وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية - شتمة -

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

الحرب الأهلية في رواندا (1994) والمواقف الدولية منها

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر.

إعداد الطالبة :

مباركة رحلي

إشراف الأستاذ :

محمد الطاهر بنادي

السنة الجامعية : 2014م - 2015- م/1436هـ - 1437هـ .

شكر و عرفان

الحمد لله أولاً و قبل كل شيء صاحب النعمة المسدّاة الذي رزقنا التوفيق و السدّاد
ووفقنا بقدرته على إتمام هذا البحث و الصلاة و السلام على رسوله الكريم وآله و صحبه أجمعين.

من لم يشكر الناس لم يشكر الله , ورداً على كل فضل بفضيلة أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في إنجاز هذا البحث , و أخص بالذكر الأستاذ المشرف "محمد الطاهر بنادي"الذي لم يبخل بنصائحه و إرشاداته ,و إلى كل العاملين في مكتبة كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر

كما أتقدم بكل عبارات الإمتنان والتقدير إلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة محمد خيضر –بسكرة-

و في الأخير أشكر لجنة المناقشة على تفضلها بقراءة و مناقشة هذا العمل

و شكراً

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و رعاهما ,الأم نفيسة أسأل الله عزوجل أن يشفيها ,و الأب المهدي أطال الله في عمره .

إلى من كان سنداً وعوناً لي في إنجاز هذا البحث زوجي حمزة حفظه الله

إلى كل العائلة

إلى كل الزملاء و الزميلات في شعبة التاريخ بجامعة محمد خيضر بسكرة.

مقدمة

مع نهاية الحرب الباردة، إعتقد العديد من الباحثين أن الصراع الإديولوجي الذي كان قائما بين المعسكر الشرقي والغربي , سينتهي و بذلك سوف يتراجع العنف و سيتوجه العالم نحو وضع أحسن يعمه الأمن و السلم إلا أن هذا الإعتقاد كان نسبيًا ،لأن هناك مناطق لم تعرف الإستقرار بسبب الحروب الأهلية و النزاعات الداخلية ،التي تغذيها أسباب عديدة تهدف في غالب الأحيان إلى قلب نظام الحكم وتغييره بآخر أو تناحر جماعتين من أجل الوصول إلى سدة الحكم وعادة ما تميزت هذه الحروب بالقسوة و الوحشية نظرًا لطابع البغضاء و الشراسة الذي تكتسبه بسبب معرفة المتحاربين لبعضهم البعض ,فهم يجدون لأنفسهم المبررات و الأسباب الكافية للحقد والضغينة المتبادلة بينهم هذا ما جعلها تولِد من الضحايا و الآلام مالا تولده الحروب الدولية ,ولعل من أكثر المناطق التي عانت من هذه النزاعات هي القارة الإفريقية . وبالأخص منطقة البحيرات الكبرى التي شهدت أشد هذه النزاعات نظرًا لنتائجها الوخيمة التي إنعكست على شعوبها في جُل المجالات سواء الإجتماعية ,السياسية أو الإقتصادية.

بما أن رواندا جزء من هذه المنطقة فهي لم تكن خارج دائرة هذه النزاعات, فقد عانت منها منذ نهاية الخمسينيات إلى غاية التسعينيات من القرن الماضي ,فبعدما مرت عليها الحقبة الإستعمارية دخلت في مرحلة جديدة من النزاع العرقي بين أغلبية الهوتو وأقلية التوتسي ,فقد تكبدت من جراء ذلك أبشع المجزرة شهدها القرن العشرون,هذا إضافة إلى تدفق ملايين المهاجرين إلى دول الجوار مما إنعكس ذلك على إستقرارهم .

فالتعددية القبلية في المجتمع الواحد ودعم سيطرة فئة على أخرى ليتسنى لها الحكم هو نموذج عانت منه رواندا كباقي دول القارة فكان أولها الإرث الإستعماري ,حيث ميز هذا الأخير عنصر التوتسي عن الهوتو و من ثم عمل على تغذية الخلاف فيما بينهم ,مما ولد فيهم شعور بالكراهية و الحقد و السعي للإنتقام في أقرب فرصة .هذا إلى جانب تأثير

بعض الدول الإقليمية و الغربية ,حيث عملت هي الأخرى على مساعدة و دعم عنصر على حساب الأخر مثل (أوغند ,فرنسا,أمريكا ,بلجيكا...)و هو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تفاقم الأوضاع داخل إقليم رواندا بدلاً من تخفيف حدة الوضع لأن تدخلها في الغالب كانت بدافع المصالح الإستراجية في منطقة البحيرات الكبرى تحت غطاء إنساني.

كل هذه العوامل جعلت رواندا تشهد العديد من المجازر في تاريخها ,كانت أولها في 1959 التي قام بها الهوتو ضد التوتسي ,و بعدها في 1990 عندما هاجمت الجبهة الوطنية الرواندية (بقيادة التوتسي اللاجئين في أوغندا) الحكومة الرواندية (بقيادة الهوتو) و إستمرت إلى غاية 1993 أين وُقعت إتفاقية السلام (آروشا) بتنزانيا التي تضمن بروتوكولها العديد من الشروط كان أهمها وقف إطلاق النار ,إلا أن هذه البنود لم يتم تفعيلها ,لأنه وبعد سقوط طائرة الرئيس الرواندي (هبياريمانا) أُفتعلت الحرب من جديد في 6 أفريل 1994 ,ولم تنتهي إلا عند تفعيل إتفاقية آروشا وسيطرة الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة التوتسي على زمام الأمور.

لقد خلفت الحرب أبشع مجزرة سجلت في تاريخ رواندا وذلك لقصر مدتها (100 يوم) وفضاعة نتائجها أين قتل حوالي مليون شخص و شرد ويتم الآلاف من الأطفال ناهيك عن ملايين من الفارين....إلخ

❖ **أهداف الدراسة:**

. تتمحور الأهداف الموضوعية للدراسة حول كشف مجموعة من الحقائق المتعلقة بالموضوع و هي:

1. إبراز نموذج عن النزاعات الداخلية لإفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة.

2. محاولة الكشف عن الطموحات الغربية في منطقة البحيرات الكبرى عامة و رواندا خاصة

3. تسعى الدراسة إلى معرفة طبيعة النزاع القائم في رواندا و معرفة تطوراته.

4. التعرف على الخلفيات السياسية و التاريخية و الإقتصادية لنزاع الذي أدى إلى الحرب الأهلية سنة 1994م.

5. إبراز الدور الأطراف الداخلية و الخارجية في إدارة النزاع داخل رواندا.

6. معرفة أهم النتائج المترتبة عن هذه الحرب بالنسبة لرواندا و دول الجوار.

أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية :

- الرغبة في التخصص في الشؤون الدراسات الإفريقية و خاصة منطقة البحيرات الكبرى.
- الميول الشخصية لدراسة منطقة رواندا بإعتبارها منطقة واجهت الكثير من النزاعات الداخلية.
- الإهتمام الكبير بقضايا معاصرة خاصة الإفريقية ،بالإضافة إلى تشجيع الأستاذ المشرف.

الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في إثراء هذا النوع من الدراسات على مستوى الجامعة الجزائرية،وذلك لقلة البحوث حول القضايا و النزاعات الإفريقية.
- الرغبة في دراسة الطموحات الأوربية في هذه المنطقة خاصة بعد حرب باردة .

- أهمية الموضوع لأنه يسلط الضوء على نموذج من النزاعات الداخلية في الفترة المعاصرة.

- السعي إلى الكشف عن الأسباب الكامنة وراء النزاعات الداخلية من خلال التطرق إلى عوامل و خلفيات مؤدية إلى ذلك.

إشكالية الموضوع:

إن الحرب الأهلية التي جرت في رواندا وما صاحبها من تداعيات على المجتمع الرواندي بصفة خاصة و على إستقرار منطقة البحيرات الكبرى بصفة عامة ,دفع بنا من خلال هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على حيثيات هذه الحرب ومسبباتها و ما إنجر عنها .

ومنه نطرح الإشكالية التالية : **ما أثر الصراع في رواندا ؟وما دور الأطراف الأجنبية فيه؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات :

1. ما هي طبيعة الصراع في رواندا ؟وفيما تمثلت خلفياته؟
2. كيف سارت تطورات الحرب؟ وماهي إنعكاساتها على دول الجوار؟
3. كيف تم إستغلال عامل العرقية في رواندا من طرف القوى الداخلية و الخارجية؟

عرض الموضوع:

وللإجابة عن إشكالية الموضوع تم تقسيم موضوع الدراسة إلى مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة.

مقدمة: فيها تم التمهيد للموضوع من جميع جوانبه.

الفصل الأول:قسم إلى مبحثين ,المبحث الأول سلط فيه الضوء على الإطاء الجغرافي و السكاني لرواندا ,فتم تحديد الموقع و المساحة إضافة إلى التضاريس التي تزخر بها رواندا وأهم الموارد التي تمتلكها ,أما بالنسبة للسكان فتم التعرف على أصولهم –عاداتهم –تقاليدهم –معتقداتهم –ديانتهم –نشاطاتهم السياسية و الإقتصادية .

أما المبحث الثاني :فتم التطرق فيه إلى الخلفيات التاريخية و السياسية و الإقتصادية للنزاع العرقي في رواندا بمعنى الأسباب التي أدت للحرب الأهلية في رواندا سنة 1994 مابين عنصر الهوتو والتوتسي.

الفصل الثاني :قسم كذلك إلى مبحثين ,المبحث الأول بعنوان مجريات الحرب الأهلية أين تم التطرق إلى حيثيات هذه الحرب من بدايتها إلى نهايتها ,أما المبحث الثاني فشمل تداعيات هذه الحرب داخليا (في رواندا) و خارجيا (على دول الجوار) .

الفصل الثالث :بعنوان المواقف الدولية المختلفة من الحرب الذي قسم كذلك إلى مبحثين ,الأول تضمن المواقف الإقليمية من النزاع الرواندي حيث درس موقف كل دولة على حدى لأن هناك إختلاف في المواقف فهناك من عملت على فك النزاع و هناك من ساهمت فيه (أوغندا –الكونغو -البورندي -تنزانيا) إضافة إلى موقف منظمة الوحدة الإفريقية التي رغم جهدها لم تتمكن من حل القضية الرواندية,وبالنسبة للمبحث الثاني فتمت معرفة المواقف الغربية المختلفة (فرنسا -بلجيكا –أمريكا -إسرائيل) و الدور الذي لعبته في تغذية الصراع أكثر من حله ,كذلك تم التطرق إلى دور منظمة الأممية من خلال قرارات مجلس الأمن إضافة إلى موقف القضاء الجنائي الدولي في المبحث الثالث و المتمثل في إنشاء محكمة جنائية دولية لرواندا حيث تعد ثاني محكمة خاصة ينشئها مجلس الأمن بعد محكمة يوغسلافيا .

❖ **المناهج المتبعة**:

1. المنهج التاريخي :من خلال وصف و دراسة الأحداث و تتبعها عبر تسلسل زمني لمعرفة التطورات الحاصلة.

2. المنهج التحليلي: وذلك من خلال تفكيك الأحداث و إعادة ربطها و إعطاء تفسير لها للوصول إلى نتائج دقيقة و مضبوطة.

مراجع الموضوع:

تم الإعتماد على مجموعة متنوعة من المراجع بهدف دراسة الموضوع دراسة علمية ودقيقة ومن أهم المراجع التي تم الإعتماد عليها تقريباً من بداية البحث إلى نهايته:

أنس مصطفى كامل: الصراعات الإثنية في حوض النيل و النظام الدولي الجديد:تناول هذا المرجع الإنعكاسات الخارجية للحرب الأهلية

سامية شابوني :النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية و المؤثرات الخارجية تم أخذ خلاله نظرة عامة حول النزاع الذي دار في رواندا و أهم الأسباب التي قادت إلى ذلك.

صبحي قنصوة:العنف الإثني في رواندا ,ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو و التوتسي, يعد مرجع مهم في التعرف على حيثيات هذه الحرب إضافة التنافس الفرنسي الأمريكي على المنطقة .

علاء عبد الحميد عبد الكريم :دور الأمين العام تجاه الصراعات الداخلية تمت الإستعانة به في دراسة موقف منظمة الأمم المتحدة و التعرف على أهم القرارات التي إتخذتها مجلس الأمن بشأن رواندا.

محمد عادل سعيد (شاهين):التطهير العرقي دراسة في القانون العام و القانون الجنائي المقارن الذي يتناول خلفيات التاريخية للحرب وتطورها إضافة إلى المواقف الدولية من النزاع

مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم :تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي تم الإستعانة به في معرفة المواقف المختلفة من الحرب الأهلية في رواندا.

مسعود خوند :الموسوعة التاريخية الجغرافية .الجزءالثامن, تعتبر مرجع مهم لتعرف على جغرافية رواندا ,و معرفة أهم الأحداث فيها.

صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبة الدراسة في نقص المادة العلمية التي تخص قارة إفريقيا على مستوى الجامعة و حتى و إن وجدت فهي تتضمن تاريخ إفريقيا القديم و الحديث و ليس المعاصر ,بإضافة إلى نقص المصادر التي تتحدث عن الحرب الأهلية في رواندا.

الفصل الأول

جغرافية رواندا وخلفيات النزاع

1- الإطار الجغرافي والسكاني

1-1. الإطار الجغرافي

1-2. الإطار السكاني

2- خلفيات ا لنـزاع

2-1. خلفيات تاريخية

2-2. خلفيات سياسية

2-3. خلفيات إقتصادية

يعد الموقع الجغرافي ذو أهمية بالغة في ركيزة أي دولة فكلما كان إستراتيجيا، كانت الدولة ذات قيمة على مستواها الإقليمي وحتى الدولي، وعليه فإن رواندا تحتل موقع جبلي، مليئ بالمناظر الجميلة ضمن إقليم البحيرات العظمى إلى جانب دولة البورندي ,أوغندا ,كينيا وتنزانيا، وتعد رواندا أصغر دول هذا الإقليم مساحةً في حين تتميز بكثافة سكانية عالية وتنوع عرقي (التوتسي، والهوتو، التوا), كانت نتيجة لهجرات أسلاف هذه الشعوب من فترة تزيد عن ألفي عام ,ورغم طول المدة من التعايش بين الأسلاف في سلام,إلا أنّ الأجيال اللاحقة عرفت العديد من النزاعات فيما بينها ,نظرًا للعديد من الأسباب كان أهمها الإستعمار الأوروبي (الألماني ,البلجيكي).

الإطار الجغرافي والسكاني:

1-1. الإطار الجغرافي:

تقع رواندا في وسط القارة الإفريقية إلى جنوب خط الاستواء[1] قليلاً، في أعلى المساحات المرتفعة بالقارة، ترتفع معظم أراضيها على الأقل 2000 قدم فوق سطح البحر[2]، أما بالنسبة لوسطها فإرتفاعه أقل من ألفي مم[3]، تحدها أوغندا من الشمال وجمهورية الكونغو الديمقراطية غربا وبورندي جنوبا وتنزانيا (تنجانيقا سابقا) شرقا (ينظر إلى ملحق رقم 1 ص108)، أرضها عبارة عن سلسلة جبلية تفصل بلدان الكونغو والنيل وسميت رواندا " بلد الألف تلة" وهذا لميزة إرتفاع أراضيها)، تتربع على مساحة 26338 كلم^2 وعدد سكانها

---

[1] Jan Vansina : anteced ents to Modern Rwanda, the yiginya Kingdom, university of wisconsin, press,library of congress, united states of Amirca, 2004,p35.

[2] سعاد شعبان: "ثقافة التوتسي (رواندا، بورندي)"، ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، 21-22 أفريل, 2002، ص123.

[3] David Newbury : Defeat is the only Bad News , Rwanda under Musinga, 1896-1931, university of wisconsin press ,library of congress, united states of America, 2011, p42.

طبقا لتقديرات أواسط التسعينات حوالي 7,164,944 ، بكثافة سكانية 7، 274 لكل كلم^2 الواحد وبمعدل سنوي14،1%.[1]

الجدول رقم 01: يوضح الكثافة السكانية لرواندا من 1934 إلى 1989

سنوات	السكان	متوسط كثافة العامة	الكثافة الواقعية
1934	1,595,000	61	85
1950	1,954,000	73	102
1970	3,756,000	143	200
1980	5,257,000	200	181
1989	7,128,000	270	380

المصدر: سعد عبد المنعم بركة، "الأصول التاريخية للتوتسي"، ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 21-22 أفريل، 2002ص11.

حسب الجدول فإن نسبة الكثافة السكانية لرواندا في تزايد مستمر خاصة سنة 1989، حيث أنّ هناك إحتمالات بأنّ معدل السكان عام 2000 سيصل حوالي عشرة مليون نسمة أي بزيادة 50% كل عشر سنوات.

تقع عاصمة رواندا "كيغالي" في الوسط , تقدر مساحتها نحو 400كلم^2. ومن أهم المدن التي تزخر بها رواندا: بوتار Butare(الصخرة)، روهنغري Ruhengeri، جيزيني Jisenyi[2].

تتمتع رواندا بمناخ معتدل يميل للبرودة قليلاً وذلك لوقوعها على سلسلة من الهضاب العليا ,وهو مناخ إستوائي مناسب على وجه الخصوص للإقامة البشرية بمتوسط حرارة سنوية

[1] عبد القادر رزيق المخادمي: التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 318.

[2] مسعود خوند : الموسوعة التاريخية الجغرافية ، الجزء الثامن، الشركة العالمية للموسوعات ,بيروت، 2004، ص 162

18° ونسبة أمطار من 900 إلى1600 ملل في العام تبعًا لإرتفاع الأرض. تتمتع رواندا بأربعة فصول في السنة وهذا التقسيم حسب سقوط الأمطار وليس حسب درجة الحرارة.[1]

لا تحتوي رواندا على أدغال , ويتكون الريف فيها من تلال وأودية متفرقة إلى جانب أشجار الكافور وغابات موز...إلخ،إضافةً أنه يمتاز بجو منعش وصحي، وأراضي ذات خصوبة عالية و مجاري مائية، فالريف في رواندا بقعة خصبة مثالية للرعي ولزراعة المحاصيل الغذائية.

إن الطبيعة في هذه المنطقة مثيرة، حيث يصفها العلماء بأرض الجمال المثالي وبأنها سويسرا الإفريقية. فهي منطقة تنتعش بالثروة الحيوانية[2] إلى جانب الثروة النباتية فيها,ومن أهم محاصيلها الزراعية "الذرى", حيث تنتج سنويا 175,000طن، إلى جانب البطاطا الحلوة 119,000، طن، القمح 7,000طن، كما شهدت رواندا في الآونة الأخيرة إهتماما بزراعة القطن والبن[3].

ومن المعادن التي تزخر بها رواندا نجد "النحاس" و "القصدير" الذي تستخرجه من شرقي "بحيرة كيفوا"، بالإضافة إلى الأحجار الكريمة (الكوبالت، الماس، والذهب) لكن بكميات قليلة نظراً لصعوبة المواصلات في رواندا،وبُعدها الشاسع عن الساحل(مكان إستخراج المعادن) بسبب البيئة الوعرة، فحتى عام 1922 لم يكن هناك طريق للعربات ولا سكة الحديدية أما في الوقت الحالي فتوجد مساحة 4،5 ميل من طرق معبدة، أما بالنسبة

---

(1) مصطفى أحمد أحمد ,حسام الدين إبراهيم عثمان :الموسوعة الجغرافية ,الجزء الأول ,دار العلوم للنشر و التوزيع ,القاهرة ,2004 ,ص 43

(2) وفقا للتقديرات منظمة الفاو العالمية عام 1998 حوالي 650 رأس ماشية ,149 ألف خنزير ,179 رأس من الأغنام ,698 رأس من المعز (ينظر:سعد عبد المنعم بركة :"الأصول التاريخية للتوتسي ",المرجع السابق ,ص130

(3) أحمد نجم الدين فليجة :إفريقيا دراسة عامة و إقليمية ,مؤسسات شباب الإسكندرية ,[د,ت] ص458

للموانئ فرواندا تمتلك ميناء جديد بقوة تعادل تقريبا 149 مليون طن للتجارة سنويا وهو المركز الوحيد التجاري للبن والقطن[1].

وفوق ذلك كله تزخر رواندا بخزان مائي ضخم وبيئة ليست سخية فقط بالزراعة والرعي والثروة المعدنية ,لكنها تتمتع بمرتفعات وغابات طبيعية كانت حاجزاً طبيعيا ضد العديد من الحشرات الخطيرة كذبابة "تسى تسى"ومرض الملاريا، إلى جانب حمايتها من غارات القبائل المعادية أو التدخل الأجنبي حتى وصول إنسان أبيض[2].

رواندا بلد زراعي أساسًا ,إقتصادها مبني على حرفتي الزراعة والرعي ولكن اللغز المحّير هو أن رواندا وعلى الرغم من ثرواتها ومحاصيلها, حيث تحتل المرتبة حادي عشر عالميًا في الزراعة, إلا أنها دولة فقيرة فالأمم المتحدة تعتبرها من أكثر الدول فقًرا في العالم ,فهناك 90% من سكانها يعيشون من الزراعة في حين نجد مساحة الأرض الصالحة لذلك 35% , ويعود سبب فقرها إلى كثافة السكان وقلة المساحة بإضافة لإعتمادها على قطاع واحد في إقتصادها. [3]

بالإضافة أن الدول الغربية تستورد منها، البن حيث يعد كأول سلعة تصديرية فهو يساهم بـ 18% من الدخل القومي ويأتي الشاي في المرتبة الثانية,إضافة للخشب والماشية[1]، أما بالنسبة للواردات فتتمثل في المواد الغذائية، المنسوجات، الآلات والتجهيزات الصناعية، ووسائل النقل، المحروقات... إلخ.

---

[1] سعاد شعبان: ثقافة التوتسي (رواندا بورندي)، المرجع السابق، ص ص 130- 131.

[2] سعد عبد المنعم بركة :الأصول التاريخية للتوتسي ,المرجع السابق ,ص14

[3] مسعود خوند :الموسوعة التاريخية الجغرافية ,المرجع السابق ,ص163

رواندا عضو في "المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى" سنة 1976م الذي يضم كل من رواندا ,بورندي وزائير بالإضافة إلى "منظمة التجارة التفصيلية لدول شرق وجنوب إفريقيا" سنة 1982، و"تجمع الاقتصادي لدول وسط إفريقيا" سنة (1982) [1]،وكذلك هي عضو في "منظمة التنمية لحوض نهر كاجيرا" (وهو أحد روافد نهر النيل من الهضبة الاستوائية وهو يمثل الحدود بين بورندي ورواندا في الشمال الشرقي كما أنه الرافد الوحيد المباشر للنيل من تلك الدولة), وإنضمامها كذلك إلى مجموعة الإندوجو سنة 1983(وهي كلمة تعني إخوة)حيث كانت عضو مراقب بها حتى عام 1988 ,فقد كانت تأمل رواندا من وراء ذلك إلى الاستفادة لأنها تعاني من ضعف البنيان الإقتصادي ومحدودية سوقها المحلي نظرًا لصغر حجمها وكثافة سكانها فهي تعد الدولة الأكثر سكانًا بين دول حوض النيل التسع وبذلك فهي تبدي إهتمامًا وحماسًا شديدًا لأي مشروع إقليمي قد يحقق الفائدة لإقتصادها النامي ولو كان حتى في سبيل مشاركة في مصادرها المائية.

رواندا من دول حوض نهر النيل إلى جانب السودان وأثيوبيا ، كينيا، أوغندا، زائير، بورندي، حيث يشكل النيل في هذه الدول مساحة تبلغ 2,900 ,000 كلم أي ما يوازي عُشر مساحة القارة بأكملها. [2]

---

[1] عبد الملك عودة، عبد الرحمان حمدي: التعاون الإقليمي في القرن الإفريقي وحوض النيل، مجلة سياسة الدولية، العدد 104، أفريل 1991 مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية,القاهرة، ص160.

[2] علاء الحديدي: السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل، مجلة السياسة الدولية، العد: 104، أفريل 1991، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 121، ص 126.

2-1. الإطار السكاني:

يتكون سكان رواندا من ثلاث مجموعات عرقية [1]التوا بنسبة (1%) التوتسي (14%) الهوتو (84%)[2].

كان الأقزام " التوا" هم أول من سكنوا إقليم رواندا وهم جماعات صغيرة كانت حرفتها الصيد والقنص وهم أصحاب أقدم وجود تاريخي، إلا أنهم لا يشكلون في الوقت الحاضر أية أهمية في حياة رواندا بفعل ضآلة عددهم من جانب ووضعهم السوسيولوجي من ناحية أخرى إذ تقتصر مهمتهم على الصيد والجمع وينزلون جغرافيا في الجبال[3]، وكذلك الغابات وهم أصغر سلالة العالم من ناحية حجم أجسامهم حيث يبلغ متوسطها بالنسبة للرجال 43, 1سم وبالنسبة للنساء 1,36سم , من سماتهم الشكلية أنّ ألوانهم فاتحة وعضلاتهم قوية وشعرهم كثيف خاصة على صدر ووجههم مفلطحة ,أنوفهم عريضة.

يعرف الكلب منذ القدم كرفيق للصيد لديهم، إقتصادهم مبني على المقايضة حيث يعطون الزنوج الحيوانات ومنتجات الغابة المختلفة ويأخذون مقابل ذلك الفاكهة وأطراف السهام والرماح التي لا يستغنون عنها، يتقاسم "التوا" العمل بحسب الجنس بين المرأة والرجل حيث تقوم النساء بجمع الدرنات والأوراق والفاكهة والقواقع، ضفادع ثعابين وديدان الأرض...الخ .أما الرجال فيمارسون الصيد ويطلق عليهم جماعة الصيد (جماعة محلية).

---

[1] يرتد الأصل اللغوي للفظة Ethnicity إلى اللفظة اليونانية القديمة Ethnos و التي تقابل في المدلول لفظة أمة Nation,أما لدى اليونان فتعني جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل أما الآروبيون في العصور الوسطى فتعني عندهم من هم ليسو مسيحيين أو يهود ,هناك إختلافات حول مدلولها (ينظر :أحمد وهبان :الصراعات العرقية و إستقرار العالم المعاصر ,دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية ,دار الجامعية للنشر و التوزيع ,[د,ت],ص 73.

[2]مسعد عبد الرحمن خليل زيدان :تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات طابع الدولي ,دار الجامعية جديدة ,إسكندرية ,2003 ,ص 256.

[3]عبد العزيز شاهين :"القبيلة و الصراع على السلطة في رواندا البورندي دراسة في الأنثروبولوجيا السياسية "ندوة التوتسي و أزمة البحيرات العظمى ,معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ,جامعة القاهرة ,21 22 أفريل ,2002 ,ص77

[1])

يتكون مسكنهم من أكواخ مصنوعة من أغصان وأوراق الشجر تصنعها النساء أما لباسهم ,فيلبس الرجال بصفة عامة مآزر من جلد البقر والنساء أحزمة من أوراق الشجر، ويسير الأطفال عرايا، ويحمل كل قزم تقريبا حقيبة من جلد يحملها فوق كتفه ليحفظ فيها ممتلكاته الشخصية

بالنسبة لطعامهم يرتبط إلى حد كبير بالبيئة التي يحيون فيها فبعد ما كان يقتصر على اللحوم والعسل والجذور... إلخ تطور إلى موز ونخيل قصب سكر...الخ، وبالنسبة لبنائهم الاجتماعي ,تقيم كل جماعة في أكواخها الصغيرة في مكان منعزل في الغابة ,كل مجموعة لديها مجلس إدارة يشترط أن يرأسها أقدم مجموعة سكنت المكان، علًما أن الجماعة في العادة تتكون من ثلاثة إلى ستة أكواخ ويمكن أن يزيد عددها.

ما يصيده الرجال يعتبر ملكًا عامًا للعشيرة كلها، كما تتميز الأقزام بمعتقدات تميزهم مثل إحترامهم العميق "للتوتم"، وهو في الغالب حيوان تشعر العشيرة أنها مرتبطة به ولذلك فهم يقدسونه ويحرمون قتله أو جرحه، يعتقدون أيضا بحياة بعد الموت، كذلك تمجيدهم لقوة ينسبونها إلى سماء.. إلخ .

فما يمكن إستنتاجه أنّ التوا مجموعة بسيطة ,لديهم من الخصائص ما يميزهم عن غيرهم فيما يتعلق بعملية الصيد والقنص فلديهم معرفة كافية بصفة الحيوانات، وهم مجموعات صغيرة تعيش في عزلة داخل الغابات كما يتميزون بقدرة على السير في الغابة دون إحداث أدنى صوت.[1]

[1] سعاد علي حسن شعبان :الأنثروبولوجيا الثقافية لإفريقيا ,معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ,جامعة القاهرة ,2004 ,ص ص 211 ,215.

لديهم تنظيم إداري ونمط إقتصادي محكم نظّم لهم حياتهم غير أنهم لا يزالون يعيشون مراحل الأولى لحياة الإنسان، فهم يشكلون حلقة غريبة في عالم تطور الإنسان ومازالت أسباب ظهورهم مجهولة حتى الآن. [1]

بعد قرون جاءت قبائل " الهوتو" التي عرفت بالحياة الزراعية بالإضافة إلى الصيد وهي تشكل الأغلبية المطلقة في رواندا، تعود سلالتهم إلى زنوج البانتو فالأدلة الأثرية تشير إلى أن الموطن الأصلي للبانتو هي منطقة البحيرات العظمى تقع في منطقة الكاميرون الوسطى و نيجيريا الشرقية وتعد هذه المنطقة منطقة سافانا حيث مارس فيها البانتو الأوائل الزراعة وتعلموا فيها صناعة الحديد.من ميزاتهم أنهم متوسطوا القامة، رؤوسهم طويلة ،يتدرج لون بشرتهم من الأسود الفاحم إلى البني المائل إلى الأصفر لديهم بروز في الفك العلوي ,كما يمتازون أيضاً بالشفاه والأنوف العريضة والشعر المفلفل، وهم يحبون المرح والضحك وحياتهم بسيطة. [2] إتسمت التنظيمات الإجتماعية التي أقاموها بعدم المركزية رغم خضوعهم لسلطة الموامي من التوتسي (موامي بلغة الرواندية هو الملك)، ومع حلول القرن الرابع عشر شهدت المنطقة تطوراً هاما في تاريخها, حيث وفدت إليها جماعات من التوتسي[3].
وقد حاول الأوروبيون خلال القرن التاسع عشر تحديد الموطن الأصلي لهم لكن للأسف لم تكن دراستهم دراسة دقيقة حيث لم تعتمد على أدلة ،لذلك إتجه علماء القرن العشرين للبحث عن موطنهم في إثيوبيا أو الشعوب النيلية في جنوب السودان ،وقد إعتمدوا في هذا الإعتقاد على التشابه الأثني الواضح من حيث طول القامة والحالة ولون البشرة ، والجباه المرتفعة وشكل الوجه البيضاوي الدقيق بالنسبة لإثيوبيا أما ثاني يعتمد على هجرة النيلية التي كانت في القرن الخامس عشر وكانت من خلال عملية تسلل بطيئة وسلمية من جنوب السودان

---

[1] سعاد علي حسن شعبان ,الأنثروبولوجيا الثقافية لإفريقيا, ص ص 215 ,220 .

[2] سعد عبد المنعم بركة: الأصول التاريخية للتوتسي، المرجع السابق، ص 30.

[3] حمدي عبد الرحمان حسن: قضايا في النظم السياسية الإفريقية، مركز الدراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1998، ص 87.

إلى منطقة البحيرات العظمى بسبب الجفاف أو الرعي الجائر لزيادة القطعان وكانت تحركات هؤلاء موسمية بأعداد صغيرة للبحث عن مراعي جديدة ومما يؤكد الأصول النيلية للتوتسي التشابه الكبير في الاقتصاد كرعاة للماشية أما في الحياة الثقافية فهناك تشابه في نظام طبقات العمر ،وشعائر التنشئة الإجتماعية والقانون الحرفي والشعائر الجنائزية وفترة الحِداد ،حيث أن جثة الملك تحنط وتجفف، فبعد الموت تحمل الجثة إلى الغابة المقدسة المخصصة للملوك ويشيدون كوخًا يوضع بداخله الملك، وتوقد النار تحت المجفة لتجفيف الجسد ومنع تحليله ،ويحرك الحاضرون الجثة من جميع جوانبها حتى تتعرض كلها للحرارة ثم تدفن البقايا الملكية على سرير مغطى بجلود الفهد والأسد، أما فترة الحداد عندهم هي أربع شهور وأثناء هذه الفترة يحلق الرجال والأطفال رؤوسهم رمزًا للحزن وتتوقف الأعمال وإذا كانت محاصيل جاهزة يسمح بحصاد كمية ضئيلة تكفي لبقاء الحياة للسكان فقط.

وقد إدعى شعب التوتسي أنه من أصول سماوية أو إلهية كما فعل فراعنة مصر القديمة وألفوا العديد من الأساطير عن الأصل المقدس وحقهم الطبيعي في الحكم والقيادة [1].

كانوا معروفين بنزعتهم الحربية العدوانية وهم من الشعوب الحامية ذو القامة طويلة, وجوههم أكثر حدة ،يحترفون مهنة الرعي وتربية الماشية وتميز التوتسي على عكس الهوتو بأنهم يمتلكون تقاليد حربية صارمة بالإضافة إلى تطويرهم للتنظيمات ,والمؤسسات المركزية

[1] منها أنه في بداية تاريخ رواندا كان يحكمها ملك يدعى كيجوا Kigwa وقد هبط من السماء وأنجب ثلاثة أبناء وهم جاتوتسي أو هو أصل توتسي Gatutsi وجاهوتو Gahuto وهو أصل الهوتو وجاتوا Gatwa، وهو أصل التوا، وعندما أراد كيجوا أن يختار خليفته في الحكم عهد إلى كل من أبنائه الثلاثة بإناء من اللبن، وطلب منه أن يحتفظ به حتى صباح، وعندما جاء الفجر كان جاتوا و قد شرب اللبن، أما جاهوتو فقد نام وانسكب اللبن، أما جاتوسي ظل يقظا وحافظ على إنائه وأصبح له الحق وحده في حكم البلاد وصار جاهوتو خادما له أما جاتوا فقد أصبح منبوذا من المجتمع (ينظر: عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: "الجذور التاريخية للصراع بين هوتو والتوتسي في هضبة البحيرات"، ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة قاهرة، 21- 22، أفريل، 2002، ص48.

لديهم قوية وسرعان ما سيطر التوتسي[1] رغم أنهم أقلية على أغلبية من شعوب الهوتو وفرضوا عليهم نظاما إقطاعيا متسلطا[2]، فلقد كان التوتسي مستندين في ذلك على مزاعم أصولهم الأسطورية وكذلك إمتلاكهم مصادر الثروة التقليدية من الماشية والأرض(هي رمز للقوة عندهم) وتمكنوا من إخضاع الهوتو إجتماعيا وإقتصاديا من خلال ما كان يعرف بعلاقة " الأبوهالي" وهي علاقة بين تابع ومتبوع وبناءًا على هذا الإتفاق إستطاع الهوتو بموجبه أن يستخدموا ماشية التوتسي للإنتفاع بها مقابل السلع الزراعية والخدمات الشخصية حيث كان المتبوع يعتبر نفسه من رجال السيد وهو في حمايته في حالة تعرضه للخطر، وتبلّور هذا النظام في النهاية إلى علاقة إثنية بين الهوتو التوتسي أصبح في ظلها التوتسي أسيادًا بإمتلاك الثروة التقليدية وبالتالي أصبحت هذه العلاقة (الأوبوهالي) معيار للتمييز بين الجماعتين، فإذا امتلك أحد من الهوتو بعض رؤوس الماشية بموافقة متبوع من التوتسي كان يفقد إنتماءه للهوتو ويصبح توتسيًا والعكس بالنسبة للتوتسي إذا فقد الماشية يصبح من هوتو ويجبر على فلاحة الأرض، وظل توتسي أسيادًا إلى حين قدوم الأوروبيين. [3]

كان الأولاد يأخذون عرق والدهم فإذا كان الأب توتسي يصبح الأولاد توتسيين وإذا كان من هوتو يصبح هوتيين، وفي مؤتمر عقدته جامعة نيجيريا وجد أنه لا يوجد إختلاف بين الهوتو والتوتسي سواء عرقًيا أو عنصريًا وكلا هما ظهر معًا في دولة فرضت كيانات سياسية من خلال تطور أدى في النهاية إلى إقامة الدولة وكان التوتسي أنجح من الهوتو حيث كّونوا شيئًا من السلطة وأمسكوا بزمام الأمور وتولوا حكم البلاد[4].

---

[1] سعد عبد المنعم بركة: الأصول التاريخي للتوتسي، المرجع السابق، ص ص 16، 25.

[2] حمدي عبد الرحمان حسن: قضايا في نظم السياسة الافريقية، المرجع السابق، ص 87.

[3] سعد عبد المنعم بركة: المرجع السابق، ص ص 26، 27.

[4] محمد عادل محمد سعيد (شاهين): التطهير العرقي دراسة في قانون دولي العام والقانون الجنائي مقارن، دار الجامعية الجديدة، 1430هـ- 2009، ص ص 384، 385.

ونستنتج من هنا أن عنصر الطبقية في المجتمع الرواندي خاصة بين الهوتو والتوتسي كان مبني على عامل الثروة (ماشية والأرض) في حين يبقى التوا كما هم لأنهم يمارسون الصيد والقنص لا غير.

الدين واللغـة:

يتكلم سكان رواند لغة واحدة وهي كينارواند بإضافة إلى الفرنسية والانجليزية والسواحلية[1].

أما بالنسبة للدين فالسكان يتوزعون بين الديانة المسيحية والإسلامية والمعتقدات التقليدية وبالنسبة لهذه الأخيرة فقد كان مفهوم الإله عند الروانديين وهو ما يطلق عليه إيمانا Imana أنه من القوى المادية له قدرة عظيمة وهو الذي يحدد السعادة أو الشقاء للعباد وبعد إيمانا يعتقد الأهالي كثيرا بأرواح الموتى حيث يعتقد أن للميت صديق إسمه "بانجومبي" يساعده على حساب حيث تقدم له القرابين بأغاني لمديح الأسلاف وهذه طقوس يؤديها رب العائلة أو شيخ قبيلة أو ملك. [2]

أما بالنسبة للمسيحية فلقد جاءت منذ مجيء الأوروبيين وذلك عبر البعثات التبشيرية وبدخولها غيّرت جميع الممارسات الدينية حيث أصبح جلهم يعتنقونها فحسب إحصائيات 1991 أن 62 %كاثوليك و 18% بروتستانت و19% تابعين للقيادات التقليدية و1% مسلمين وهناك من يقول 9% وهناك 6% وهناك 5,5% وقد وصل الإسلام إليهم عن طريق التجار المسلمين الذين توغلوا في قلب إفريقيا قادمين من الشرق ولم يوقف نشر الدعوة إلا استيلاء الاستعمار على وسط القارة ممثلاً برجال الدين الذين يعملون على دعم الاستعمار حيث لقي المسلمون جميع أنواع الاضطهاد, حيث يمثلون 6% من مجموع سكان يتجمع أكثرهم في عاصمة كيغالي (هم من الهوتو و التوتسي) ولهم حي خاص بهم ولهم

[1] أنطوان القوّال: الموسوعة الجغرافية، أضواء على العالم، دار الشمال ,الطبعة الثانية ,بيروت ,2009، ص 83.

[2] سعد عبد المنعم بركة: الأصول التاريخية للتوتسي، المرجع السابق، ص 28.

مسجدان بني أحدهما عام 1373هـ كما يوجد الأخر في مدينة "رواماكانا" ويعاني هؤلاء من عزلة عن إخوانهم في أمصار إسلامية وتوجد لهم هيئة في العاصمة تعرف بإسم هيئة المسلمين برواندا[1].

العادات والتقاليد:

من بينها إستخدام الزبدة كمرهم، دفن الميت في جلد البقر والتقاط أول دودة تزحف من أمام جثمان الملك الميت بعناية وتغذيتها باللبن، وكذلك إعطاء لبن البقر إلى الُمحتضرين لكي يضع نهاية لمعاناتهم، ومن بين عادات الزواج لديهم تزين العروس ببعض النباتات التي توضع حول رأس العروس أما بالنسبة لعادات الضيافة فيعد تقديم السوائل مهم في إبقاء الروابط الاجتماعية وعندما يأتي أحد لزيارة يقدم لهم شراب البيرة، ومن العادات أيضا أن المرأة إذا ولدت تحجب لفترة أربعة أو ثمانية أيام تسمى Kilili ثم بعد ذلك يأتي الأقارب لزيارتها ويحضرون لها الهدايا وتسمى (مكافأة).

يعالجون بعض المرضى باللعاب وخاصة إذا كانت جلدية وهم يعتقدون أن اللعاب ينتج من المخ كما يقدمون قرابين لأسلافهم وأرواح الأبطال لديهم قوية تتطلب عبادة خاصة[2].

فـن: الفنون لدى التوتسي تتضمن الآداب والموسيقى والحرف وهي ترتبط كثيرا ببلاط ملك وبالنسبة للأدب الشفوي كانت تتناقله الأجيال أما بالنسبة إلى الموسيقى والرقص فقد كانت الطبول والفلوتات (صفافير) أو القيتارات من آلات شائعة بين كلا من الهوتو، التوتسي، بإضافة أن التوتسي كانوا يتمتعون بحرفة الرسم على السلال والفخار والدروع، كما أنهم يستعملون الأقنعة الخشبية لإنتقال الأطفال إلى مرحلة البلوغ وهذا كنوع من الفن لديهم .

---

[1] محمود شاكر: التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر الأقليات الإسلامية ، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، 1995، ص 306.

[2] سعد عبد المنعم بركة: الأصول ، المرجع السابق، ص 29.

النظام السياسي:

يعتمد النظام السياسي في رواندا على نظام المملكة الهرمي المبني على تسلسل جماعات ذاتية القيادة وتتجمع كلها تحت سيطرة مباشرة للموامي، حيث كان منصب هذا الأخير بالوراثة تتوارثه قبيلة أبانييجينا التوتسية ا، حيث كان الملك هو تجسيد للإله إيمانا ورمزًا ماديًا لرواندا كلها، وكان هناك مجلس الأبيرو, مهمته أداء بعض الشعائر والطقوس السرية على الملك الجديد وينقسم هذا المجلس إلى ثلاث فئات من حيث إختصاصهم كالتالي:

: **رسم بياني يمثل التركيبة الهيكلية لمجلس الأبيرو.**

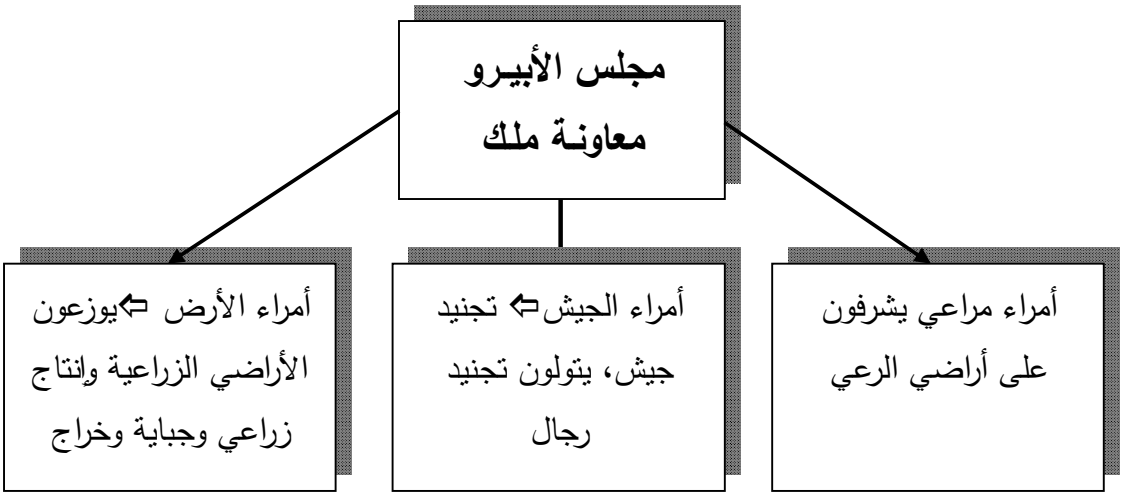

المصدر: من انجاز الباحثة حسب ما توافر لديها من معلومات

وكل أمير يمارس سلطاته في نطاق كل من تلال رواندا من توتسي ماعدا أمراء الأرض بعضهم من هوتو نظرًا لخبرتهم بشؤونها[1]

وتمثل الطبلة الملكية أو الكانينجا Kaninga أعلى رموز للملكية توتسية وهي مقدسة مثل الملك وتحاط الكانينجا بطبول أصغر وتحفظ في منزل حيث النار المقدسة تظل مشتعلة وترش طبول بدم الثور لإضفاء الشرف عليها وزيادة قوتها.

[1] سعد عبد المنعم بركة: أصول، المرجع السابق، ص ص 28- 29.

نستشف من ذلك أنّ رواندا ساد فيها هذا النظام إلى غاية قدوم الأوروبيين وتغييره[1].

2- خلفيـات النـزاع:

2-1- الخلفيات التاريخية:

بعد مؤتمر برلين 1884- 1885 صارت رواندا جزء من ألمانيا حيث إستولوا عليها عام 1890 وإستمروا في حكمها حتى حرب العالمية الأولى في عهد بيسمارك[1] وإعتمدت السياسة الألمانية على تأييد الرؤساء الموجودين طالما كانوا يخضعون لإدارتها, هذا إلى جانب سياستها المعروفة في إفريقيا التي تعتمد على شركات التجارية والجمعيات مثل "جمعية الاستعمار الألماني"، فكان مبتغاها هو الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح ,كان لديها حاكم عام هو المسؤول عن الحكم المحلي وإدارة الأقاليم التي قسمت إليها المستعمرة وهو المسؤول في نفس الوقت أمام المستشار الألماني عن إدارة الأقاليم (حكم غير مباشر) وهذا حسب قانون المستعمرات الصادر عام 1886 والذي عدل في 1888 وظلت المستعمرات الألمانية تتبع وزارة خارجية حتى عام 1907 عندما أنشئت وزارة خاصة بالمستعمرات لكنها لم تعمر طويلاً بسبب الحرب العالمية الأولى وخروج ألمانيا صفر اليدين من قارة إفريقيا ومن الملاحظ أن طول الفترة الإستعمارية حاولت ألمانيا إحداث تغيرات جذرية سواء من ناحية نشر التعليم المسيحي أو في وضعها بذور التفرقة ومحاباة عنصر على آخر (توتسي على باقي الأعراق من خلال نشرهم النظرية الداروينية عن سمو الأعراق فجعلوا توتسي يسمَّون عن الهوتو[2].

وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى قررت عصبة الأمم أن تنقل حكم رواندا إلى بلجيكا وقد حكمت هذه الأخيرة رواندا من خلال تكريس قوة التوتسي ونفوذهم سواء

---

[1] يحيى بوعزيز: تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن سادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ويليه، الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا و آسيا وجزر المحيط، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 73.

[2] عبد الله الرزاق إبراهيم: الجذور التاريخية للصراع بين الهوتو والتوتسي في هضبة البحيرات، المرجع السابق، ص ص 51- 52.

كرؤساء للأقاليم أو كُملاّك للأراضي، هذا بجانب التراث الشعبي الذي يؤصل مكانة التوتسي العالية ,بالإضافة إلى أنهم منحوهم السيطرة على أغلب الوظائف كالتربية والثقافة...الخ، وفي تمثيل رواندا في عصبة الأمم، حتى يكون وجود بلجيكا شرعيًا في رواندا ,وأنشأت بلجيكا نظام كارت الهوية Carde ID الذي يوضح العرق الذي ينتمي إليه حامله[1]، ومن هنا نستنتج أن سياسة بلجيكا لا تختلف عن ألمانيا في التمييز العنصري ومنح التوتسي السلطة والهيمنة ,ذلك حتى يتمكنوا من السيطرة عليهم لأنهم أقلية وكذلك إعتمادهم على الحق المقدس للتوتسي بأنهم ملوك وكذلك لأن توتسي في نظرهم أكثر ذكاًء و لا يستطيعون الإنفصال عنهم .وظل الأمر كذلك حتى الحرب العالمية الثانية.

ولا ننسى بالذّكر الدور الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية في إخضاع رواندا تحت التعليم الغربي ونشر المسيحية خاصة عندما قامت الإدارة البلجيكية بعزل الموامي "موسينجا" وتنصيب إبنه "روداهيجوا" في مكانه, حيث إعتنق هذا الأخير المسيحية سنة 1931 وبالتالي يمكن إعتبار الكنيسة اليد اليمنى للإدارة الاستعمارية.

وبحلول الخمسينيات من القرن العشرين كانت العلاقات بين الهوتو والتوتسي قد شهدت تحولا خطيرًا على يد المستعمرين، حيث نظر هؤلاء إلى التاريخ الرواندي والجماعات الرواندية من منظور عنصري وتحولت فكرة تفوق التوتسي ودونّية الهوتو والتوا من أسطورة إلى حقيقة، وبذلك زرع الإستعمار قنبلة العنف الإثني، وأصبح إنفجارها مسألة وقت لا أكثر، وقد حدث وإنفجرت القنبلة عام 1959، حيث شهد هذا العام بداية ثورة الهوتو (الأغلبية) ضد النظام القائم، الذي كان يسيطر عليه التوتسي (أقلية) [2].

---

[1] محمد عادل محمد سعيد (شاهين): المرجع السابق، ص ص 388، 389.

[2] صبحي قنصوة :"العنف الأثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي"، ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 21-22 أفريل، 2002، ص 304- 306.

حيث بدأ الوضع يتحسن بالنسبة إليهم لأن الإدارة البلجيكية إضطرت إلى تغيير أسلوب تعاملها معهم وذلك تحت ضغط من الرأي العام العالمي[1]، كذلك موقف الكنيسة شهد تغيير تدريجي لصالح الهوتو حيث تخرج الكثير من عناصر النخبة الجديدة من الهوتو من مدارس اللاهوت التابعة لها، وبمجرد صدور بيان من المجلس الأعلى للدولة (وهو هيئة إستشارية يسيطر عليها التوتسي) يطالب فيه بحصول رواندا على الحكم الذاتي والإستقلال قام غريغوار كايباندا[2]، وثمانية من المثقفين من الهوتو رداً على ذلك بإصدار بيان مضاد في مارس 1957م عُرف ببيان شعب الهوتو طالبوا فيه بالديمقراطية وكان هذا أكبر مثال لترسيخ نظام الهويات وأظهر هذا البيان أنَّ المشكلة ليست في الإستعمار البلجيكي ولكن في الإحتكار السياسي والاقتصادي والتعليمي الذي يتمتع به التوتسي ,وفي أعقاب ذلك إتجه كل من الهوتو والتوتسي إلى إنشاء تنظيمات سياسية حيث أسس الهوتو بقيادة كايباندا "حركة الديمقراطية الرواندية" ومعروف بإسم **بارميهوتو** وفي نوفمبر 1959 من نفس العام ظهر حزب آخر للهوتو بإسم "رابطة ترقية الجماهير" المعروف باسم أبروسوما APROSOMA بزعامة جوزيف جيتيرا (رجل أعمال من هوتو)[3]، في نفس الوقت أخذ التوتسي بدورهم يتحركون ففي 3 سبتمبر 1959 قاموا بتشكيل حزب بإسم "الإتحاد الوطني الروندي" وأخذ إسم أونار UNAR الذي كان يساند النظّام الملكي التقليدي ومعادًيا للبلجيك ويطالب بإستقلال الفوري للبلاد، مما جعل وتيرة التوتر القبلي تتصاعد يوما بعد يوم[4].

---

[1] علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمين العام اتجاه الصراعات الداخلية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014، ص ص 198، 199.

[2] كيباندا غريغوار: (1924- 1976) سياسي ورجل دولة رواندي وأول رئيس لجمهورية رواندا، أقام بالعاصمة كيغالي بقي رئيسا حتى 1973م، هو مؤسس الجمهورية نادى بأفكار بسيطة تدور جميعا حول العدل والمساواة، فشل في نزع فتيل الحرب الأهلية بين هوتو والتوتسي (ينظر: مسعوند خوند: المرجع السابق، ص 176.

[3] صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا، المرجع السابق، ص 308.

[4] مسعود خوند: المرجع السابق، ص 164.

حيث إنطلقت الشرارة الأولى للعنف عندما تعرض ناشط سياسي هوتي مبونيوموترا للضرب[1] من قبل شباب حزب أونار وشاع أمر مصرعه في حين أنّ الإشاعات كاذبة ,فلم يمضي أكثر من 22 ساعة حتى بدأت جموع من هوتو بالهجوم على مكتب سلطة التوتسي ومنازلهم وإنتشر العنف في معظم أنحاء البلاد فيما عرف بإنتفاضة " الريح المدمرة"، وإستمر العنف حتى 14 نوفمبر 1959, حيث أسفر هذا العنف عن إزاحة التوتسي من السلطة بعدما كانوا يمثلون بنسبة 85% في وظائف الدولة إظافة إلى تدمير ممتلكاتها والسيطرة عمّا تبقى منها وقتل نحو 10 آلاف منهم وهناك من يقول 300 قتيلا، وهب 130 آخرين كلاجئين إلى دول مجاورة[2]. وفي 25 سبتمبر 1961 جرت إنتخابات عامة تحت إشراف الأمم المتحدة[3]، صوت فيها نحو 81,2% من الناخبين لصالح إلغاء النظام الملكي وتم الإعلان عن النظام الجمهوري وفي ديسمبر حصلت رواندا على الحكم الذاتي، تمهيدًا لإستقلالها في01 جانفي 1962، وفي هذا التاريخ إنفصلت البورندي عن رواندا، وتم الإعلان عن " غريغوار كايباندا" كرئيس الأول لجمهورية رواندا، حيث عمل على تدعيم المؤسسات الديمقراطية والنهوض باقتصاد البلاد باللجوء إلى طلب مساعدات دولية، ومارس كايباندا حكمه كما لو كان ملكًا، ولكنه من الهوتو هذه المرة ولم يتوقف العنف في عهده حيث قامت مجموعات من اللاجئين التوتسي بشّن هجومات على النظام القائم في 1962 و 1963 لكن تم التصدي لها من قبل الجيش الحكومي، وأطلق الهوتو على هؤلاء إسم "إنينزي Inyenzi" وتعني (الصراصير باللغة رواندية).

---

[1] تم الاعتداء على " مبونيوموترا" انتقاما من الهوتو وذلك لظن توتسي أن هوتو متورطين مع بلجيك في قتل ملك "موتار" عن عمر يناهز 46 سنة الذي مات في ظروف غامضة (ينظر : عبد الله عبد الرزاق ابراهيم: الجذور ، المرجع السابق، ص 57.

[2] علاء عبد الحميد عبد الكريم: دور الأمين ، المرجع السابق، ص 199.

[3] محمد عادل محمد سعيد شاهين:التطهير العرقي,المرجع السابق ,ص 300

طبق كايباندا[1] نظام سياسة الحصص الإثنية في التعليم حيث كانت حصص المخصصّة للتوتسي 9% مقابل, 90% للهوتو وترتب على ذلك فصل التوتسي من وظائفهم ومدارسهم، وأراد من ذلك الرئيس توطيد أركان حكمه لكن الصراع الذي كان قائم بين عناصر النخبة من الهوتو (هوتو الوسط والجنوب في مواجهة هوتو الشمال)، عجل للإطاحة بنظامه بإنقلاب عسكري قاده قائد الجيش جوفينال هابياريمانا[2] في يوليو 1973، وبذلك إنتقلت السلطة من هوتو (الوسط والجنوب إلى هوتو الشمال، حيث أعلن هذا الأخير عن تأسيس الجمهورية الثانية، ونجح في إبعاد شبح الحرب الأهلية مؤقتاً, حيث بدأ فعلا بمعاملة التوتسي كإثنية محلية وإقليمية لها حقوقها مقابل عدم الإقتراب من السياسة، لكنه لم يفعل شيئا لحل مشكلة اللاجئين التوتسيين وسرعان ما تحول إلى دكتاتور عسكري وخلق معارضة داخل صفوف الهوتو المعتدلين حيث واجه نظام " هبياريمانا" تحديات خارجية وداخلية منذ أواسط الثمانينات إزدادت حدة منذ بداية التسعينات ووضعت رواندا في مفترق طرق ما بين المصالحة الوطنية أو الإستمرار في أيديولوجية الهيمنة السياسية الإثنية[3].

ويمكننا القول أنّ الإستعمار سواء الألماني أو البلجيكي أثر على رواندا و إستطاع إثبات أسطورة تفوق عنصر توتسي على آخر وزرَّع الأحقاد والضغائن بين الجماعات التي إستمرت لقرون حيث يرغب كل منهما في القضاء على الآخر .

2-2- الخلفية السياسية:

---

[1] أعيد انتخابه لفترتين رئاسيتين 1965 و 1969، (ينظر: سفيان صفدي: الموسعة التاريخية لدول العالم وقادتها، دار أسامة للنشر، عمان، 2005، ص125).

[2] صبحي قنصوة: العنف، المرجع السابق، ص ص 212، 213، 214.

[3] جيوفينال هابياريمانا: 08 مارس 1938- 6 افريل 1994 رئيس دولة منذ 1973م خلال جمهورية الثانية وهو من هوتو الشمال GISENYI) كان وزير للدفاع خلال حكم كايباندا أطاح بالرئيس كايباندا وأعلن على إلغاء الجمعية الوطنية والمنظمات السياسية أخرى، (ينظر: مسعود خوند: الموسوعة، المرجع السابق، ص 173.

يعتبر النظام السياسي المحكم أحد أهم عوامل الإستقرار داخل الدولة حيث يقودها إلى أوجه النمو والإنتعاش وتحقيق الإزدهار سواء في المجال الإجتماعي أو الإقتصادي، ولكن هذا ما لم تتمتع به رواندا بعد الإستقلال فأول مشكلة واجهتها هي بناء دولة قومية التي تعني أن يكون الولاء الأسمى متجها إليها بحيث تتفاعل مختلف الجماعات في الدولة على قدّم المساواة بغض النظر عن أصولها الإثنية أو العرقية بهدف المشاركة في صياغة وتنفيذ برامج التنمية الشاملة، لكن هذا ما إفتقرت إليه رواندا نظرًا لخصوصياتها التاريخية ومواريثها الاستعمارية[1]، لم تنظر للعامل الإثني على أساس أنه عنصر لتشكيل القومية، بل أداة لخلق الصراعات الطائفية التي تتيح مبدأ "فرق تسد"، وخاصة أن طبيعة الإستعمار البلجيكي المعتمد على الحكم الغير مباشر Indirect Rule الذي أتاح الفرصة أمام الصراعات الإثنية للنمو وعدم التدخل للتحقيق التكامل الإقليمي[2]، الذي يعد كذلك من الإشكاليات الكبرى أمام عملية تأسيس نظام سياسي إفريقي مستقر فنلاحظ أن هناك تباين عرقي تربطه علاقات إجتماعية متوترة ومتضادة يسعى كل منهما إلى القضاء الآخر (توتسي، هوتو) وأدى ذلك كله إلى خلق هوة بين الحاكمين والمحكومين.

فمن الأشياء التي تعاب على السياسيين الروانديين ,والتي وقفت في سبيل بناء دولة هي عدم تطبيقهم سياسة الإستعاب ومعناها تقبل قيم وثقافة ومبادئ الجماعة المسيطرة عن طريق الرضى هذا من جهة ومن جهة ثانية عدم تطبيقهم إستراتيجية التعددية التي تعد تطورًا مهما في سبيل تحقيق التكامل القومي فهي تعني الإعتراف بالآخر وإعطاء وزن أكبر للحقوق والمصالح الجماعية للأقليات، وتعني أيضا المساواة مع الفصل ,بالإضافة إلى رفض الهوتو إستراتيجية تقاسم السلطة مع التوتسي والإعتراف بالهوية الجماعية إلى أننا نجد في واقع الأمر ,أنَّ رواندا سادها نظام الحزب الواحد وأثقال النظام العسكري، حيث كان نظام

---

(1) حمدي عبد الرحمان حسن: قضايا المرجع السابق، ص 78.

(2) أنس مصطفى كامل: الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، مجلة سياسة دولية، العدد 107، ج1، يناير 1992، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، ص36

الحزب الواحد إلى غاية التسعينات يمثل محور الحياة السياسية في الدولة وكان هذا الحل الموضوعي لمشكلة بناء الدولة القومية في إعتقاد الزعماء الأفارقةفهو لم يكن ممثلاً للجزء بل إطاًرا سياسًيا عاًما يشمل الحياة السياسية بأّسرها ولقد أطلق البعض عليه إسم الحزب الواحد الديمقراطي وآخرين الحزب المّوحد، ولقد أعتبر كوظيفة لتحقيق مهمة التكامل القومي، وقد ساعد هذا النظام هبياريمانا على إضفاء شرعية حكمه وبالتالي فالشرعية عامل مهم لأنها تعبر عن ديمقراطية شعبية على عكس الإنقلاب الذي يُ فرض على الدولة والشعب مما يؤكد على أن الرئيس يهدف ويسعى إلى كل شيء فيما عدا خدمة مصالح الشعب[1].

بالإضافة إلى أن الدولة الرواندية تعاني من فجوة كبيرة بين رجال السياسة والمجتمع فهناك تحيُّز وتمييز من طرف السلطة السياسية حيث لا تعبر عن مصلحة كل الجماعات الإثنية مما يجعل هذا يعبر عن واقع واحد وهو الإنفصال التام بين الدولة والمجتمع حيث أن الباحثين يؤكدون على أن السبب يكمل في أن المؤسسات وقيادات المجتمع المدني في معظم البلدان الإفريقية ضعيفة وهشة وغير مؤثرة وليس هناك شك في أن تلك المؤسسات تلعب دوًرا محوريًا في الدفاع عن المصالح الخاصة المستقلة في مواجهة الهيمنة المتسلطة، فلا يغيب عن أذهاننا أن الفضل يعود للمجتمع المدني في قيادة النضال السياسي في إفريقيا وتوحيد كافة الجماعات الوطنية وذلك تحت مظلة الهدف الأسمى وهو الاستقلال ,لكن للأسف تم إستيعابه في منظومة حكم الحزب الواحد بحيث لم يصبح قوة معارضة مؤثرة لنظام الحكم فأهمية مؤسسات المجتمع المدني بارزة في أي دولة فهي تساعد على نشر الثقافة الديمقراطية في المجتمع وتنمية المهارات، كما تمثل ضمانا لمواجهة السلطة الحاكمة إذا هي أرادت الإستبداد أو الطغيان عن طريق وسائلها كالأحزاب ,تنظيم مظاهرات وأعمال العصيان المدني...إلخ، وليس هذا فقط فهو يعمل على تحسين العلاقات بين الدولة

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، قضايا، المرجع السابق، ص 79، 83.

والمجتمع فهو بمثابة الواسطة بين الحكام ومحكومين حيث تكون الحقوق والواجبات واضحة لدى الدولة والشعب[1].

وفي الأخير نستنتج أن هناك عوامل عرقلت قيام بناء دولة قومية قوية في رواند وتتمثل في:

- الآثار السلبية المرتبطة بالميراث الاستعماري. النزعات الاثنية والعرقية والإقليمية.
- عدم قدرة الدولة على بناء الشرعية والهيمنة العسكرية. ضعف وهشاشة المجتمع المدني.
- تبنيها نظام الحزب الواحد إلى غاية 1991 مما جعل رواندا دولة غير مستقرة أمام الصراعات العرقية.

2-3- الخلفيات الاقتصادية:

لقد كانت هناك عدة مؤشرات اقتصادية داخل رواندا ساهمت في زيادة مشاكل الفقر والمرض والبطالة[2]، مما جعل هناك حالة من الإضطراب الذي قاد إلى النزاع، فمن بين هذه المؤشرات تّبنيها لسياسة تنموية خاطئة بعد إستقلالها، فقد كان هدف رواندا إلى جانب بناء الوحدة الوطنية وخلق التعايش بين الإثنيات نجدها تهدف إلى تنمية وتطوير البلاد، إلا أننا نجد معظم الأهداف والإقتراحات التنموية التي تخص إقتصاد البلاد بقيت أحلاًما لا غير دون تجسيد واقعي لأن نظام الحزب الواحد بقي عاجزًا على تحقيق ذلك أمام الصراعات العرقية المتواصلة[3]، والشيء المهم وهو الواقع المحتوم الذي إبتليت به رواندا تمثل في الإرث الاستعماري، حيث يتضح من خلال التقسيمات الاستعمارية لم تكن تراعي على

---

[1] شابوني سامية: االنزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير العلوم السياسية: قسم العلاقات الدولية، إشراف: بوقارة حسين، جامعة دالي إبراهيم (2009، 2010).ص105

[2] فوزي صلوخ: مقاربات دبلوماسية ، النزاعات الإقليمية والدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص14.

[3] سامية شابوني: المرجع نفسه، ص 106.

الإطلاق التركيبات الإثنية بقدر حرصها على تنمية مشاريعها الزراعية والتعدينية فيها (موجهة إلى الإستيراد)[1]، فهي خلقت حدود مصطنعة جعلت المواصلات والتسويق المنتجات الإفريقية أمرًا صعبا خاصة أن رواندا تعاني من نقص الطرقات بسبب طبيعة أراضيها كما سبق الذكر، إضافة إلى ذلك فرواندا مثل باقي الدول الإفريقية تعاني من العجز والتبعية الاقتصادية فإقتصادها في أغلبه ليس إفريقي[2]، فحال الإقتصاد حال السياسة اثنان أن الممارسات الاستعمارية في القارة كان لها الأثر البالغ في تخلفها فالدولة الإفريقية (رواندا) أصبحت تعاني من نمط جديد هو التبعية عن طريق برامج المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية لأسباب سياسية[3]، ومثال على ذلك ما حصل في عهد الرئيس هيباريمانا الذي لم يستطع تطوير الإقتصاد المحلي فبمجرد تقلص الدعم الخارجي في أواخر الثمانينات بدأ نظامه في تفكك وإنتشر الفساد بين النخب العسكرية الحاكمة وترتب على ذلك زيادة التذمر لدى الشعب[4]، رغم أنه عمل على تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية، حيث أنشأ حزب الحركة الثورية القومية من أجل التنمية كحزب وحيد في البلاد MRND، وأنشأ مجلس تشريعي سنة 1981 تحت إسم المجلس القومي للتنمية CND، وشهدت البلاد بالفعل درجة من التحسن في الأوضاع الإقتصادية نتيجة إنخفاض أسعار البن، حيث يمثل هذا الأخير 80% من الصادرات الرئيسية حيث وصلت عام 1989 إلى نصف ما كانت[5] عليه تحت الضغط الأمريكي وهذا يعود لزيارة لجنة من البنك الدولي

---

(1) أنس مصطفى كامل: الصراعات الاثنية، المرجع السابق، ص 38.

(2) فقد اكتشف الغاز الوطبيعي على الحدود بينها وبين الكونغو إلا أن الحكومة روانديةأرادت بيع المشروع أو جزء منه إلى إحدى شركات دولية مقابل جزء من أسهم وكان من المتوقع أن يصل حجم إنتاج يومي إلى نحو 25 ألف م^3 ويرجع سبب إلى ضعف سوق محلية (ينظر: سلطان فولى حسن: "أزمة الطاقة في اقليم البحيرات العظمى"، ندوة التوتسي و أزمة البحيرات العظمى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة قاهرة، 21- 22، أفريل، 2002 ,ص 291.

(3) عبد القادر رزيق المخادمي: النزاعات في القارة الإفريقية، إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت، دار الفجر للنشر والتوزيع، [د.ت]، ص 25 .

(4) علاء عبد الحميد عبد الكريم: دور الأمين، المرجع السابق، ص 203.

(5) صبحي قنصوة: العنف، المرجع السابق، ص 315.

سنة 1988 لرواندا بغية الإطلاع على الأوضاع الاقتصادية، وأوصت الحكومة الرواندية بإلغاء القيود على التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية وإلغاء سياسة دعم الإنتاج المحلي وخصخصة القطاع العام وتسريح الموظفين ونتيجة لذلك إنهارت أسعار البن في السوق الدولية بنسبة 50% الأمر الذي سبب خسائر فادحة في الإقتصاد الرواندي، ولمعالجة هذه الأزمة أقدمت رواندا على تخفيض قيمة الفرنك في أواخر التسعينات ما أدى هذا إلى زيادة التوترو الإظطراب ضد النظام القائم فيها كما سنوضح ذلك لاحقا، بالإضافة إلى تراجع الميزان التجاري والعجز المتواصل في النمو الاقتصادي فقد بلغ معدل الديون الخارجية 34,3% بين عامي 1989 و 1992 ونتيجة لذلك إنهارت مؤسسات الدولة ومعها مرافق القطاع العام فعلى الرغم من أن البنك الدولي قدم مساعدات بملايين الدولارات إلى الحكومة بداعي إستعادة الأمن والإستقرار ,لكن للأسف فقد أُنفقت هذه القروض في إستيراد السلاح وزيادة عدد القوات المسلحة فقلد ُمولت العمليات العسكرية على حساب معالجة الأزمة الإقتصادية وهذا ما أوقع البلاد في دوامة عنف متواصلة بين الحكومة (تنتمي إلى هوتو) والجبهة الوطنية الرواندية (يمثلها توتسي) من جهة وبين أعضاء النخبة الواحدة للهوتو (هوتو شمال ضد الوسط وجنوب) من جهة أخرى، ومن هنا نستنتج أن الإنهيارات التي أصيب بها الإقتصاد الرواندي كانت نتيجة لفساد النظام الحكم وعدم نظافة أيدي القادة السياسيين[1].

رواندا تحتل المركز الرابع في إنتاج الكهرباء بحجم إنتاج قدر نحو 166 مليون فرنك وهو ما يعادل نحو 2% من إجمالي إنتاج الكهرباء في الإقليم، إلا أنها تستورد إحتياجات

[1] علي صبح: النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945- 1995م، دار المنهل البناني، ط2، بيروت، 1427هـ، 2006، ص ص 246، 247.

من الخارج، بإضافة إلى إمتلاكها "أخشاب الوقود" و مجموعة من المواد الأولية إلا أن رواندا يغيب عنها الإستغلال الأمثل لهذه الطاقات والثروات,مثل مثل باقي المناطق الإفريقية. [1]

كما أن هناك عامل أساسي أثر في الإقتصاد ألا وهو العامل الديمغرافي حيث عبر عن وضع مخيف في سنوات التسعينيات ففي 1994 كانت رواندا تحتوي حوالي 323 نسمة في كلم^2 وقد إزدادت لتصل 672 إلى 782 نسمة وهذا يتعارض مع معطى ضيق الأرض وبالتالي نقص الزراعة في رواندا مع العلم أنها بلد زراعي بالمرتبة الأولى[2]، ويمكن تلخيص أسباب التدهور الاقتصادي في :

1. ضعف مستوى الدخل الفردي بسبب الأزمة الاقتصادية.
2. نقص الموارد الأولية ومع نقص الاستغلال الأمثل لها.
3. حجم السكان وصغر المساحة.
4. الإعتماد على الزراعة في إقتصادها وضعف القطاعات الأخرى.
5. التمييز الإثني.
6. عدم الإستقرار السياسي والفساد الإداري

[1] سلطان فولي حسن: المرجع السابق، ص 249، 250، ص 268.

[2] سامية شابوني: النزاع، المرجع السابق، ص 107.

خلاصة الفصل الأول:

- رواندا دولة صغيرة المساحة إلا أنها تشهد كثافة سكانية عالية، تعتمد في إقتصادها على الزراعة كأكبر قطاع في الإقتصاد تزخر بقدر من الموارد الأولية لكنها للأسف غير ُمستغلة.
- تتكون رواندا من ثلاث أجناس (هوتو، توتسي، توا) كانت العلاقة فيما بينهم قبل مجيء الاستعمار مستقرة إلا أنه بعد الاستعمار توترت العلاقات فيما بينهم بسب تمييز هذا الأخير عنصر التوتسي على الهوتو.
- إعتمد الألمان وبعده البلجيك في تنفيذ سياستهم في رواندا على نظام الحكم الغير مباشر، وكان معنى ذلك إستمرار هيكل السلطة السياسية التقليدية الذي يسيطر عليه التوتسي بقيادة الملك "موامي" وذلك إستنادًا على أساطير تجعلهم ملوكًا,على الهوتو و التوا, وقد ساهمت السياسات الإستعمارية وخاصة البلجيكية في توسيع وتعزيز سيطرتهم أكثر حتى الحرب العالمية الثانية من خلال العديد من الإجراءات والممارسات ولم يكن ذلك حبا في التوتسي وإنما لكونهم أقلية ومن ثم يسهل التحكم فيها وكذلك لظنهم أنهم أكثر ذكاء.
- عانت رواندا بعد الإستقلال من مشكلة عدم بناء الدولة التي تعني أن يكون الولاء الأسمى متجها إليها، حيث تتفاعل على مختلف الجماعات على قدم المساواة بغض النظر عن أصولهم وذلك بهدف مشاركتهم في صياغة وتنفيذ برامج التنمية الشاملة وهذا ما إفتقرت إليه رواندا لخصوصيتها التاريخية ومواريثها الاستعمارية.
- كذلك عانت من مشكلة الحزب الواحد وعدم السماح بالتعددية إلى في فترة التسعينات فهذه الأخيرة تعني الإعتراف بآخر ومساواة مع الفصل فرواندا لم تستطع تحقيق التكامل الإقليمي.

- عانت رواندا من عدم شرعية الحكم في سبعينيات فالشرعية معناه تعبير عن الديمقراطية وعدمها معناه فرض حكم على الشعب مما يؤكد أن الرئيس يهدف إلى كل شيء ماعدا خدمة مصالح الشعب.

الفصل الثاني

الحرب الأهلية1994(مجرياتها – تداعياتها)

1. مجريات الحرب الأهلية

1-1- بدايتها

1-2- تطورها

1-3- نهايتها

2- تداعيات الحرب الأهلية

2-1- التداعيات الداخلية

2-2- التداعيات الخارجية

عرفت رواندا أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات عدة إضطرابات بعضها داخلية وأخرى خارجية وذلك في غضون إنعقاد المؤتمر الفرنسي الإفريقي لابول (19- 21 جوان 1990م)، أين منحت الأولوية لديمقراطية وفي هذا الإطار إغتنمت الجبهة الوطنية الرواندية (FPR) الفرصة وألقت هجومها الأول في الفاتح من أكتوبر 1990 ، على الحكومة الوطنية (بقيادة الهوتو) وعلى إثر ذلك إندلعت الحرب الأهلية داخل الأراضي الرواندية بين الجبهة والحكومة واستمر النزاع إلى أن أفضى بحدوث إبادة جماعية ذهب ضحيتها أكثر من مليون شخص سنة 1994 في غضون 100 يوم وذلك على حسب التقديرات المتاحة ، مما خلف في النهاية كارثة بشرية شهدها القرن العشرين إنعكست سلًبا على رواندا ودول الجوار.

1-مجريات الحرب الأهلية:

1-1-بدايتــها:

بعد الثورة الإجتماعية التي حدثت في 1959م بقيادة الهوتو والتي أفضت إلى إستقلال رواندا حيث دخلت مرحلة جديدة في تاريخها السياسي خاصة بوصول الهوتو إلى هرم السلطة وتشكيل أول جمهورية رواندية في 1 جويلية 1962م، حيث كان هناك تغييرًا دمويًا أُستبدلت فيه ملكية التوتسي بجمهورية الهوتو ذهب ضحيتها آلاف التوتسي ونفي العديد منهم إلى الدول المجاورة[1]، إثر حركات الإضطهاد التي لحقت بهم، حيث أنجب هؤلاء التوتسي خاصة في أوغندا أجيالاً في مخيمات اللاجئين خلال فترة مكوثهم التي بلغت 30 عاما في إنتظار الفرصة لإستعادة سلطتهم والعودة إلى بلدهم رواندا. [2]

[1] سامية شابوني: النزاع الرواندي بين المعتاد الداخلية والمؤثرات الدولية، المرجع السابق، ص 52.

[2] مسعود خوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، المرجع السابق، ص ص 174- 175.

ونظرًا إلى الظروف الصعبة والمتقلبة التي واجهها اللاجئون من التوتسي في المنفى، وخاصة أولئك المقيمون في أوغندا، بسبب تدخلهم في المعترك السياسي الأوغندي، حيث أيدو نظام عيدي[1] أمين على نظام أوبوتي في 1971م (كان لديه علاقة حميمة مع هبياريمانا)، وبعد عودة هذا الأخير والإطاحة بالأول أصبح التوتسي عرضة للإضطهاد، وفي ظل هذه الظروف قام اللاجئون التوتسي عام 1979 بإنشاء "مؤسسة رفاهية اللاجئين الروانديين (RRWF) "من أجل مساعدة هؤلاء المضطهدين، وبعدها غيرت إسمها إلى "التحالف الرواندي من أجل الوحدة الوطنية (RANV)" وبعد إستيلاء موسيفيني على السلطة في 1986 (وهو ذات أصول توتسية من جهة الأم) فقد كان التوتسيين يشكلون 20% من قواته، وفي غضون ذلك غير التوتسي التحالف الرواندي إلى الجبهة الوطنية الرواندية (Rwanda patriotic Front) بهدف العمل على إسترجاع السلطة وإعادة اللاجئين إلى رواندا ولو بالقوة إذ لزم الأمر ولقد كان لهذه الجبهة جناح عسكري مسلح معروف بإسم الجيش الوطني الرواندي (إنكوتانيه Inkotany باللغة الرواندية ومعناه المقاتلون الأشداء) كان في البداية مكون من اللاجئين الروانديين لكن فيما بعد إجتذبت الجبهة إلى صفوفها عناصر أخرى خارج أوغندا، بإضافة إلى بعض عناصر الهوتو المعارضين لنظام هبياريمانا مثل

[1] عيدي أمين: ولد عام 1925 في مدينة كوبوكو بوادي النيل الغربي، والده من قبيلة الكاكوا على حدود أوغندا وسودان، تعلم لغة اللوغاندا، إعتنق الإسلام ومن هنا إكتسب هوية نوبيا، عمل في البداية في الجيش كمساعدة في المطبخ، ثم ارتقى إلى جندي في كتيبة الرماة ثم إلى رتبة ملازم بعد إشتراكه بثورة ماوماو بكينيا ثم انتقل إلى رتبة نقيب عام 1963م ثم نائب قائد جيش 1964م= =حتى وصل إلى رئاسة أركان جيش عام 1970، قام بانقلاب على رئيس أوبوتي عام 1971م، قامت تنزانيا بمساعدة مليثيات أوغندا من طرده (ينظر: على الرابط www.aljazeera.net 2015/03/21م، الساعة 13: 16.

"كانيارينجوى" الذي أصبح رئيسا للجبهة و"ثيونست سيزدى". [1]فالجبهة الوطنية الرواندية كانت حصاد لثورة 1959م التي زرعها الهوتو.[2]

ونظرًا لمختلف التغيرات الحاصلة على ساحة الدولية المتمثلة في إنطلاق موجة التحولات الديمقراطية في العالم الثالث إضطر هابياريمانا إلى القبول بالتعددية الحزبية وإنهاء نظام الحزب الواحد، على الرغم من أنه كان صاحب السياسة الجهوية[3]، ففي عام 1991م صدر دستور جديد للبلاد، حيث بدأت أحزاب المعارضة في الظهور ومن أهمها خمسة أحزاب: "الحركة الديمقراطية الجمهورية MDR" (إحياء لحزب ميهوتو)، "الحزب الاجتماعي الديمقراطي (PSD)" ذو توجه ليبرالي في الجنوب ,"الحزب الليبرالي (PL)", لم يرتبط بإثنية معينة، "الحزب الديمقراطي المسيحي" (PDC) ,"الإتلاف من أجل الدفاع عن الجمهورية (CDR)" وهو حزب متطرف أنشأ محطة إذاعية خاصة.

لم تقتصر أعمال هبياريمانا على فتح التعددية الحزبية فقط بل أبرمَّ تفاقًا مع أوغندا لإعادة اللاجئين إلى رواندا تدريجيًا، وهذا كان معناه فقدان الجبهة أهم مبررات وجودها وليس هذا فقط ,فقد كانت أوضاع التوتسي في أوغندا تمر بكثير من الإضطرابات خاصة بعد تزايد الإنتقادات والإحتجاجات داخل أوغندا على دورهم البارز في الجيش والحكومة وقد مثل هذا أحد أهم أسباب قوتهم وجرأتهم في شن هجومات على حكومة رواندية إنطلاقا من حدود الأوغندية، حيث قررت الجبهة الوطنية الرواندية إستباق الأحداث بعدما هُيئت لها الظروف وبدأت هجومها المسلح على شمال رواندا في 1 أكتوبر 1990 في شكل حرب عصابات

---

(1) صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي، المرجع السابق، ص ص 319، 320.

(2)Villia Jefremovas: Brickyards to craveyards, From production to genocide in Rwanda, State university of New York press, library of congress, United States of Ameirca, 2002, p17.

(3) سامية شابوني: النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية ومؤثرات الدولية،المرجع السابق, ص 52.

ومن هذه اللحظة إندلعت ما يسمى بالحرب الأهلية الرواندية بين جبهة الوطنية رواندية (بقيادة التوتسي) والحكومة الوطنية الرواندية حيث تولت قواتها المسلحة ذلك. [1]

وكانت الجبهة تهدف للإطاحة بنظام هبياريمانا، ورغم أن هذا الغزو حقق نجاحًا كبيرًا في البداية إلا أنه سرعان ما إنتهى بالفشل في 27 أكتوبر 1990 بعدما تم الإعلان عن وقف إطلاق النار سنة 1992 بسبب تدخل فرنسا السريع بجانب عناصر الهوتو حيث قامت بتقديم إمدادات لهم تمثلت في 300 جندي وسميت هذه العملية بنوروا (Opération Noroit)[2] إلى جانب تدخل كل من بلجيكا بقوات تعدادها 400 جندي وكونغو 500 جندي[3]، فقد أدى هذا الهجوم إلى جانب الضغوط الخارجية نقطة ضغط على الرئيس هبياريمانا, أدت به إلى التراجع عن مواقفه المتشددة إتجاه التوتسي، وحاول السير معهم نحو طريق المصالحة الوطنية وإن كان هذا بخطوات بطيئة ومترددة ,حيث وقع في مارس 1992 إتفاقا تاريخيًا مع المعارضة الرواندية، وافق فيه على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، يكون رئيسها من أكبر أحزاب المعارضة الرواندية MDR، كما وافق على الدخول في مفاوضات مع الجبهة الوطنية الرواندية بإضافة أنه رحب من حيث المبدأ بفكرة عقد مؤتمر وطني وبذلك فتح الباب أمام المصالحة الوطنية وبالفعل تم تشكيل حكومة جديدة في أفريل 1992 بمشاركة أحزاب المعارضة الأربعة والحزب الحاكم (الحركة الثورية القومية من أجل التنمية الديمقراطية (MRNDD) وضمت هذه الحكومة واحد وعشرين منصب وزاري مقسم بينهم , وفي مسار موازي بدأت مفاوضات بين جبهة والحكومة من أجل التوصل إلى التسوية السليمة للصراع المسلح في البلاد، في الأخير تم التوصل إلى إتفاق فّني لمفاوضات السلام،

---

[1] صبحي قنصوة: العنف الاتني في رواندا، المرجع السابق، ص318.

[2] سامية شابوني: النزاع الرواندي ، المرجع السابق، ص 53.

[3] مسعود خوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية ، المرجع السابق، ص 167.

حيث أعلنت فيها الجبهة تخليها عن الصراع بمقابل قيام الحكومة بإستبعاد العناصر المتشددة في قيادة الجيش.[1]

وفي غضون هذه اللقاءات بدأت مفاوضات السلام في 4 أغسطس 1993 بمدينة أروشا بتنزانيا (مع العلم أنه كان هناك إتفاق آخر أبرم في آروشا عام 1992 لوقف إطلاق النار كما سبق الذكر) أما بالنسبة للمفاوضات الأخيرة فقد تضمنت الإتفاق على ضرورة إنهاء الحرب والعمل على المصالحة الوطنية وضرورة تطبيق البروتوكولات الآتية:

1. تنفيذ إتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 1992 بأروشا
2. تطبيق القواعد القانونية (أي أن يكون هناك نظام قانوني تسير به الدولة).
3. المشاركة في السلطة
4. عودة اللاجئين وإعادة توطينهم
5. توحيد القوات المسلحة
6. تسوية القضايا المتعلقة برئاسة الوزراء والحكومة

مع تحديد زمن تفعيل هاته البروتوكولات في مدة 22 شهر.[2]

وتحكم رواندا خلال هذه الفترة, حكومة الوحدة الوطنية بمشاركة حزب حاكم السابق و أحزاب المعارضة إلى جانب الجبهة الوطنية بحيث تتمتع هذه الحكومة بالسلطة الكاملة، أما هبياريمانا فتم الإتفاق على إبقائه في منصبه دون إعطائه سلطات فعلية، حيث إقتصرت مهامه على تمثيل الدولة وإصدار القوانين دون تعديلها أو الإعتراض عليها...إلخ، وفي

---

[1] صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا، ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي، المرجع السابق، ص ص 320- 321 -324- 325 .

[2] محمد عادل محمد سعيد(شاهين) : التطهير العرقي: دراسة في قانون العام والقانون الجنائي المقارن، المرجع السابق ص ص 398، 399.

غضون ذلك تم التوقيع على هذه الإتفاقيات في جو إحتفالي حضره رؤساء رواندا وبورندي، تنزانيا، أوغندا ورئيس وزراء الكونغو وممثل لفرنسا. [1]

وبعد ذلك تم نشر قوات لحفظ السلام في رواندا أطلق عليها اسم لجنة المساعدات التابعة للأمم المتحدة الخاصة برواندا United Nations Assistance Mission For Rwanda عُهد إليها المساعدة في تنفيذ إتفاقية آروشا, حيث رحب كل المدنيين بهذه الإتفاقية فالحرب كانت قد أنهكتهم،[2] لكن السؤال المطروح هل تم فعلا تفعيل هذه البروتوكولات؟ لأن المتصفح لتلك البنود يُ خيّل له أن الحرب قد إنتهت وأن ريح السلام والمصالحة هبت على أراضي رواندا.

وهل أثمرت جهود تلك الأطراف على تحقيق أهدافها المنشودة أم بقيت حبر على ورق في أيدي السياسيين؟

ولو إعتقدنا الآن أن هذه البنود لم يتم العمل بها فما هو السبب إذن؟ وما هي العقبات التي بقيت عائقا دون تحقيق ذلك؟ فهذا ما ستحاول دراستنا هذه البحث فيه من خلال المرحلة التالية من الحرب الأهلية.

2-2 تطورها:

رغم الجهود الدولية المبذولة من أجل إيجاد حل لقضية الرواندية إلا أن هناك عقبات آلت دون تحقيق السلم والمصالحة وكانت في مقدمتها تصاعد التطرف السياسي الإثني بين الهوتو حيث كانوا رافضين لإتفاقيات السلام وذلك لشعورهم أن مصالحهم وإمتيازاتهم في هذه الحكومة وخارجها، أصبحت في خطر ومن الواجب عليهم العمل لدفع هذا الخطر بكل الوسائل حتى لو لزم الأمر إبادة كل التوتسي وحتى معارضين من الهوتو الذين أطلقوا عليهم

[1] صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا ، المرجع السابق، ص 325.

[2] محمد عادل محمد سعيد(شاهين): التطهير العرقي، المرجع السابق، ص 399.

إسم الخونة المتواطئين (Ibyitso باللغة الرواندية) مع الجبهة الوطنية الرواندية، جاءوا من أجل إعادة هيمنة الإقطاعيين التوتسيين وبتالي القضاء على منجزات ثورة الهوتو عام 1959 م و من ثم أصبح التوتسيين والهوتو المعتدلين عرضة لإنتقام الشديد منذ بداية الصراع المسلح في أكتوبر 1990م، فمنذ ذلك الحين وكرد فعل على عزو الجبهة الوطنية كانت الحكومة الرواندية تشُن حملات عنف منتظمة وإعتقالات واسعة ضد التوتسيين والهوتو المعارضين رغم أنَّ معظم هؤلاء لم تكن لهم صلة بالجبهة وتكررت هذه العمليات عام 1991 بعد هجوم الجبهة على مدينة "هيتجيري" وحتى في مارس 1992م، عندما شنوا الهجوم على منطقة "بوجيسيرا", وتزامن ذلك مع بداية عملية المصالحة، و كان سبب هذا الهجوم ,إثر إكتشاف منشور تبين عدم صحته فيما بعد منسوب إلى الحزب الليبرالي (أحد أحزاب المعارضة) الذي كان يدعو التوتسي إلى الثورة وقتل جيرانهم من الهوتو, وفي كل مرة كانت الحكومة تحاول تصوير أعمال العنف على أنَّها رد فعل تلقائي من جانب جماهير الهوتو الغاضبة وهذا ما عرقل تحقيق مسار المصالحة. [1]

وهكذا تواصل النزاع والعنف الدموي وكان كل نصر عسكري يحرزه التوتسيين على الحدود ,يقابل بمذبحة ضد التوتسي والهوتو المعارضين في الداخل. [2]

لم يكتفي الهوتو المتشّددون بأعمال العنف بل راحوا ينظمون صفوفهم ويحشدون قواهم لتبطيل عملية المصالحة بأي ثمن منتهجين في ذلك عدة أساليب منها إثارة القلاقل والإضطرابات السياسية من خلال تنظيم تظاهرات جماهيرية احتجاجا على مفاوضات السلام (1992- 1993) كذلك التشكيك في شرعية هذه المفاوضات وكان هذا بغية إستمالة جماهير الهوتو ليكونو كحماة للشرعية ومبادئ ثورة 1959م، فقد أُعتبرت هاته الإتفاقيات

---

[1] صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوسي، المرجع السابق، ص ص 226، 227.

[2] مسعود خوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، المرجع السابق، ص 175.

خيانة مفروضة من الخارج، دفعتهم لتنفيذ الحل النهائي والأخير للصراع من وجهة نظرهم، فقد شكل الهوتو دوائر تنظيمية لهم في المؤسسات المختلفة في الدولة وكان من أهمها " مجموعة الصفر"، التي ضمت عددًا من حاشية الرئيس هبياريمانا ومن بينهم زوجته وعدد من أقاربها ذوي النفوذ الواسع في الدولة بإضافة إلى تشكيل "فرق الموت" من قبل كبار الشخصيات العسكرية والإدارية في الدولة على النمط الموجود في بعض دول أمريكا اللاتينية، كما تم تشكيل جمعية من ضباط داخل الجيش عرفت بإسم الرصاصات (أماسوسو باللغة الرواندية)، حيث ساعدت هذه الجمعية الميليشات الحزبية المتطرفة بالسلاح حيث كان لهم دور في إشعال فتيل الحرب أكثر. [1]

كما شكل هبياريمانا عصابة مسلحة عرفت بإسم " أنترهاموي INterhamwe" إلى جانب مجموعتين تم تأسيسهم من طرف الهوتو " الحركة الجمهورية القومية للتطور" The movement Republican National for Dévelopement'' (MRND)والإتحاد للدفاع عن الجمهورية" the confeder Defence of the Republic'' (CDR)''

حيث عملت هذه المشيليات على نشر الرعب وشن الغارات بعدما تزايد تعدادها نحو 50,000 (خمسة آلاف) شخص، مما جعل أعمال العنف تستمر لمدة 3 أشهر، علاوة على ذلك إعلان باجوسوز القائل بضرورة وضع خطة للدفاع المدني Civil defence وإنشاء جماعات الدفاع الذاتي المحلية Self Defence groups وقد تشكلت بالفعل هذه الجماعات وقامت بجرائم ضد التوتسي فيما بعد إقترح إنشاء جيش شعبي من رجال محليين يحصلون على تدريبات من قِبل الجيش والبوليس وهذا ما فعله الهوتو إعمالا بفكرة التسلح الشعبي.

[1] صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي، المرجع السابق، ص 228.

ولا ننسى دور الإعلام في التحريض وزيادة النعرات بين القبائل حيث أذاع الراديو أغنيات كنوع من التحريض على التوتسي حيث صوروا التوتسي وعناصر الجبهة على أنَّهم قتلة سفاحين وأنهم من غير البشر ومن أكلة الحشائش...إلخ، ووصلت بهم الدرجة إلى إعداد قوائم يومية بأسماء الخونة الذين يستحقون الموت، حيث قال "باجوسورا" (هو من الهوتو) :(أنّ الصراع في رواندا ليس سياسيًا بين الهوتو والتوتسي فرواندا للهوتو ، أما التوتسي فهم غزاة ومهاجرون متجنسون ويحاولون فرض إرادتهم),أكثر من ذلك (كل التوتسيين خبراء في الخداع، حتى أنهم يقارنون أنفسهم بيهود أوروبا في منهجهم للحصول على القوة... لكن التوتسي لن ينالوا مرادهم) ومن هذا كله نستشف أن الإبادة كانت مقترحة منذ 1990 من قبل الهوتو الذين لم يضيعوا الفرصة في التخطيط لذلك بكل الوسائل والأساليب فحتى إتفاقية آروشا لم تؤدي إلى إفراج الأزمة، ذلك نظرًا للعقبات التي واجهتها .[1]

أدى هذا إلى تأزم أجواء الصلح وأطلق الهوتو إسم " إيجيهيراهيرو Igihirahiro" على الفترة ما بين توقيع الإتفاقيات في أغسطس 1993، وبدء تنفيذ الإبادة (6 افريل 1994)، وهي كلمة تشير إلى حالة من الغموض والتردّد التي ساعدت البلاد خلال تلك الفترة على الرغم من حضور بعثة الأمم المتحدة بقوام تعدّاده 2539 فرد، وحضور عناصر من الجبهة تعدادها 6000 فرد في العاصمة كيغالي لحماية عناصرها السياسية, تزامنًا مع توقيع هذه الإتفاقيات في 5 جانفي 1994م، أقسم الرئيس هبياريمانا اليمين القانونية كرئيس للحكومة الإنتقالية (حسب البروتوكولات الموقعة في آروشا) إلا أن هذه الحكومة لم تبدأ في ممارسة مهامها كما كان متوقعا.[2]

---

[1] محمد عادل سعيد (شاهين) : التطهير العرقي، المرجع السابق ، ص ص 394، 398.

[2] صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي، المرجع السابق، ص ص 331، 332.

لأن هذه الحكومة بدت مشلولة وعمت حالة من عدم الإستقرار في البلاد، حيث لجأ الطرفين إلى مزيد من التسلح وبذلك زاد العنف في جانفي وفيفري 1994م، فعلى سبيل المثال، تم الهجوم على قافلة من الجبهة الوطنية الرواندية التي كان يرافقها مجموعة من لجنة المساعدات (UNAMIR) حيث أصبح الطريق إلى كيغالي ملغمًا، ومما زاد الوضع حِدة هو وقوع إنقسامات داخلية في أوساط أحزاب المعارضة الرواندية، وفي ظل هذا المناخ من التوتر والإنقسامات تأجل نقل السلطة إلى الحكومة الإنتقالية أكثر من مرة خلال شهري فيفري ومارس 1994م[1]، مما سبب ذلك ضغوط كبيرة على الرئيس هبياريمانا، بما فيها الإقليمية والدولية.

في 6 أفريل 1994م عقدت قمة إقليمية في دار السلام (تنزانيا) للمناقشة الوضع في البورندي وسرعان ما تحول النقاش إلى أوضاع رواندا حيث تعرض رئيسها لإنتقاد من جانب الرؤساء الحاضرين، لإطالته في عملية تنفيذ إتفاقية آروشا، لأن هذا الأخير رأى في هذه الإتفاقية خطر كبير يهدد مصالحه، حيث جردته من كل سلطاته تقريبًا كما أصبح حزبه الحاكم مجرد حزب مثله مثل الأحزاب العديدة المشاركة في الحكومة (الإنتقالية) ولا يسيطر إلا على $\frac{1}{8}$ من مقاعد المجلس التشريعي الإنتقالي وتساوى في هذا الشأن مع الجبهة وهذا ما أدى إلى رفضه كباقي عناصر الهوتو.[2]

في مساء ذلك اليوم إشتعلت الأحداث من جديد بإسقاط طائرة الرئيس الرواندي هبياريمانا عندما كان بصحبة الرئيس البورندي نتريااميرا Ntaryamira وذلك في طريق عودتها من تنزانيا إلى كيغالي وكلاهما مات (وقد كانا من الهوتو)، إلى جانب قائد الحرس[3]، وطاقم الطائرةالفرنسي، ولم يُعرف على وجه التحديد من كان المسؤول عن هذه

---

(1) محمد عادل محمد سعيد شاهين): التطهير العرقي، المرجع السابق، ص 399.

(2) صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي، المرجع السابق، ص 328.

(3)محمد عادل محمد سعيد (شاهين): التطهير العرقي، المرجع السابق، ص 399.

الحادثة، هناك ثلاثة شكوك حول ذلك، فإحتمال الأول يقع على بعض الجنود الفرنسيين الذين ظلوا في كيغالي بعد إنسحاب القوات الفرنسية في ديسمبر 1993، أما الإحتمال الثاني فقد وجه إلى جنود البلجيك في قوات الأممية، وبالنسبة إلى الإحتمال الثالث قال أنَّ عناصر الجبهة هي من فعلت ذلك خاصة أن كلا الرئيسين من الهوتو لكن الاحتمال الأقرب إلى الحقيقة هو أن الطائرة أُسقطت بمعرفة المتشددين الهوتو ويؤيد هذا الإحتمال تلك السرعة التي بدأت بها مذابح، حيث بدأت الإبادة بشكل منظم فقد كان هذا الحادث مدبر، فهو بلا شك أسوأ مكيدة تم التخطيط لها في القرن العشرين. [1]

فبعد 45 دقيقة من سقوط الطائرة بدأت الإبادة الجماعية،لأن هناك تلميحات عديدة سبقت الإبادة من بينها أنَّ الدماء ستسيل أنهارًا في ربيع 1994م، وهذا ما كان يوحي بأنهم يدبرون شيئا في الخفاء وهذا ما دلت عليه عمليات التسليح والتدبير للأفراد وإعداد قوائم المستهدفين...إلخ،[2] وكانت هذه المجموعة من الهوتو تسمى بإسم "اللجنة الاجتماعية the social commission وفي أعقاب هذا الحادث قامت وحدات من النخبة العسكرية بما فيهم الحرس الجمهوري بعمليات القتل ضد التوتسي ,في العاصمة وكانت أولويات القتل للقادة السياسيين والمدنيين والنشطاء في حقوق الإنسان و الصحفيين والقساوسة والرهبان، وكانت هناك أوامر بقتل وذبح أي توتسي يبدي شيئًا من المقاومة[3]، فقد بدأوا في مهاجمة منازلهم ووضع في الكثير من الأحيان النار بداخلها مما جعل الكثير من التوتسي يهربون، فغالبية التوتسي هُوجموا وقتلوا قبل 21 أفريل ,ربما أكثر من 250,000 قتيل، فقد كان العديد من التوتسيين يعدمون تحت ذرائع كاذبة مثل الدعوة للإستجواب, وحدث ذلك في

[1] Scott Straus and lars waldrof : Remaking Rwanda, state Building and Human Rights after Mass violence, university of wisconsin press,library of congress, united states of America, 2011,p45.

[2] صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا، المرجع السابق، ص 334.

[3] محمد عادل محمد سعيد (شاهين) التطهير، المرجع السابق، ص 399.

عدة مواقع في جميع أنحاء رواندا[1]. كما قاموا بوضع حواجز لمحاصرة الأعضاء البارزين في أحزاب المعارضة في منازلهم ومن ثم قتلهم من عائلاتهم. [2]

في الجهة الأخرى كانت الجبهة تشن هجومات مضادة فقد ساد العنف والعنف المضاد مما أسفر على إشتعال مذابح كبيرة راح ضحيتها أكثر من مليون شخص وهناك من يقول 800,000 أو مليون كان معظمهم من التوتسي والهوتو المعتدلين , قتلو، خلال هذه الحرب من قبل الهوتو المتطرفين، أما على أيدي المتمردين التوتسي فقد قتل نحو 60 ألف من الهوتو[3]، ولقد كان للإعلام دور هام جدًا في عمليات التحريض كما سبق الذكر وإستمرار عمليات الإبادة، فبعدما ما كانت في العاصمة كيغالي إلى أنها سرعان ما إنتشرت إلى باقي أنحاء رواندا، فيما عدا مدينة "بوتاري" في جنوب البلاد، حيث لم تبدأ فيها المذابح حتى 20 أفريل بسبب رفض حاكمها المشاركة في أعمال العنف ورغم هذا فقد قتل بها أكثر من 315 شخص ,ثم عزل حاكمها وعُيّن بداله أحد المتشددين الهوتو ,هذا دليل فظاعة الإبادة فقد شهد شهر أفريل وماي من عام 1994م، ذروة المذابح ,حيث شهدت مناطق الشمال والغرب أشد المعاناة حيث تمت إبادة جميع التوتسي هناك تقريبًا، بإضافة إلى الوسط والجنوب اللذين لم يكونا بمعزل عن هذه المجازر، إلا أن جهة الشمال وبعد إستيلاء قوات الجبهة عليها توقفت عمليات الإبادة فيها.

والجدير بالذكر هو أن تنفيذ هذه الإبادة قد تم تحت إشراف المسؤولين في العاصمة والأقاليم وعلى يد قوات الحرس الرئاسي ومليشيات الحزب الحاكم السابق (الحركة الثورية القومية من أجل التنمية والديمقراطية)، وحزب الائتلاف من أجل الدفاع عن الجمهورية, وقد ساهم تقاعس القوى الإقليمية والدولية المعنية في حدوث هذه المذابح على نطاق واسع مثل

---

[1]Alan j- Kuperman : the limits of Humanitarin Intervention, genocide in Rwanda, Brookings Institution press washingon, D.C,congress, 2001, p p31-32.

[2] علاء عبد الحميد عبد الكريم: دور المرجع السابق، ص ص 205، 2006.

[3]Alan j- Kuperman: ibid, p36.

تخفيض للقوات المشاركة ضمن قوات الأمم من طرف بلجيكا وفرنسا ومجلس الأمن الذي خفض قواته إلى 300 فرد، ولم يستجيب أعضاء المجلس وفي مقدمتهم الولايات للضغوط الإفريقية المتنوعة بضرورة الفصل بين المتحاربين وذلك لصعوبة تحديد من هم الأطراف الذين سيتفاوضون ويلتزمون بوقف إطلاق النار ووقف المذابح تمهيدًا لوضع حل سياسي.[1]

3-2- نهايتهـا:

في ظل التقاعس الدولي إتجاه تفجير الأوضاع في رواندا وإستئناف الجبهة الرواندية القتال، (حيث كانت مدعمة من طرف مساعدات الإقليمية خاصة أوغندا) [2]، ضد الحكومة المؤقتة التي شكلها الهوتو في أعقاب مصرع هبياريمانا، وكان مقر هذه الحكومة مدينة "جيتاراما" بوسط البلاد، إلا أن الجبهة حالفها الحظ وتوالت إنتصاراتها بشمال ووسط البلاد حيث إستطاعت السيطرة على مقر الحكومة في 13 يونيو وعلى العاصمة كيغالي وأصبحت الهزيمة قاب قوسين أو أدنى من الحكومة المؤقتة التي هي بقيادة الهوتو، في غضون ذلك جاءت التدخلات الفرنسية بذريعة إنسانية لكن في الحقيقة هو تدخل لإنقاذ حلفائها البائسين، تحت إسم " عملية الفيروز" إلا أن هذا التدخل سرعان ما إنسحب بحلول 21 أغسطس 1994م، تاركًا الحكومة تتخبط في مصيرها المحتوم، حيث توالى سقوط آخر معاقلها في شمال غرب البلاد على يد الجبهة الوطنية حيث سقطت كل من مدينة "روهينجيري" ثم "جيسيني", وبذلك حسمت الجبهة هذه الجولة من القتال لصالحها[3]، هذا وفي تطور سريع هزمو ميليشيات الهوتو والجيش الرواندي وأُعلن عن وقف إطلاق النار في18 يوليو.

---

[1] صبحي قنصوة: العنف الاثني، المرجع السابق، ص 336.

[2] Scott straus and lars waldrof : Remaking Rwanda, State Builoling, and Human Rights after Mass violence, op, cit, p 56.

[3] محمد عادل سعيد (شاهين): التطهير، المرجع السابق، ص 400.

في اليوم التالي 19 يوليو تم تشكيل "حكومة مؤقتة جديدة"في كيغالي طبقاً لإتفاقيات آروشا للسلام ولكن هذه المرة بدون مشاركة الحزب الحاكم السابق حيث آلت المناصب الوزارية وكل مقاعده التي كانت مخصصة له إلى الجبهة، وقسمت مع الأحزاب الأخرى مقاعد في مجلس التشريعي[1]،وفي أواخر تيموز 1994 إختارت الجبهة"باستور بيزيمونغو"لرئاسة الجمهورية(وهو الهوتو المعتدلين).

وجاءت بمعتدل آخر لرئاسة الوزراء وبرهنت بذلك الجبهة وهي من التوتسي على إعتدال كبير ورؤية سياسية وطنية بعيدة، إستطاعت بذلك أن تكسب دعم العالم والدول الإفريقية،[2] فلقد تبنت الجبهة سياسة طموحة للغاية في إعادة بناء وإعمار وتطوير البلاد من خلال تعيينها لإطارات بارعة تتميز بفصاحة اللغة وبالحكم الرشيد، اللامركزية.. إلخ حاولت كذلك الحد من الفقر، غيّرت الهياكل الإقتصادية والإجتماعية، تطمح في تغيير السلوك الفردي وفقا لمعايير ثقافية، بإضافة إلى قيامها بسلسلة من المشاريع السياسية والإقتصادية والإجتماعية الهائلة بما في ذلك حيازة الأراضي الزراعية (أهم قطاع في رواندا) والإستغلال الإقتصادي في الدول المجاورة، [3] لكن على الرغم من تشكيل هذه الحكومة وكل المجهودات المبذولة لإعادة البناء إلى أنّ ذلك ليس معناه توقف القتال نهائيًا لأن الآلاف من التوتسي العائدين من منفاهم الطويل رجعوا إلى بلادهم وهم محملين بالأحقاد وسعوا إلى تفريغ هذه الأحقاد ضد قبائل الهوتو، وفي المقابل كان هؤلاء يكافحون من أجل

---

[1] صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا، المرجع السابق، ص 337.

[2] مسعود خوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، المرجع السابق، ص 170.

[3] Scott straus and lars waldrof : Remaking Rwanda, State Building, and Human Rihts after Mass violence, op, cit, p 56.

توجيه ضربات مسلحة ضدهم، الأمر الذي أدى إلى إستمرار المذابح نسبيًا من الزمن على الرغم من وجود قوات دولية.[1]

ومن خلال ما تقدم يمكن الخروج بنتيجة أن الإبادة الجماعية هذه كانت منظمة ومخطط لها وليست عشوائية، حيث كان للعامل العرقي دور فيها هذا بإضافة إلى الضغوط الدولية الشديدة على سلطة الحزب الواحد والإنتقادات التي وجهت إلى الأعضاء البارزين في أحزاب المعارضة.

2- تداعيات الحرب الأهلية:

2-1- التداعيات الداخلية:

خرجت رواندا من تجربة الإبادة الجماعية والحرب الأهلية، وهي في حالة مأساوية، سواء سياسيًا ,إقتصاديا ,إجتماعيا أو نفسيا حيث تفكك المجتمع الرواندي نتيجة القتل والتشريد والطرد والنفي[2]، فالآلاف الروانديين قد نفوا إلى الدول المجاورة وكان أول هذه الهجرات في فترة نهاية الخمسينات (ثورة 1959م) ففي هذه الفترة وقعت مذابح في البلاد في إطار عمليات التصفية التي قام بها الهوتو، مما أجبر الكثير من الروانديين إلى الفّرار إلى خارج رواندا حيث لجؤا إلى الدول المجاورة مثل تنزانيا، أوغندا ,كونغو، بورندي، حيث تقدر بعض المصادر أعداد الفارين التوتسيين خلال تلك الفترة حوالي 185 ألف لاجئ تقريبا موزعين كتالي 60 ألف في زائير، 50 ألف في أوغندا، 50ألف في بورندي، 25 ألف في تنزانيا[3]، أما الهجرات التالية فقد جاءت عقب هجوم الجبهة الوطنية في فترة التسعينات، وهذه الجبهة أسست من طرف أحفاد اللاجئين التوتسي بأوغندا ، كان هدفها الإنتقام من

---

[1] أحمد إبراهيم محمود: تجربة التدخل الدولي في الصومام ورواندا، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، يوليو1995، مركز الأهرام للدراسات إستراتيجية القاهرة، ص 124.

[2] صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي، المرجع السابق، ص 308.

[3] أحمد إبراهيم محمود: تجربة التدخل الدولي في الصومال و رواندا ، المرجع السابق، ص 124.

الهوتو، ولذا فإن هذه الهجرات ولدت أحقاد دفينة في نفوس التوتسي على الحدود الأوغندية، قوبلت هذه الأحفاد بموجة من الإعتقالات شملت 10 آلاف من التوتسيين والمعارضين السياسيين الهوتيين ومذبحة طالت المئات. [1] وبلغت ذروتها في 1994 ، فلقد ذكرت إحدى الإحصائيات أن هذا الصراع أدى إلى نزوح أكثر من 2 مليون رواندي إلى مناطق المجاورة بعد سقوط طائرة الرئيس الرواندي (6 افريل 1994) كما ذكرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم أن عدد الروانديين الذين عبروا حدود تنزانيا خلال 24 ساعة من عام 1994م، بلغ 250 ألف وقتل حوالي 200 ألف شخص، وأكد أيضا فيما بعد تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة في أقل من أسبوعين. [2]

وفي الوقت الذي زاد فيه تقدم الجبهة إلى العاصمة وإحكام سيطرتها زاد تدفق اللاجئين من الهوتو حتى وصل عددهم نحو 2,4 مليون لاجئ[3]،وزاد عددهم أكثر حسب إحصائيات لاحقة(ينظر إلى الملحق رقم 2 ص109) , فالقتل في رواندا كان شريرًا وبدون شفقة وبطريقة تشمئز منها النفوس(ينظر إلى الملحق رقم 3 ص 110) , لذلك يصف البعض ما يحدث في رواندا لا يختلف عن ما حدث لليهود على يد النازية في ألمانيا بل زاد عن جرائم النازية بخمسة أضعاف حيث كان التحريض على الإبادة علني حيث الجثث تلقى في الأنهار فقد كان يقتل 1000 شخص كل عشرين دقيقة فقد كان هناك بتر للأعضاء الجسدية قبل قتلهم ومن ثم يتم الإستيلاء على ممتلكاتهم وهكذا إتسعت الحرب الأهلية ليكون عدد ضحاياها في الأسبوع الأول 20 ألف قتيل وفي الشهر الأول 200 ألف، وبعد عشرة أسابيع 80 ألف قتيل وبعد ثلاثة أشهر قتل حوالي مليون شخص وربما أكثر من ذلك مما يؤكد أن هذه الإبادة لم تكن فوضوية بل تمت بدراسة وبناءًا على تخطيط وضع بعناية،

[1] مسعود خوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، المرجع السابق، ص 175.

[2] مسعد عبد الرحمان خليل قاسم: التدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، المرجع السابق، ص 259.

[3] علاء عبد الحميد عبد الكريم: دور الأمين العام تجاه الصراعات الداخلية ، المرجع السابق، ص 207.

عن طريق مجموعة متطرفة من الهوتو، فحتى الأطفال لم يسلموا من هذه الحرب وآثارها حيث ذكرت اليونيسيف أن هذه الحرب سببت صدمة لهم ليس لها مثيل في عشر السنوات الأخيرة.

حيث قتل عدد من الأطفال حديثي الولادة بطريقة بشعة فأحياناً قتل هؤلاء على أيدي آبائهم تحت تهديد السلاح الميليشيات، كما أن هناك 95% من الأطفال عاشوا صدمات نفسية قاسية لرأيته مشاهد التعذيب والقتل لآبائهم وأقاربهم، كذلك نجد أن أكثر من 100,000 طفل فصلوا عن أبائهم وسيقوا لحمل السلاح وهذا على الرغم من أنه محرم دولًيا، وبصفة عامة كان الأطفال في رواندا جزءًا من عمليات التطهير العرقي[1].

حتى النساء لم يسلموا من لهيب هذه الحرب على الرغم من أن الرجال كانوا هم المستهدفين، فلم يقتصر تأثير الحرب على النساء التوتسيات المتزوجات من رجال الهوتو أو النساء الهوتو المتزوجات من رجال التوتسي بل إستهدفت حتى نساء الهوتو اللائي حاولنا الدفاع عن نساء التوتسيات لإرتباطهن معًا بروابط الصداقة الإجتماعية نتيجة الجوار في السكن، حيث تعرضت النساء من التوتسي خاصةً إلى شتى أنواع العذاب مثل الجوع ,الحرمان ,الترمل وفقدان العائلة، مما جعل العلاقات الاجتماعية التي تربطهن بالنساء الهوتو متقطعة ومتوترة، وأكثر من ذلك فقد تعرضن إلى الإغتصاب فقد أشارت إحصائيات المبعوث الخاص للأمم أن هناك من 250 إلى 500 ألف حالة إغتصاب فهذا الأخير أُستخدم كسلاح من قبل مرتكبي المجازر حيث أضحى قاعدة سلوكية وليس فيه إستثناء، وإنجر على ذلك أعداد كبيرة من النساء غير قادرات على الزواج، مما أدى إلى فرار العديد منهن وبعضهن أصبحن حوامل ومنهن من ولدن أطفالاً مشوهين وبعض الآخر حاولن الإجهاض أو قتل مواليدهن...إلخ علاوة على ذلك أنهن الأكثر عرضةً لإصابة بمرض الإيدز، ففي

[1] محمد عادل محمد سعيد (شاهين): التطهير، المرجع السابق، ص ص 402، 403.

دراسة أُجريت بعد الحرب قدرت أن 27% من النساء في المناطق الحضرية حاملين لفيروس الايدز وكان إنتشاره[1] أثر واضح على المرأة في كل من قبيلتي الهوتو والتوتسي، حيث تشكل النساء الغالبية الكبرى العاملة في قطاع الزراعة ومن ثم فهن يشكلن الأداة الرئيسية في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية علاوة عن إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، حيث يقوم إقتصاد رواندا على الزراعة فنسبة 80% من ناتج البلاد الكلي هو زراعي ويقع على عاتق المرأة، ولكن هناك عقبات وقفت أمام تطور المرأة في النشاط الاقتصادي وتمثل ذلك في القيود الخاصة بالنظام الإقتصادي التقليدي الذي منع المرأة من الملكية (سواء ملكية المنزلية، أراضي الزراعية)، الأراضي التي تم إستغلالها لا تتعدى نصف هكتار وهذا ما أثر على المرأة أكثر، فبعد الحرب فقدت النساء أزواجهن وبيوتهن، لأن الملكية سواء أكانت (أرض، ماشية، بيت) كلها للرجل وبوفاته تنقل هذه الملكية غلى عائلته وتحرم المرأة مع أبناءها من ذلك فترمى هذه الأرملة من جراء ذلك إلى الشارع مع أطفالها. [2]

علاوة على ذلك أن المرأة حرمت كذلك من ممارسة التجارة، وحتى وإن مارستها فذلك بشكل نسبي وفي بعض المدن فقط، لأن المرأة في ريف قّيدت بالنظام التقليدي الذي يستوجب وجود رخصة من الزوج، بإضافة إلى جهل المرأة بالقوانين التجارية وبالقراءة، ونتيجة لكل ذلك وجدت المرأة الرواندية نفسها في كلتا الجماعتين مسؤولة على عدد كبير من الأطفال إضافة إلى كبار السن وأعبائها التقليدية (عدم المساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات، فرض عقوبات ...الخ).

وكذلك ما ترتب عن هذه الحرب أيضًا هو عدم التجانس بين الروانديين العائدين من المنفى فالذين عاشوا في أوغندا وتنزانيا يتكلمون باللغة الإنجليزية كانوا مختلفين ثقافًيا

---

[1] سلوى يوسف درويش: "تأثير الحرب الأهلية على المرأة الرواندية منظور أنثروبولوجي"، ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 21- 22 أفريل، 2002، ص 200، ص 202.

[2] المرجع نفسه ، ص 203- 204.

وإجتماعيًا عن الذين عاشوا في البورندي أو الكونغو يتحدثون بالفرنسية ومن ثم كانت هناك عزلة إجتماعية واضحة لا سيما بين النساء[1].

فالحرب فقد خلفت أكثر من 34% من الأرامل، و300,000 شخص يفتقر إلى سكن، وأكثر من 10% من السكان يحتاجون إلى مساعدات غذائية (1995- 1996)، وحوالي 340,000 طفل يحتاجون إلى مساعدات عاجلة ومن الآثار التي إنعكست على المجتمع الرواندي أيضا تغيُّر الأعراف والقيم التقليدية ولم يعد الإحساس الأخلاقي كمؤشر إجتماعي حيث زادت دور الدعاة وفسدت الأخلاق، ولم تقتصر هذه الدور على المدن فقط بل إنتشرت حتى في الأرياف التي كان من النادر حدوثها قبل الحرب إلا أن ذلك أصبح شائعا ومقبولاً نتيجة غياب الزوج أو الأب، ومع إنتشار الفقر والظروف الإجتماعية والإقتصادية الصعبة، فكانت العديد من النساء يتصورن أنه لا طريق آخر لتحقيق الدخل سوى ذلك.

لكن الجدير بالذكر أنه بعد الحرب ونظرًا لظروف الإقتصادية الصعبة التي تعرضت لها النساء إستفادت من شيء مهم وهو الرؤية المستقبلية للمنظمات الغير حكومية والحكومية القائلة بضرورة وجوب تعليم المرأة الرواندية وذلك لتتمكن من مواجهة الأعباء التي وقع على عاتقها إلا أن الظروف الصعبة من نقص نفقات التعليم والمدرسين، وكذلك نقص العاملين في الزراعة من الرجال بسبب قتلهم في الحرب مما جعل البنات يتسربن من المدارس و للإتجاه نحو الأراضي من أجل العمل في الزراعة، فكل هذه العراقيل حالت دون تعليم النساء.[2]

---

[1] سلوى يوسف درويش: "تأثير الحرب الأهلية على المرأة الرواندية منظور أنثروبولوجي" ,المرجع السابق, ص 205- 206.

[2] المرجع نفسه، ص 207، ص210.

ومن المشاكل أيضا التي واجهت رواندا هو إنهيار إقتصادها الوطني بإضافة إلى فرار الحكومة السابقة ومعها جميع الأموال ووسائل النقل والإتصالات المتاحة بإضافة إلى إتلاف المحاصيل لعدم وجود عمال...إلخ. [1]

وعلى الرغم من أن الجبهة سيطرت على مقاليد الأمور في نهاية المطاف واستطاعت أن تأسس حكومة وطنية جديدة خلال مائة يوم إلا أنها ظلت تواجه خطر فرار الحكومة السابقة بجيشها وميليشياتها (نحو 40 ألف فرد) ومعها أكثر من مليون لاجئ من الهوتو.

هذا إلى جانب أن الأرض التي حررها التوتسيين كانت أرضًا محروقة بكل ما في الكلمة من معنى: أرضًا بلا توتسيين وحتى بلا هوتو معتدلين، لكن السؤال اليوم هو إذا كانت الأقلية التوتسية قد أبيدت بإستثناء من كان منها من الشتات فماذا سيكون مصير الأكثرية الهوتية بعد أن صار الحكم بأيدي الميليشيا التوتسية المنتصرة؟.[2]

فالإبادة خربت رواندا داخلًيا حيث تسبب في غياب العديد من الصناعات كصناعة الطوب والبلاط. [3]

2-2- التداعيات الخارجية:

لقد كان تأثير الحرب الأهلية الرواندية واسع بحيث لم يشمل رواندا وحدها بل تعد إلى الدول الأخرى خاصة الإقليمية منها، فالتفاعلات الإثنية مابين الهوتو والتوتسي كان لها الأثر البارز على دول الجوار لا سميا دولة الكونغوا الديمقراطية[4]، وأوغندا وتنزانيا بورندي،

---

[1] صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا، المرجع السابق، ص 338.

[2] مسعود خوند: موسوعة التاريخية الجغرافية، المرجع السابق، ص 175.

[3] Villia Jefremavas: Brikyards to graveyards, From production to genocide in Rwanda, op cit, p33.

[4] تقع الكونغوا الديمقراطية في إفريقيا الاستوائية يحدها، كل من جمهورية وسط إفريقيا والسودان، أوغندا رواندا بورندي، تنزانيا، أنغولا مناخها إستوائي في منخفضات حار ورطب وبارد في المرتفعات، (ينظر: موريس أسعد، شربل: موسوعة بلدان العالم بالأرقام، ترجمة كمال حنا، طبعة أولى، بريوت1997، ص 157).

فإشكالية الصراع مثلا في الكونغو (زائير سابقا) إرتبطت في المقام الأول بطبيعة وشبكة الروابط والتفاعلات الإثنية بين التوتسي والهوتو وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار.

فإذا كان مجموع سكان كل رواندا وبورندي يبلغ قرابة الثلاثة عشر مليون 13 مليون فإن هناك نحو مليونين آخرين في الحدود الرواندية وبورندية مع دول الجوار الجغرافي ومنهم أربعمائة ألف (4000) يحاولون إقتفاء آثار أجدادهم في منطقة شرق الكونغو، منهم جماعات ألبانيا رواندا فهؤلاء، هاجروا إلى المنطقة (كونغو) وإستقروا بها تحديدًا بمقاطعة شمال كيفو، وهناك جماعات أخرى وهي من التوتسي، إستقرت خلال قرن السابع عشر في مرتفعات مولينجي ''Mulenge'' الواقعة بين بحيرتي "كيفو" و"تنجانيفا" وتحديدًا بين بوكافا ويوفيرا في جنوب مقاطعة كيفو الكنغولية وقد أطلق هؤلاء على أنفسهم إسم " ألبانيا موليتجي"، وهذا ما رفضه بعض الجماعات المحلية مثل جماعة البافوليرو" بحجة أن مولينجي يمثل لقب زعيم البافوليرو (تقع هذه الأخيرة على 200 كلم^2 جنوب منطقة التي يقطنها هؤلاء التوتسي)، وعلى الرغم من لجوء الروانديين إلى الكونغو (1959-1961) والترحيب بهم من طرف الحكومة الكنغولية وإعطائهم الجنسية إلا أن إزدياد أعدادهم فيما بعد ومحاولة هؤلاء إستغلال مكانتهم[1]، الإقتصادية المتميزة بالحصول على المزيد من الأراضي في المقاطعات المزدحمة بالسكان بشمال وجنوب كيفو وهذا ما ساعد على تنامي مشاعر الغضب والكراهية من جانب الجماعات الكنغولية الأخرى مما أرغم موبوتو(رئيس الكونغو) إلى إصدار قرار يقضي بالحق في المواطنة على أساس الإنتماء إلى جماعات التي كانت موجودة في الكونغو عام 1885م، وهذا يعني حرمان الروانديين اللاجئين في الكونغو من حق المواطنة، وإستغل ذلك الكونغوليين المحليين بإستيلاء على أراضيهم،

[1] حمدي عبد الرحمان حسن: "التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن ألماني المصري", ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 21-22 أفريل، 2002، ص ص 358- 359.

وأضحت هذه المسالة صراع فيما بينهم، وقد إزدادت الأمور تعقيدًا وتشابكً في غضون ما يربو مليون لاجئ أغلبهم من الهوتو بعد أحداث 1994 في رواندا، حيث عملت هذه الميليشيات على نشر الأفكار المعادية للتوتسي في صفوف هوتو هذه الميليشيات على نشر الأفكار المعادية للتوتسي في صفوف هوتو ألبانيا رواندا في مخيمات اللاجئين بالكونغو.[1]

ونظرا لأن نظام "موبوتو سيسي سيكو" كان مؤيدًا للهوتو ويحمل مشاعر الكراهية المناوؤة للمواطنين من الأصول التوتسية، وصادف ذلك رغبة الجبهة الوطنية الرواندية في القضاء على الحكومة الرواندية السابقة التي كانت بقيادة الهوتو وقواتها العسكرية المسلحة المتمركزة في شرق الكونغو، فأصبحت الفرصة مواتية لتحقيق هذا الهدف في أكتوبر 1996م، عندما حاول موبوتو طرد فرع من التوتسيين المقيمين بشرق الكونغو فقام، هؤلاء بمساعدة رواندا وبورندي أوغندا بشن ثورة ضد موبوتو، حيث تمكنوا في غصون سبعة أشهر من الإطاحة به وتعيين لوران كابيلا[2]، مكانه لكن في الواقع أن التحالف الذي أوصل كابيلا إلى السلطة في 7 ماي 1998م، كان هشا وسرعان ما فقد شرعيته، لأن ممارسات الجيش الرواندي في الكونغو قد أثارت غضب الكونغوليين ضده بإعتباره جيش إحتلال حيث تورط الضباط الروانديين في أعمال السلب والنهب حيث أساءوا معاملة المواطنين والزعامات التقليدية مما زاد حقد الكونغوليين ضدهم وضد كابيلا فمنذ خريف 1998 قام هذا الأخير بتحرير نفسه من السيطرة الرواندية حيث أنكر إشتراك قواتها في عملية تحرير الكونغو من سيطرة موبوتو، كما إنتهج سياسة معادية للتوتسي على نحو ما فعله موبوتو وعلى نحو ذلك ساءت العلاقة ما بين الكونغو ورواندا.

[1] حمدي عبد الرحمان حسن: التوازن، المرجع السابق، ص ص 360-361.

[2] صبحي قنصوة: العنف، المرجع السابق، ص339.

فمن الإعتقاد أن رواندا مدفوعة برغبتها في تأمين حدودها الغربية من هجمات الهوتو الموجودين في شرق الكونغو، حيث توصف رواندا بأنها إسرائيل منطقة البحيرات العظمى، كما توصف كيفو الشمالية والجنوبية بأنهما تمثلان الضفة الغربية" بالنسبة لها، كما تتهم رواندا بأنها تسعى لبناء دولة للتوتسي في منطقة البحيرات العظمى وضم منطقة كيفو إليها وبناءا على هذا الشعور لم تحترم رواندا حدودها الفاصلة بينها وبين الكونغو، بإعتبار أن منطقة كيفو كانت منظمت إلى رواندا قديماً[1].

أما بالنسبة للبورندي فقد إنعكس الصراع الموجود بين قبائل التوتسي (قبائل النيلية) وقبائل الهوتو (الأغلبية الحاكمة من قبائل البانتو) في رواندا على العلاقات الصراعية بين هاتين القبيلتين في " البورندي"، لأن هذه الأخيرة لديها نفس العرق مع رواندا وبنفس النسبة تقريبا (هوتو 85%، التوتسي 14%، التوا 1%)، فهي كانت ورواندا دولة واحدة مُستعمرة من طرف البلجيك إلى غاية تاريخ إستقلالهما في 1962، حيث أن الصراع بين العرقين لم يكن في رواندا فقط بل شهدته دولة البورندي أيضا حيث كان للنظام طابع عكسي، فالأقلية من " توتسي" هي العناصر المسيطرة على مقاليد الحكم، لذلك حاولت أغلبية الهوتو أن تنتقم من قبائل التوتسي في البورندي بتحريض من قبائل هوتو رواندا، وبذلك قاموا (هوتو) بشن هجمات على ثكنات الجيش البورندي الذي كان معظمه من التوتسي في المناطق الحدودية مع رواندا وقد وصلت حالات الهجمات هذه إلى غاية العاصمة " بوجوميورا" في شهر أكتوبر 1991م.

فكل ما حدث في رواندا هو رد فعل الهوتو الحاكمين ضد التوتسي المحكومين في البورندي ,فقد تأثرت رواندا بالبورندي والعكس خاصة وأنهما يتكونان من نفس الأعراق

[1] أنس مصطفى كامل: الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، المرجع السابق، ص 36.

(توتسي- هوتو). فعلى سبيل المثال وقعت مذابح في رواندا كانت ردا على المذابح التي قامت بها عناصر التوتسي الحاكمة في بورندي عام 1972م.

والجدير بالذكر أن هناك بعض الدول زادت من حدة هذه الصراعات وذلك بتزويدها لعناصر المتمردة من حزب "تحريرشعب الهوتو" في البورندي عن طريق دار السلام (تنزانيا والكونغو وهي إسرائيل فحتى جنوب إفريقيا ساهمت ببيعها السلاح التوتسي. [1]

ولقد تأزم الوضع أكثر فأكثر على إثر تحطيم الطائرة بصاروخ ووفاة الرئيسين البورندي والرواندي ففي غضون ذلك إشتعلت نيران الإنقلاب داخل البورندي، ونيران الفتن والمذابح داخل رواندا، فكلا الدولتين تأثرتا بالصراعات القائمة ما بين هاتين القبيلتين منذ إستقلالهما سنة 1962م. [2]

فلقد شكلا مقتل الرئيس البورندي كما ذكرنا آنفا الشرارة التي أشعلت كامل الأراضي البورندية مما أدى هذا إلى قتل عشرات الآلاف من المدنيين وتهجير مئات الآلاف منهم إلى دول الجوار من بينها رواندا التي تلقت 600 ألف مهاجر إضافة إلى 900 نازح رواندي عادوا إليها بعد إنفجار الأوضاع في البورندي إلى جانب هذا فقد شكل نجاح الجبهة الوطنية عام 1994م في رواندا وإستلامها الحكم عامل دعم للتوتسي في بورندي الذين يعتبرون أن وجودهم مرتهن بمدى إمساكهم بالمؤسسة العسكرية البورندية. [3]

---

[1] أنس مصطفى كامل: الصراعات، ص ص 49، 55.

[2] مسعود خوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج8، ص 349.

[3] علي صبح: النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995، المرجع السابق، ص ص 249- 250.

ومن الإنعكاسات التي عادت على البورندي هي الأعداد الهائلة التي نزحت إليها من رواندا بعد مجازر 1994 حيث شكل التوتسي غالبية هؤلاء في وقت كانت هي تمر بأزمات إقتصادية مما زاد في حدتها. [1]

أما أوغندا فقد ساءت علاقتها مع رواندا منذ أكتوبر 1990 بعد مساندة قوات جيش المقاومة الوطني الأوغندي للجبهة الوطنية المتكونة من التوتسي بإعتبار هذه الأخيرة ولدت ونشأت بأوغندا، فهذا ما خلف علاقة متوترة بين زائير وأوغندا لأن الرئيس "هبياريمانا" الرواندي هو الحليف الأساسي في المنطقة للرئيس الكنغولي "موبوتو".[2]

أما دولة تنزانيا (تنجانيفا سابقا) فقد سادت علاقات التوتر بينها وبين رواندا بعد رفض رواندا لنتائج قمة الوساطة التنزانية في "موانزا" في نوفمبر عام 1990، من أجل الصراع الإثني بين التوتسي والهوتو الذي تفاقم في الشهور الموالية، فقد كانت هناك إتهامات غير معلنة بأن قوات الجبهة (من التوتسي) المعارضين لنظام الحكم في رواندا قد إنطلقت من معسكرات اللاجئين في تابورا عبر أحراش منطقة أكاجيرا للتوغل داخل رواندا، ولقد خشيت تنزانيا من إتجاهات الحكم في رواندا لعدم إستيعاب اللاجئين الروانديين الذين سيرجعون إلا بلادهم عائدين من تنزانيا.

هناك شكوك أيضا قائلة بأن هناك تسرب أسلحة عبر الأراضي التنزانية لقبائل القاطنة في شرق الكونغو (حيث يعيش الروانديين) وهذا ما ولد علاقات متوترة بين هاذين البلدين.[3]

---

(1) علي صبح : النزاعات ,المرجع السابق ,ص ص 249 250

(2) أنس مصطفى كامل: الصرعات، المرجع السابق، ص ص 54، 55.

(3) صبحي قنصوة: العنف الاثني، المرجع السابق، ص 53.

خلاصة الفصل الثاني:

1- إن العنف الإثني بين الهوتو والتوتسي في رواندا يعتبر بالفعل مشكلة خطيرة سواء من حيث نطاقه أو تداعياته الداخلية والخارجية خصوصا من ناحية النزوح الجماعي للاجئين وإنعكاسات ذلك على الأمن و الإستقرار الإقليمي

2- إن رواندا لا تواجه مشكلة الإختلاف الديني أو الغوي لأن الروانديين كلهم يتحدثون لغة وطنية واحدة وهي الكينا روندية،ويدينون ديانة واحدة وهي المسيحية ولم يكن عامل الإنقسام ذا أهمية قبل الاستعمار الألماني أو البلجيكي لأن الهوتو والتوتسي كانوا يعيشون جنبًا إلى جنب دون أن تكون هناك بوجه عام مناطق مخصصة للهوتو وأخرى للتوتسي.

3- إن بداية المشكلة في رواندا جاءت نتيجة عاملين مترابطين: أولهما العلاقات الإثنية التقليدية بين الهوتو والتوتسي، وهو نمط كان يقوم على هيمنة التوتسي –الأقلية- سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا على الهوتو-الأغلبية- وثانيهما دور الاستعمار الأوروبي في بلورة الوعي الإثني بين الهوتو والتوتسي على السواء،حيث تحويل هذا الوعي إلى وعي عنصري نتيجة النظرة الإستعمارية إلى تاريخ الرواندي والجماعات الرواندية .

4- الإبادة الجماعية عام 1994م جاءت نتيجة لأحقاد دفينة في صدور التوتسي منذ 1959م، فعدم تقبلهم للواقع الذي يحكم فيه الهوتو رواندا، تأسست الجبهة وشّنت هجومها على رواندا خلال الفترة 1990-1994م.

5- تميز العنف الإثني في روندا، بوجه عام، بأنه عنف مُنظم ومقصود،وليس عنفًا عشوائيًا أو وليد اللحظة نتيجة التوتر أو الإحتكاك بين الهوتو والتوتسي وإستمرار العنف وإتساع نطاقه، أدى الى إزدياد العلاقات تعقيدًا بين الهوتو والتوتسي، فبعدما كان العنف في بدايته تعبيرًا عن الصراع من أجل البقاء،حيث سعى كل طرف إلى

إفناء الآخر وإستئصاله كليةً ،ولم يعد على إستعداد لقبوله للعيش إلى جانبه ولو في مرتبة أدنى،حيث كان لهذا الأمر نتائجه الخطيرة من حيث إنعدام الثقة بين الطرفين لسنوات طويلة مقبلة وإستمرار حالة من عدم الإستقرار السياسي الإثني في البلاد.

6- شكلت الحرب و الإبادة الجماعية سنة1994م عبئًا إقتصاديًا, سياسيًا وإجتماعيًا على المجتمع الرواندي عامة وعلى المرأة بصفة خاصة ، حيث أفرزت مشكلة الفقر التي إنعكست بشكل واضح على المرأة وزادت من أعبائها خاصة بعد موت أو سجن الزوج والطرد من العائلة.

7- إيديولوجيات الإستبعاد السياسي الإثني التي طّبقت في روندا قبل عام 1990م – على يد الأقلية من التوتسي قبل الإستقلال و الأغلبية من الهوتو بعد الإستقلال –قد فشلت في تحقيق تسوية مستقرة للصراع السياسي الإثني في البلاد ،كما فشلت محاولة التسوية السلمية للصراع في أوائل التسعينيات على يد المتشددين الهوتو، والمشكلة في رواندا هي أنه بعد هذه السنوات الطويلة من العنف الإثني، فإن وضع إطار ملائم ومتفق عليه للنظام السياسي في البلاد لا يكفي لتحقيق تسوية مستقرة وناجحة ،حيث يتطلب الأمر إعادة الثقة المفقودة و البحث عن التسوية الشاملة للصراع.

الفصل الثالث

المواقف المختلفة من الحرب الأهليـة

1 _ المواقف الإقليمية

1-1- مواقف دور الجوار (أوغندا - كونغو - بورندي - تنزانيا)

1-2- موقف منظمة ا لوحدة الإفريقية

2- المواقف الدوليـة

2-1- مواقف الغربية (فرنسا – بلجيكا - أمريكا – إسرائيل)

2-2- موقف منظمة الأمم المتحدة

2-3- موقف القضاء ا لجنائي الدولي (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا)

إزاء هذا الصراع العرقي الذي شاهدت من خلاله رواندا أبشع صور للعذاب وللقتل، حيث عانت رواندا ويلات هذا الصراع القبلي الذي كان بين التوتسي والهوتو منذ بداية (الستينات واستمر هذا الأخير إلى أن أدى حرب الأهلية خلفت وراءها إبادة جماعية في عقد التسعينات. سّببت هذه الحرب معاناة طويلة للأفراد الروانديين الذين بقوا على قيد الحياة.

ومن جراء هذه المجازر البشرية والآلام الإنسانية التي لم يشهد لها التاريخ مثيل تحركت المشاعر الإنسانية لدى العديد من الدول والهيئات الإقليمية والدولية لمحاولة وقف هذا الصراع.

1- المواقف الإقليمية:

1-1- مواقف دول الجوار:

- **أوغنـدا:** تأثرت رواندا بدولة أوغندا لكون هذه الأخيرة من نفس المنطقة البحيرات الكبرى وهي دولة حدودية مع رواندا ، فلقد إعتبر النظام الرواندي أنّ أوغندا هي التي شنت الحرب عليها، لكون هذه الأخيرة قامت بدعم اللاجئين التوتسيين و ذلك بإنشاء معسكرات للتدريبهم على أراضيها وتوفير قواعد الإنطلاق إلى الأراضي الرواندية بقصد تنفيذ العمليات القتالية ضد القوات الحكومية الرواندية ,هذا إلى جانب أن النظام الأوغندي قد إستعان بالتوتسي اللاجئين وبفضلهم وصل موسيفيني إلى السلطة. [1]

فالعلاقة بين الدولتين كانت متوترة خاصة أن الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة التوتسي شّنت هجومها الأول إنطلاقاً من الأراضي الأوغندية إتجاه الأراضي الرواندية وذلك بدعم عسكري وسياسي أوغندي وبناًءا على هذا فقد كان الموقف الأوغندي من الصراع الرواندي

[1] سامية شابوني: النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية، المرجع السابق، ص 72.

محل إستنكار العديد من الدول الإفريقية لعدم إحترامها القواعد الدولية المستقرة خاصة ما يتعلق منها بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى. [1]

فنلاحظ أن دولة أوغندا لم تكن دولة محايدة في صراع الرواندي بل كانت مساندة لأحد أطراف هذا النزاع وهي الجبهة الوطنية الرواندية (بقيادة التوتسي)، حيث كان الجيش الأوغندي المصدر الرئيسي لتسليح قوات هذه الأخيرة, سواء بعلم أو بدون علم القيادة الأوغندية نتيجة الروابط الوثيقة بين رفاق السلاح السابقين. [2]

- **الكونغو الديمقراطية:**

قبل التطرق إلى موقف الكونغو من النزاع الرواندي يجدر بنا أن نوضح مشكلة اللاجئين التي عانت منها دولة الكونغو حيث أصبحت هناك دولة كاملة من اللاجئين على أراضيها خاصة في إقليم كيفو (شرق الكونغو) حيث كان هذا الإقليم يشهد ظاهرة الإكتظاظ من قَبل فكان من النتائج المباشرة لذلك تدمير المزارع الفردية للسكان المحليين والقضاء على غابة الإقليم (هي واحدة من أقدم الغابات)إضافة إلى إختلال التوازن السكاني للإقليم، هذا إضافة إلى أنهم السبب الرئيسي في المشكلة الواقعة في شرق الكونغو، وبما أن المعارك كانت بين الجنود الزائرين وقبائل التوتسي[3]، ولهذا السبب نجد أنّ دولة الكونغو الديمقراطية على عكس دولة أوغندا فهي كانت محايدة إلى الحكومة الرواندية حيث قامة بإرسال عدد من قواتها للوقوف إلى جانب الجيش الحكومي الرواندي ضد الجبهة[4]، إلا أن الجدير بالذكر وبصفة عامة فالموقف الكونغولي ليس مستقر فهو متغير خاصة في غضون

---

[1] مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم: تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات لطابع الدولي، المرجع السابق، ص ص 259، 260.

[2] صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي، المرجع السابق، ص 321.

[3] مسعود خوند:الموسوعة التاريخية الجغرافية، المرجع السابق، ص 360، 363.

[4] صبحي قنصوة، المرجع نفسه،ص 321.

الإتهامات التي وجهت إلى رواندا وأوغندا بمساندتهما ودعمهما للمتمردين الكونغوليين بالقوة العسكرية.

كما لا ننسى بالذكر أن منطقة شرق الكونغو أُعتبرت منطقة للتوترات السياسية والأمنية ونقطة إنطلاق الحروب الأهلية في البلاد منذ أن قامت بلجيكا بتهجير الآلاف من المزارعين من جماعتي الهوتو والتوتسي من رواندا إليها منذ عام 1937م، فالأمر الواضح هنا أن الإستعمار لديه يد في جميع النزاعات العرقية الداخلية الإفريقية. [1]

- البورندي:

تعد دولة البورندي الدولة التوأم لرواندا نظرًا للتاريخ المشترك الذي يجمعها حيث تضم كلاهما نفس القبائل العرقية وشهدت أيضا أراضيها نفس الصدمات العرقية الدموية ,ومما زاد شدة التوتر لديهما هو مقتل الرئيسين ("هبياريمانا" رئيس رواندي- "نتاريااميرا "الرئيس البورندي وكلاهما من قبيلة الهوتو). [2]

ونستشف من ذلك أن الأزمة البورندية أثرت على الوضع الرواندي حيث يلعب العامل الإثني دورًا محوريًا ويظهر كمحدد للعلاقات بين البلدين لأن الأزمة البورندية هزت الثقة بين التوتسي والهوتو وإنعكس ذلك على الوضع في رواندا خاصة أن أطراف الصراع هي نفسها في بورندي ورواندا لذلك كان كل ما يحدث في دولة يقابل بإنتقام من الجماعات المظلومة في الدولة الأخرى. [3]

---

[1] أيمن السيد شبانة: الصراعات الاثنية في إفريقيا الخصائص التداعيات.. سبل المواجهة، مجلة القراءات الإفريقية، منتدى الإسلامي العدد السادس، سبتمبر، 2010م، ص 95.

[2] محمد بوذينة: أحداث العالم في القرن العشرين 1990- 1999 منشورات محمد بوذينة، تونس ، 2000، ص 353.

[3] سامية شابوني: النزاع، المرجع السابق، ص 74.

- **تنزانيـا**:

من الجدير التحدث عن إنعكاسات حملات اللاجئين التي وفدت إلى منطقتي " كاجيرا" وكيجوما" في الشمال الغربي لتنزانيا حيث تقدر مساحتها بحوالي 75 ألف كيلو متر مربع، أي حوالي 8% من مساحة تنزانيا حيث مثلت هذه المنطقة مركز للهجرة من رواندا والبورندي خاصة في 1994م، والشيء الذي جعل تنزانيا تتأثر بهذه الهجرات هي كون المنطقة تتمتع بأمطار غزيرة يمكن الإعتماد عليها، وأنهار ومجاري مائية دائمة، وغابات وحياة برية ثرية، وغطاء عشبي كبير، وتربة خصبة وبحيرات للمياه العذبة المتجددة والمناجم الإقتصادية وسكان محليين بارعين ,لكن كل هذه الموارد أصبحت عرضة لدرجات مختلفة من الدمار والتخريب جراء الضغط السكاني الزائد ، وسوء الإستخدام والإستنزاف والتلوث الذي سببه هؤلاء اللاجئين. [1]

ورغم ذلك فقد كان موقفها مسالم في النزاع الرواندي حيث طالبت بالقيام بوساطة في الخلافات المسلحة في رواندا ، حيث كان لها دور فّعال لها في رواندا فهي الدولة التي رعت إتفاقية السلام في العاصمة أروشا حيث إستقبل رئيسها سلسلة من المفاوضات في آروشا منذ 1992 إلى غاية 1993م، حيث جمع فيها طرفي النزاع (حكومة هبياريمانا- الجبهة الوطنية الرواندية) لإجراء التسوية عن طريق التفاوض.

تنزانيا دولة محايدة في النزاع الرواندي وساهمت في التوقيع على إتفاقية السلام في أوت 1993م إلى جانب الدول المجاورة الأخرى ، وكذلك سعت إلى حل مشكل اللاجئين الروانديين حيث إستضافت أول مؤتمر إقليمي للاجئين بعد هجوم الجبهة في 1990 بهدف دراسة أوضاعهم في المنطقة.

---

[1] الفريد نهيما: قضايا السّلم المنشود في إفريقيا التحولات والديمقراطية والسياسات العامة، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال ، درا الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص 374 ، 376.

بالإضافة أن وزير الخارجية لدولة رواندا السيد: " أستازي جبسيانا" " قال (بأن دولة تنزانيا قد ساعدت عدة بلدان إفريقية ومنها رواندا بقبولها إيواء مواطني هذه البلدان وهي مقابل ذلك تستحق الإستشارة والإمتنان في مستوى عظمة كرمها...") [1]

ومنه نستشف من هذه الشهادة أن تنزانيا لعبت دور الفاعل الإقليمي لإدارة النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى عموما ورواندا خصوصا بالرغم من الإخفاقات الحاصلة،[2] ربما لأن إتفاقيات آروشا لم يتم تفعيلها في وقتها, فلم تطبق بنودها إلا بعد فوات الأوان ووقوع الإبادة في 1994م، فبعد تمكن الجبهة الوطنية الرواندية من التحكم في زمام الأمور، تم تفعيل بنود هذه الاتفاقية بما يتناسب مع طموح الجبهة ومصالحها,كما لا ننسى أنّ تنزانيا قد إستقبلت كذلك على أراضيها المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا.

في مجمل القول نصل إلى نتيجة وهي أن مواقف الدول الإقليمية لم تكن ذات تأثير قوي أو ذات دور فعال حاسم في توقيف الصراع بين الأطراف المتنازعة ففي بعض الأحيان إنحازت هذه الدول إلى أحد الأطراف على حساب الطرف الثاني.

1-2- موقف منظمة الوحدة الإفريقية:

قد يكون للمنظمات الإقليمية دور أكثر أهمية وفعالية في مجال تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني على الحروب الأهلية نظرًا لقربها من مناطق الصراع وكذا علمها بخبايا وتشبعات المشاكل في المنطقة المنتمية إليها. [3]

---

[1] ربيع عبد العاطي عبيد: دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى في فض نص النزاعات، دار القومية العربية للثقافة والنشر، [دب]، [دت]، ص 231.

[2] سامية شابوني: النزاع، المرجع السابق، ص 75.

[3] زيان برابح: تطبيقات القانون الدولي الإنساني على الحروب الأهلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، إشراف: بن الزين محمد الأمين، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص106.

لقد شكل الوضع في منطقة البحيرات العظمى مصدر قلق كبير لمنظمة الوحدة الإفريقية، وخاصة بالنسبة لموضوع الإبادة البشرية الذي حدث في رواندا، حيث واجهت مشكلة معالجة الآثار الإنسانية التي نتجت عنها من حيث الأعداد الضخمة من اللاجئين و المتشردين في مختلف دول المنطقة[1]، لكن المنظمة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مع إحتمالية تزايد النزاعات الإفريقية قدمت إقتراحات حول إنشاء آلية جديدة للمنظمة متمثلة في مشروع مطّور عن نظام للأمن بمساعي إفريقية يقوم على تحويل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم من مجلس قاصر إلى مجلس أمن إفريقي له سلطة تدابير فض المنازعات الإفريقية داخل القارة تبدأ بالعقوبات وتنتهي بالتدخل العسكري ونَص في هذا المشروع على أن سلطات هذا الجهاز الجديد ستتمتع بسلطات أكبر من سلطات مجلس الأمن وأنها سوف تتدخل عسكريا لإجهاض النزاعات قبل أن تنشأ، وتم تقديم هذا المشروع إلى الأمين العام للمنظمة للدراسته وتقديم مقترحاته وقد إعترضت عليه السودان ورواندا بحجة أن إنشاء قوة حفظ سلام الإفريقي تهدد الإستقرار الوطني, وبالفعل صدر إعلان القاهرة في 1993، حول إنشاء هذه الآلية داخل منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وإدارة وتسوية المنازعات في إفريقيا، كما أقرت القمة الإفريقية المصغرة في ديسمبر 1993 الخطوات التنفيذية لعملها، وذلك بهدف رصد ومنع النزاعات وأيضا ترشيد عملية التدخل الدولي والإستعانة بأجهزة الأمم المتحدة كي تقوم بالمشاركة في عمليات حفظ السلام في إفريقيا من خلال وجود صلة بين المنظمة الدولية والإقليمية.

يعتمد هيكل الآلية على الأمين العام الذي يُعد المقرر ورئيس مكتب الأمانة العامة للمنظمة يّمول الآلية صندوق خاص لا تقل ميزانيته عن 5% من ميزانية المنظمة التي لا يقل عن مليون دولار و يجوز له أن يقبل مساهمات من داخل و خارج إفريقيا وتتخذ

[1] أحمد حجاج: السلام والبناء في منظمة البحيرات العظمى ،بحث حول دور الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 21، 22 أفريل 2002، ص 391.

القرارات وفقا لمبدأ التوافق العام في الرأي وبالنسبة للعلاقة مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى يحكمها العمل وفقا لأحكام الفصلين السابع والثامن الذي يحدد العلاقة بينها وبين المنظمات الإقليمية.

وتعتبر هذه الآلية حجر الزاوية التي تحققت للمنظمة في إطار رئاسة مصر للدورة (29)، 1993، حيث إستقبلت بعض المسؤولين في رواندا للبحث عن سبيل المصالحة الوطنية هناك. [1]

وفي إطار دور المنظمة الوحدة الإفريقية فقد عقد رؤساء الدول كل من الكونغو وتنزانيا وأوغندا ونائب رئيس بوركينا فاسو و الرئيس المؤقت البورندي و الأمين العام للمنظمة قمة مصغرة على هامش القمة الإفريقية التي عقدت بتونس تم فيها دراسة الوضع القائم في رواندا حيث أجمعت القمة على ضرورة إتخاذ الإجراءات الكفيلة بحل المشكلة الرواندية ومشاركة قوات من جميع الدول الإفريقية في إقرار السلام والأمن في رواندا. [2]

فالمنظمة الوحدة كانت ذات إهتمام بالأزمة الرواندية وذلك ببذلها جهود لإحتوائها منذ التسعينات، وقد إقتصر دورها في محاولة التنسيق مع الأمم المتحدة لدعم المبادرات الأممية وذلك حسب الفصل الثامن المادة 52 من الميثاق الأممي الذي يسمح لنشاط المنظمات والهيئات الإقليمية من أجل حفظ السلام، لأنها كانت تمر بأزمة مالية[3]، فقد أعلن" فريدريك هارت" المتحدث بإسم المنظمة الدولية في رواندا أن الأمم المتحدة مستعدة لتزويد منظمة الوحدة الإفريقية بالعتاد اللازم للتدخل العسكري في رواندا وذلك بناءًا على طلب الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية في إجتماع وزراء الخارجية لدول المنظمة الأممية والدول المعنية

---

[1] جوزيف رامز أمين: حول رئاسة مصر للدورة ال29 المنظمة الوحدة الإفريقية (يونيو 1993، يونيو 1994)، مجلة السياسة الدولية: العدد 118 يوليو 1994، الجزء الثاني، مؤسسة الأهرام، مصر، ص 280، ص 281، ص282.

[2] نادية عبد السيد: نشاط أمم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية: العدد 118، يوليو، 1994، الجزء الثاني، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، ص 337.

[3] سامية شابوني: النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية، المرجع السابق، ص 75.

بتقديم الدعم لعملية حفظ السلام في رواندا[1]، كما بادرت بإدارة المفاوضات بين طرفي النزاع إلى أن تم التوقيع على إتفاقية وقف إطلاق النار في مارس 1992 , وتم تجسيد ذلك من خلال التوقيع على إتفاقية آروشا أوت 1993م، ومن المجهودات المبذولة أيضا عقد مؤتمر في القاهرة من 28 إلى 30 جوان 1993م، إعترفت فيه عن مسؤولية المنظمة في إيجاد حلول لإقرار السلم وضرورة تعاونها مع الأمم المتحدة حيث تطور هذا التعاون في المجال الديبلوماسي والميداني، ففي مجال الأول إستعانت بإرشادات مجلس الأمن أثناء مشاركتها مع توقيع وقف إطلاق النار، أما بالنسبة للمساهمة الثانية فتجسدت في تأسيس آلية وقاية وإدارة وتسوية النزاعات فتمكنت من خلالها وضع مجموعة من الملاحظين العسكريين الحياديين في رواندا مهمتها مراقبة وقف إطلاق النار بين الجبهة والحكومة ، ومحاولة ترسيخ مناخ الثقة. [2]

وبالرغم من محاولات المنظمة الإقليمية في حفظ السلم وتصدي لعمليات العنف في رواندا إلا أن جهودها باءت بالفشل ووقفت عاجزة عن تجنب الإبادة الجماعية على الرغم من آلية المنظمة المتعلقة بمنع وإدارة الصراعات تكاد تتحدد بمهمة صنع وبناء السلام[3]، إلا أن مسألة التدخل لحفظ السلام أو فرضه مهمة ربما تكون أكبر من أن توكل كلية لمنظمة الوحدة الإفريقية نظرًا لأن إمكانية عمليات حفظ السلام المالية أو الفنية تفوق قدرة المنظمة لذلك أُوكلت هذه المهمة إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة أساسية، إلا أن هذا لا ينفي أساليب المنظمة منها الوقائية ونظام الإنذار المبكر، وكذلك دبلوماسية الوساطة التي

---

(1) نادية عبد السيد: نشاط الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 337.

(2) سامية شابوني، المرجع السابق، ص 76.

(3) صنع السلام: يعني عملية التحرك نحو تسوية النزاع بطريقة طوعية أما مصطلح بناء السلام ، هي عملية طويلة الأمد تجمع بين صنع السلام من جهة وحفظ السلام من ناحية أخرى، وتخاطب عملية بناء السلام القضايا الهيكلية في النزاع لتقرب من عملية إنهاء النزاع وتحوله ، تهدف هذه العملية إلى تغيير الأنماط السلوكية لطرفي النزاع، وكذلك حفظ سلوك المدمر بينهما بإضافة إلى إزالة التناقضات التي تكمن في جذور النزاع، (ينظر: محمد احمد عبد الغفار: فض النزاعات في الفكر والسياسة العربية، ج1، دار هومة للنشر والتوزيع،م جزائر، 2003)، ص 241.

تستخدم المنظمة عدة تكتيكات في سبيل تحقيقها منها المساعي الحميدة good offices والبعثات الخاصة Missions، والمبعوثين الخاصين Special Envoys، بعثات مراقبة سياسية وعسكرية، بعثات لمراقبة الإنتخابات حيث تعتبر المنظمة من خلال هذه الإجراءات متفوقة على الأمم، فبوجه عام تساهم وساطتها في غالب الأحوال إما في تضييق النقاط بين الأطراف المتصارعة، أو التأثير على سلوك الأطراف بتوضيح مخاطر الأزمة وإضفاء التوعية على بعض الجوانب، ومعنى ذلك فإن دور المنظمة في الوساطة يكمن فيما يسمى بالوساطة اللينة أو الناعمة التي لا يمكنها إيجاد حلول محددة لأزمات[1]، فهي تفتقد للكثير من الوسائل وتقنيات تجعلها متطورة أكثر فالذي جعلها تفشل في بعثتها التي قررت نشرها في رواندا التي إنسحبت في 1993 هو عدم تمكنها من تأسيس تواجد مؤثر في منطقة الصراع فلم تتمكن البعثة من إرسال تقريرات في الوقت المناسب لعدم إمتلاك هذه الأخيرة وسائل للإتصال المباشر مع الأمانة العامة للمنظمة الوحدة الإفريقية، فالوصول لحلول السلمية بين المصارعين ، خاصة في النزاعات الداخلية يلزمه توفير تسهيلات فنية مؤسسية كتوفير فريق عمل من ضباط الإتصال السياسيين تابع للمنظمة بإضافة إلى فريق خبراء على مستوى عالي من التدريب فضلا عن ميزانية مريحة ومناسبة. [2]

[1] محمود أبو العينين: إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا، دار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ليبيا، 2008، ص 142، 143، 145، 148.

[2] المرجع نفسه، ص 146.

2- المواقف الدوليـة:

2-1- مواقف الغربية:

- فرنسـا:

فرنسا تتمتع بنفوذ سياسي قوي في القارة الإفريقية، إذ لا أحد يستطيع إنكار أن لباريس مناطق نفوذ تقليدية في الدول الفرانكفونية فإستغلال هذه الدولة هو بمثابة فرصة فريدة لتنشيط دبلوماسيتها من أجل إعادة تجسيد العلاقات مع بقية دول إفريقيا وإكسابها طابعًا جديدًا من شأنه تعزيز الفوائد التجارية والسياسية لباريس.

فمن المعلوم أن إفريقيا كانت، وما تزال مصدر رئيسي لتمويل الأحزاب السياسية الفرنسية كما تمتلك هذه الأخيرة نفوذًا قويًا داخل القارة يمكنها من حق التدخل العسكري في النزاعات الداخلية كما فعلت في رواندا صيف 1993م[1]، حيث أرسلت 300 جندي لوضع حد للمعارك التي دارت في رواندا عقب إجتياح الجبهة على الأراضي الرواندية بقيادة التوتسي كما سبق الذكر[2]، ومثل هذا التدخل تبرره باريس على أنه ضرورة فهو لغرض إنساني، ففرنسا تحاول المحافظة على مصالحها الموروثة لا سيما وأن قسمًا كبيرًا من الدول الإفريقية من بينهم رواندا منخرطة في عالم الفرانكفونية[3]، والحضارة الفرنسية العريقة

---

(1) جون قاي نوت يوه: إفريقيا والعالم في القرن القادم، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص ص 57، 58.

(2) مسعود خوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، المرجع السابق، ص 167.

(3) الفرانكفونية: تجمع يقوم على أساس اللغة الفرنسية، تعمل من أجل تكريس الثقافة الفرنسية مما يجعلها مختلفة ، يرجع انتشارها إلى ما بعد انتهاء الحرب بين فرنسا وبريطانيا أين بدأت اللغة الفرنسية في الانتشار الاستعمار الفرنسي عن طريق حملات نابليون بونابرت الاستعمارية، فأصبحت بذلك اللغة الفرنسية متلازمة مع السياسة الخارجية التي انتهجتها فرنسا في علاقتها مع مستعمراتها المتواجدة في إفريقيا والشرق العربي، ظهر مصطلح الفرانكفونية لأول مرة عام 1880م على يد الجغرافي Onésime Reclus حيث عرفها بأنها تضامن بشري عبر المشاركة الثقافية، تقوم على أساس رابطة اللغة الفرنسية بحيث تضم كل الدول الناطقة باللغة الفرنسية كليا أو جزئيا تهدف إلى التعاون فيما بينها في شتى المجالات ونشر الثقافة الفرنسية (ينظر: جمال عبد الناصر مانع: التنظيم النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة ، دار الفكر الجامعي، إسكندرية ، 2007، ص 379، 380.

وتربطها بالدولة الأم روابط ثقافية وعلمية ولغوية وحضارية بالرغم أنها لم تكن مستعمرة فرنسية ففرنسا حاولت الإهتمام بعلاقات جديدة مثل دولة رواندا لأنها دولة ضمن منطقة البحيرات العظمى، فهذه الأخيرة (فرنسا) تأمل في أن القارة الإفريقية هي القارة الوحيدة التي مازالت فرنسا قادرة على تغيير مجرى التاريخ فيها، فقد أكد "جاك غود فرين" وزير التعاون في 20 أيار 1996 أن فرنسا غير مستعدة للعب دور الشرطي في إفريقيا بل ينبغي عليها درس أسس تدخلاتها في مناطق الصراع، لأن فرنسا أمست في وضع دفاعي في إفريقيا. [1]

وبناءًا على مصالحها في المنطقة تقدمت بمشروع خطة لتدخلها العسكري في رواندا، ففي أعقاب نشوب الصراع الرواندي بعد سقوط طائرة رئيس رواندا في 6 أفريل سنة 1994م، تحركت الدولة الفرنسية ورأسلت بعض القوات التابعة لها إلى رواندا في 14 أفريل سنة 1994م، لمساندة الحكومة الرواندية التي كانت بقيادة الهوتو ضد المتمردين والعلم على إجلاء بعض رعاياها الفرنسيين من رواندا التي كانت قد أرسلتهم سنة 1993 كما سبق الذكر، فقد سعت القوات الفرنسية إلى تقديم المساعدات الإنسانية بناءًا على أن تدخلها في المنطقة جاء بغرض إنساني وقد إحتلت هذه القوات عدة مواقع في العاصمة الرواندية كيغالي بما فيها المطار. [2]

لقي مشروع الفرنسي القاضي بتدخل عسكري في رواندا ردودًا متفاوتة حيث لقي دعم واشنطن في حين رفضه التوتسي داخل رواندا بشدة لكن مجلس الأمن قرر إجراء مشاورات جديدة لأن هذا المشروع ينص على نشر قوة متعددة الجنسيات غالبيتها من الفرنسيين لمدة شهرين، حيث تكون من مسؤوليتها حماية المدنيين في رواندا بإنتظار تعزيز القوة الدولية هناك – أي في رواندا -، وبعد المشاورات وافق مجلس الأمن بأغلبية عشرة أصوات وامتناع خمسة عن التصويت بموجب قرار 929 ,على الخطة الفرنسية القاضية بالتدخل العسكري

[1] سامي ريحانا: العالم في مطالع القرن 21، دار العلم للملايين، بيروت، 1998، ص ص 372، 373.

[2] مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، المرجع السابق، ص 260.

في رواندا لوقف الحرب الأهلية هناك، على إثر ذلك بدأت فرنسا في تنفيذ عملياتها العسكرية متعددة الجنسيات المتكونة من 2500 رجل فرنسي ,300 جندي سنغالي فتم نشرهم في أماكن محددة لهم إلا أن هذه القوات تلقت تهديدًا من المتمردين إذا هم أي قوات تقدموا نحو خطوط المواجهة بينهم وبين القوات الحكومية[1]، لأن فرنسا كان إنحيازها واضح لصالح الحكومة الرواندية بقيادة الهوتو حيث قامت بإمداد الجيش الحكومي الرواندي بما يحتاجه من سلاح و ذخيرة، وهذه العملية عرفت بإسم "توركواز"أو "الفيروز" وهذا الموقف جاء ضمن عوامل أخرى نتيجة ما إعتبرته فرنسا مؤامرة أنجلوساكسونية تقوم بتنفيذها أوغندا والجبهة الوطنية الرواندية، لزعزعة إستقرار الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية.[2]

أوضح مجلس الأمن أن التدخل العسكري الفرنسي لا يعني إضطلاع فرنسا بالمهمة وحدها ,فقد أكد وزير الدفاع الفرنسي "فرانسوا ليونار" دعوته إلى الدول الأوروبية والإفريقية للمشاركة في عملية التوركواز، وإستجابة هذه الدعوة قامت بمصر بالتوعد إلى فرنسا بمبادرتها وذلك بإرسال 20 مراقب مصري في أقرب فرصة وهذا ما صرحه وزير الخارجية الفرنسي.

فرنسا أيضا في غضون هذه العملية طلبت من المجتمع الدولي تأييد إقتراحها القائل بإقامة منطقة آمنة في جنوب غرب رواندا ، وتلقى ذلك وعود من مجلس الأمن ببحث في إنشاء هذه المنطقة في أقرب فرصة، لأن فرنسا هدّدت بإنسحاب من هذه المهمة إنه لم تأتي الموافقة الدولية سريعة، وفي الأخير تم لفرنسا هذا الطلب،لكن في تطور لاحق دخلت القوات الفرنسية في إشتباك مع المتمردين في مدينة "بوتار" التي كانت تسيطر عليها القوات الحكومية وكان هذا الإشتباك المسلح يعد الأول في رواندا بالنسبة للقوات الفرنسية، وجراء

---

[1] نادية عبد السيد: نشاط الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 337.

[2] صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي، المرجع السابق، ص 321.

ذلك طلب الرئيس الفرنسي" فرنسو ميتران" من الأمم المتحدة بأن تقوم فورا بتولي الدور الذي تقوم به القوات الفرنسية في رواندا, وبعدها أعلن وزير الدفاع الفرنسي أن القوات الفرنسية ستبدأ بإنسحابها من رواندا، في نهاية يوليو بحيث تحل محلها القوات الأممية محلها تدريجيًا، فإضافة إلى الإشتباك المسلح الذي جرى بين القوات الفرنسية والمتمردين كما سبق الذكر هددت الجبهة الوطنية الرواندية بغزو المنطقة الآمنة التي أقامتها فرنسا في جنوب غرب رواندا,لكن فرنسا ردت عليها بأنها لن تتهاون إزاء أية عمليات تسلل تقوم بها الجبهة إلى المنطقة الآمنة مقابل أنها مستعدة للتفاوض مع الجبهة على إنهاء تدخلها العسكري، وبالفعل فقد تم السحب 300 جندي فرنسي من رواندا استكمالاً بإنسحابها كليةً بحلول 22 أوت وهي فترة إنتهاء تفويض الأمم للعملية الفرنسية لإغاثة منكوبي الحرب القبلية في رواندا. [1] لكن هذا الإنسحاب زاد من عدد اللاجئين في هذه المنطقة إلى الكونغو هذا إلى جانب إتهام فرنسا بأن لها يد في إرتكاب هذه المجازر ضد التوتسي لكونها مؤيدة لحكومة "الهوتو"، لكن فرنسا أعلنت براءتها من مرتكبي المجازر وبدأت في حين دخولها أراضي الرواندية في تجريد "الهوتو" من أسلحتهم لتثبت أنها ليستطرفًا في المعركة. هذا ما ساعد التوتسي على الإستمرار في عملياتهم العسكرية.[2] هذا لم يكفي فرنسا نفيها القاضي بعدم التورطها، فقد أعدت رواندا فيما بعد تقريرًا من قبل لجنة تحقيق عن تورط فرنسا في المذابح الجماعية فهي لم تكتفي بمساعدة وتسليح مرتكبيها فحسب وإنما شاركت في تنفيذها وهذا ما أكده تقرير اللجنة الوطنية المستقلة بناءًا على طلب من رئيس رواندا "بول كاجامي"، حيث يكشف التقرير عن تورط المسؤوليين المدنيين والعسكريين الفرنسيين من أعلى مستوى في هذه الحرب، إضافة أن باريس كانت على علم بإستعدادات التي سبقت قيام المذابح وأنها

[1] نادية عبد السيد: نشاط الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 338.

[2] مسعود خوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، المرجع السابق، ص 168

شاركت في التخطيط له حيث أرسلت عشرات أطنان من الأسلحة إلى الهوتو قبل وخلال المذابح. [1]

فإذا أخذنا بأقوال هذه اللجنة القاضية بتوريط فرنسا، فمن المعقول المعقول أن نصدق أن الهوتو لو لم تكن ورائهم قوة تدعمهم لما تمكنوا من تحقيق كل تلك الإنتصارات في البداية، وفرنسا كذلك لو لم تكن لها طموح إستراتيجية في المنطقة لما تكبدت عناء كل تلك الإمدادات والنتيجة التي تخرج بها أن فرنسا كان لها موقف مؤثر جدًا في هذه الحرب.

موقف بلجيكا:

مع هجوم الأول للجبهة الوطنية الرواندية في التسعينات أرسلت بلجيكا إلى جانب فرنسا وزائير 400 جندي لوضع حد لتلك المعارك والوقوف إلى جانب الحكومة الرواندية ، هذا علما أن الدولة الرواندية كانت تربطها علاقة المستعمرة بالمستعمر، إلا هذه العلاقة تغيرت حيث ساهمت بلجيكا ببعث ملاحظتين دوليتين و 450 جندي إلى جانب أجهزة ومعدات عسكرية للتدعيم إتفاقيات آروشا 1993، إلا أن الإتفاق فشل والأزمة راوحت مكانها، وبعد سقوط الطائرة وموت الرئيسين (رواندي بورندي) بصاروخ مجهول، و بعد يومين من هذه الحادثة أودت أعمال العنف بحياة إحدى عشر (11) جندي بلجيكي ضمن القوات الأممية.[2] بدعاية قائلة أن بلجيكا هي المسؤولية عن مقتل الرئيسيين، لكن هذا لم يمنع بلجيكا من إرسال قوات في 15 أفريل 1994م، للقيام بأعمال إنسانية إلا أن هذا التدخل العسكري كان محل رفض الكثير وإعتبروه تطور خطير في العلاقات الدولية خاصة فيما يتعلق بالأسس القانونية، وعلى إثر التهديدات التي واجهتها هذه القوات من طرف الجبهة الوطنية أدت بها إلى الإنسحاب من القوات الأممية ,ورغم هذا إلى أن الموقف

---

[1] الحقول ,صحيفة إلكترونية عربية :رواندا لجنة تحقيق تعرض تقريراً موثقاً عن تورط فرنسا في المذابح الجماعية ,على الرابط www.ALHOKOUL.com بتاريخ 02 ديسمبر 2013 .

[2] مسعود خوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، المرجع السابق، ص 167.

البلجيكي لم يتوقف حيث وصل الأمر إلى إصدار النائب العام في بروكسل في 29 ماي سنة 1995 عدة أوامر بخصوص ضرورة الأمر بتوقيف عدد من المتورطين الروانديين في الجرائم الإنسانية أثناء الحرب، لكن هذا يثير علامة إستفهام حول مشروعية قيام السلطة القضائية في بلد ما بمحاكمة أشخاص تابعين لدولة أخرى عن جرائم إرتكبوها في لبلادهم وضد أشخاص تابعين لدولة أخرى،[1] ربما لأن بلجيكا كانت تأمل في عودة رواندا إليها.

موقف أمريكا:

في المرحلة التي كان فيها العالم قطبية ثنائية كانت القارة الإفريقية محطة لمعظم الدول الأوروبية فلم تكن أمريكا راغبة في الحلول محلهم معتبرة ذلك في صالحها من حيث تخفيض العبء عنها، وإنشغالها الجدي بالصراع مع المعسكر الشرقي، فقد كانت أهدافها في هذه الحقبة زعزعة إستقرار الدول المتحالفة معه وفي نفس الوقت حث الدول الإفريقية على تبني القيم الديمقراطية الليبرالية، لكن بعد المتغيرات الدولية الجديدة المتمثلة في إنشغال أوروبا في تثبيت الإتحاد الأوروبي وإهتمام روسيا بمشاكلها الداخلية وإنطواء الصين على نفسها لتعزيز اقتصادها مثلها مثل اليابان، وجدت أمريكا الفرصة لتطوير في سياستها إتجاه إفريقيا، حيث كانت تهدف أمريكا خلال هذه الفترة التأكيد على تبني الدول الإفريقية الليبرالية الديمقراطية بشقيها (السياسي والاقتصادي) وكذلك التأكيد على تعزيز آلية التجارة والإستثمار مع هذه الدول للإستفادة من مواردها الأولية الهائلة[2]، حيث وضعت واشنطن منهجية جديدة للعمل في القارة حيث كان هناك تنافس مع فرنسا ليس فقط في حماية المربع الأنجلو سكسوني، وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك فقد كانت المصالح البلدين تتعارض مما فسر إستفحال

---

[1] مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم: تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، المرجع السابق، ص ص 260، 261.

[2] جميل مصعب محمود: تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 185.

الخلاف خاصة في منطقة البحيرات الكبرى[1]، حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إحتواء بعض القادة الأفارقة الجدد مثل" بول كاجامي" نائب رئيس رواندا , حيث يؤكد هذا التوجه محاولة ضم أمريكا إلى مشروع القرن الإفريقي الكبير كل من أوغندا ورواندا وبورندي كونغو، جنوب السودان حيث يهدف هذا المشروع إلى إنشاء بنية أساسية تخدم مصالح شركات التعدين والنفط الأمريكية، إلا أن هذا المشروع فشل بالوجود الفرنسي في رواندا.[2]

دعمت أمريكا الأقلية من التوتسي على حساب الأغلبية من الهوتو فالدول الغربية عمومًا لم تراع التقسيمات القبلية والعرقية خاصة في منطقة البحيرات الكبرى مما جعل الصراع في رواندا يتجاوز الحدود.

فأمريكا بقوتها السياسية والعسكرية كان بإمكانها التصرف إزاء هذا النزاع لأنها قائدة النظام العالمي الأوحد، وهي مؤهلة أكثر من غيرها لقيادة تحرك ناشط ضمن إطار الأمم المتحدة، لكن تحركها في مضمار آخر يشكل الرغبة لديها في الهيمنة على إفريقيا، فإلى جانب ذلك عرقلوا نشر القوات الدولية في منطقة البحيرات الكبرى.[3]

ونستشف من هذا أن موقف الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كان سلبًيا إتجاه النزاع في رواندا لأن هذه الدول ولم تبذل جهود حقيقية للحل هذا النزاع،وليس هذا فقط بل إستبعدت الولايات لفظ الإبادة بالنسبة للنزاع والقضية الرواندية بالرغم من أنها تعرف جيدًاحقيقة الوضع هناك فقد كانت تستخدم عبارة "الحرب الأهلية civil war"، والمذابح

---

(1) سامي ريحانا: العالم في مطلع القرن21، المرجع السابق، ص380.

(2) صبحي قنصوة: العنف الاثني في رواندا: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي، المرجع السابق، ص 322.

(3) جميل مصعب محمود: تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية، المرجع السابق، ص 367، 369.

القبلية العشوائية Random Tribal Slaughter وذلك حتى تتلاشى إلتزاماتها الدولية بالتدخل لمنع الإبادة.[1]

الموقف الإسرائيلـي:

إسرائيل الإبن المدلل بأمريكا وهي تدعمها بهدف جني مكاسب كبيرة أبرزها معاقبة فرنسا وبريطانيا على موقفهما من القضية الفلسطينية والأخطر من هذا أن إسرائيل تلعب دور الوكيل الأمريكي في منطقة البحيرات الكبرى لإعتبارات تتعلق بمياه النيل، فقد عملت إسرائيل على تدعيم وتسليح جميع أطراف الصراع في المنطقة مجاًنا، حيث دعموا متمردي التوتسي الذين فجروا أحداث شرق الكونغو كما ذكرنا سابقً ا كما أن الأقلية التوتسية سواء في البورندي أو رواندا تحاول الإستفادة من الخبرة الإسرائيلية، فرغبة التوتسي بإنشاء إمبراطورية لهم في وسط إفريقيا هو هدف ترموا إليه إسرائيل وذلك لإقامة حاجز أمام الإنتشار العربي إتجاه جنوب إفريقيا وكذلك هدف بالنسبة لأمريكا كي تلعب دور إسرائيل في الشرق الأوسط.

فالتيار الإسرائيلي الأمريكي مصمم على متابعة هجمته الإستعمارية الجديدة ضد المصالح الأوروبية وفرنسية خاصة ولقد تجسدت هذه الهجمة في القرن الإفريقي ووسط إفريقيا الغني بالثروات الباطنية ومنطقة البحيرات العظمى خزان إفريقيا المائي.[2]

لكن إسرائيل وبالرغم من أنها اليد اليمنى لأمريكا والداعمة لها في القارة إلا أنها تعرف كيف تنتهز الفرصة لنظر في مصالحها بالدرجة الأولى حيث أصبحت تمثل الدولة الإستعمارية الصغرى في تعاملها مع الدول الإفريقية من حيث إمداداتها بالمعدات العسكرية والخبرات المدنية والتحالف مع من يخدم مصالحها الإستراتيجية.[3]

---

[1] محمد عادل محمد سعيد (شاهين): التطهير العرقي دراسة في القانون الدولي العام والقانون الجنائي المقارن، المرجع السابق، ص 404.

[2] سامي ريحانا: العالم في مطالع القرن21، المرجع السابق، ص 369، ص 382، 388.

[3] جميل مصعب محمود: تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وإنعكاساتها الدولية، المرجع السابق، ص 187.

نستنتج من هذا كله أن إسرائيل تلعب على جميع الأوراق لتكون هي الورقة الرابحة، تراعي مصالحها دون النظر إلى مصالح الشعوب الأخرى.

2-2- موقف منظمة الأمم المتحدة:

إزاء الآثار البشرية الخطيرة التي ترتبت عن الصراع المسلح في رواندا وجّراء إنعكاس كل هذه الآثار على رواندا والدول المجاورة لها، عمل مجلس الأمن على إصدار مجموعة من القرارات محاولة منه لتصدي لهذا الصراع من بينها قرار 1993 القاضي بإنشاء لجنة مراقبة دولية تابعة للأمم المتحدة (UNOMUR) في كل من رواندا وأوغندا وذلك لمراقبة و تأكد من وصول المساعدات العسكرية إلى رواندا عبر حدودها المشتركة وكان هذا القرار بعد إستئناف القتال إنتهاكا لإتفاق وقف إطلاق النار المبرم في "آروشا بتنزانيا" في يوليو 1992،[1] وفي 1993 من شهر أكتوبر أنشأ المجلس بعثة أممية للمساعدة رواندا في تطبيق إتفاقية آروشا الموقع عليها من طرف الأطراف في أوت 1993 في محاولة من المجلس لإحتواء الأزمة ووقف القتال في رواندا وعرفت هذه اللجنة بإسم أونامير UNAMIR (United Nation Assistance Mission For Rwanda) وبلغ عددها 2539 فردًا وتم إرسال تلك البعثة بناءًا على إقتراح من الأمين العام في تقريره المؤقت إلى مجلس الأمن عن رواندا المؤرخ في 20 ماي 1993 (25810) الذي طلب فيه بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا وأناط بها مهمة التحقق من عدم تقديم أي مساعدة عسكرية عبر الحدود بين البلدين، كما طلب الأمين العام من المجلس الإذن بإرسال كتيبة ثانية من المشاة وبناءًا على هذا الطلب أصدر المجلس قرار رقم 909 (ينظر الملحق رقم

[1] محمد عادل محمد سعيد (شاهين): التطهير العرقي دراسة في القانون الدولي العام والقانون الجنائي المقارن، المرجع السابق، ص 405.

04 ص111-113) ,الذي جاء فيه تمديد التفويض لقوة الأمم الموجودة في رواندا حتى نهاية شهر يوليو تعمل خلالها على تطبيق إتفاقية آروشا للسلام وتأمين مدينة كيغالي. [1]

ونزع السلاح منها ومن المناطق المحيطة بها والمحافظة على وقف إطلاق النار، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح والسيطرة على الموقف الأمني لحين إجراء إنتخابات، والمساعدة في البرامج التدريبية والعمل على توحيد الجيش، ومراقبة عمليات إعادة اللاجئين، ووصول المساعدات الإنسانية وتوصيلها للضحايا، ثم أصدر مجلس الأمن قراره رقم 891 في 20 ديسمبر 1993 بدمج قوات "UNOMUR" مع "UNAMIR'' للعمل مع على تنفيذ هذه المهمة. [2]

وبعد مقتل الرئيس هبياريمانا في 16 أفريل 1994 وتأزم الأوضاع من جراء قيام الإبادة بدأت بعض الدول المشاركة في قوات حفظ السلام بإنسحاب مثل فرنسا وبلجيكا حيث كانت حكومة هذه الأخيرة تشعر بالصدمة لمقتل عشرة من جنودها حيث طلب وزير خارجيتها من الأمين العام بسحب كل قوات الأمم المتحدة من رواندا حيث لهذا الإنسحاب أثر على عملية الأمم في رواندا إلا إذا حلت محلها قوات أخرى مزودة جيدًا بالسلاح، وفي 20 من أفريل 1994، قدم الأمين العام لمجلس الأمن تقريره رقم (1994/470) يصف فيه حالة رواندا خاصةً بعد هذا الإنسحاب مما جعل عمليات الإبادة ترتكب بشكل وحشي، هذا إلى جانب أنه قدم إقتراحات بشأن هذه البعثة.

وبدلا من أن تقوم الأمم المتحدة بتدعيم قواتها في رواندا لمنع المزيد من القتلى خفضت من قواتها بموجب قرار رقم 912 (ينظر الملحق رقم05 ص114-117) الصادر في 21

(1) علاء عبد الحميد عبد الكريم: دور الأمين العام تجاه الصراعات الداخلية، المرجع السابق، ص 209، 216.

(2) علاء عبد الحميد عبد الكريم: دور، المرجع السابق، ص 407.

أفريل 1994م، حيث وصلت قواتها إلى مستوى رمزي لا يتجاوز 270 فردا مع تقصير ولايتها على القيام بأعمال الوساطة وتقديم المساعدة الإنسانية. [1]

وهذا القرار كان موضع استياء لدى الأمين العام الذي عبر بسخط بإضافة أنه إستنكر رفض معظم الدول في إرسال قوات لرواندا مما جعلهم يساهمون في إستمرار المذابح، فالموقف الدولي لم يتعامل بشكل عاجل لإنهاء هذا الحمام الدموي، وكان هذا شيء متوقع بعد أن سحب المجلس 90% من قواته وقد سُجل للمجلس أنه أصدر أسوأ قرار في تاريخه.

لم يتوقف الأمين العام في إرسالتقاريره إلى مجلس الأمن واصفًا حدوث المزيد من التدهور في حالة رواندا في 29 أفريل 1994م، و حث المجلس على معاودة النّظر في قرره رقم912، مع إقتراح إجراءات التي يستطيع مجلس الأمن إتخاذها بما فيها إستخدام القوة أو يأذن لدول الأعضاء بأن تفعل ذلك لإنهاء المذابح ورغم المناقشات التي حدثت في المجلس إلا أنه لم يتخذ أي قرار طوال الأسبوع التالي، وفي 13 ماي 1994م قدم الأمين العام بطرس بطرس غالي[2]، تقريره رقم (546/ 1994) يتضمن تصورًا للعمليات وجدولاً زمنيًا لتوزيع بعثة الأمم المتحدة في رواندا إضافةً إلى تقديرات التكاليف ذات الصلة وهذا إذا إعتمدنا أن مجلس الأمن موافق على إرسال هذه البعثة وكان ذلك بمقتضى قراره رقم 918 (ينظر الملحق رقم06 ص118-122) [3] سنة 1994 الذي إستنكر فيه بشدة أعمال العنف التي حدثت في رواندا وطالب بضرورة العمل على توفير الحماية للنازحين واللاجئين وإقامة ملاذات آمنة لهم.

---

[1] محمد عادل محمد سعيد (شاهين): التطهير، المرجع السابق، ص 210، ص 219.

[2] بطرس بطرس الغالي: أكاديمي وسياسي يميني مصري، من عائلة إقطاعية رجعية معروفة وهو حفيد بطرس الغالي، درس الحقوق وحصل على ليسانس عام 1946 ونال دبلوم الحقوق ثم الاقتصاد في باريس ثم حصل على ليسانس عام 1946 ونال دبلوم دكتوراه عام 1949 م، عُين أستاذ للقانون الدولي والعلاقات الدولية في جماعة القاهرة ثم رئيسا لقسم العلوم السياسية بكلية اقتصاد والعلوم السياسية، ترأس تحرير مجلة (سياسة الدولية) الصادرة عن أهرام (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، دار هدى بيروت، [د،ت] ص 547.

[3] علاء عبد الحميد عبد الكريم: دور المرجع السابق، ص ص 221، 222.

والعمل على زيادة أفراد البعثة التابعة للأمم المتحدة إلى 5500 فرد بإضافة إلى أمر السكرتير العام للأمم بتقديم تقرير من أجل تحديد الإجراءات اللازمة لبحث عن طرق التي بإمكانها وقف الإنتهاكات الإنسانية ومخالفة القانون الدولي الإنساني في رواندا.

وبناءًا على هذا القرار قام الأمين العام للأمم المتحدة بدراسة الموقف الداخلي في رواندا وكذا إنعكاسات هذا على الدول الجوار، وإنتهى إلى وضع تقرير يأكد فيه على أهمية إعمال بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم وذلك بغية تأمين الحماية للمدنيين خاصة اللاجئين منهم وتأمين عمليات المساعدات الإنسانية لهم.

ورغم صدور هذا القرار الذي كان يمكن أن يكون الحل النهائي لحل أزمة رواندا إلا أن "مادلين أولبرايت" إستخدمت جميع الوسائل لضغط على أعضاء المجلس لتأجيل نشر القوة وبالفعل نجحت الجهود الأمريكية لمنع نشر هذه القوة بتأييد بريطاني لأن في ذريعتهم أن إرسال قوة بدون خطة سليمة هو ضرب من الجنون، لكن ترك رواندا تتخبط في مذابحها ليس جنونا في رأيهم.

فنخرج بنتيجة أن قرارات مجلس الأمن في غالبها يغلب عليها الطابع النظري فقد أصدر المجلس بشان رواندا في الفترة ما بين 12 مارس 1993 إلى 27 فيفري سنة 1995م، ستة عشر(16)قرارًا لكنها لم تستطع وقف الصراع أو حتى الحد منه. [1]

بعد ذلك أبلغت فرنسا الأمين العام برغبتها بالقيام بعملية عسكرية في رواندا لحماية أفراد الأمم المتحدة والمدنين وقد رحب الأمين. [2] بالإقتراح الفرنسي وفي 20 يونيه 1994م، أبلغت فرنسا مجلس الأمن إنها مع دولة السنغال سوف يرسلان قوات إلى رواندا للحماية اللأجئيين وتضمن هذا العرض بقاء القوات الفرنسية إلى الوقت الذي تكون فيه قوات الأمم

---

(1) مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم: تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، المرجع السابق، ص ص 262، 263.

(2) نادية عبد السيد: نشاط الأمم المتحدة المرجع السابق، ص 228.

قادرة على تولي الأمور فوافق المجلس على هذه العملية بموجب قرار رقم 929 ودعى أيضا المجلس أعضاء الجمعية العامة إلى التعاون في القيام بهذه العملية تحت قيادة فرنسا وأن تستخدم كل الوسائل الممكنة لإنجاح هذه العملية وإنجاح المشروعات الإنسانية لـ UNAMIR الثانية في رواندا، هذا بإضافة إلى إصدار مجلس الأمن قرار رقم 935 سنة 1994 لبى فيه طلب فرنساعلى إنشاء مناطق آمنة أو مناطق حماية في Gikongoro، Kibuye، Cyangugu، في جنوب شرق رواندا ورغم أن عملية التوركواز (الفرنسية) دعمت الهوتو مما تسببوا في تشريد 1,2 مليون لاجئ من التوتسي، نجد هذه العملية في جانب آخر أدت إلى إستقرار الوضع وإحتواء الأزمة إلى حد كبير. [1]

وعلى الرغم من هذا العجز الذي أصاب الأمم المتحدة عند التعامل مع الصراع الرواندي إلا أن ما يحسب على إيجابيات المجلس إصداره لقرار رقم 955 , الخاص بإنشاء محكمة دولية لمعاقبة الأشخاص الذين إرتكبوا أعمال مخالفة للقانون الدولي الإنساني في رواندا بعد أفريل 1994تطبيقً ا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم كما سنفصل فيها في المطلب الآتي. [2]

كما لا ننسى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت على أهمية النظر إلى الأزمة الرواندية ، كما أدانت بشدة في قرارها الصادر بتاريخ 22 ديسمبر سنة 1995 أعمال الإبادة التي تعرض لها الروانديين، كما رحبت الجمعية بقرار مجلس الأمن رقم 955 الخاص بإنشاء محكمة والقرار 978 لسنة 1995 الخاص بضرورة إلقاء القبض على الأشخاص المشتبه بهم بإضافة أنها أصدرت في دورتها الخميس قرار 158/50 والذي طالبت فيه بضرورة التنسيق بين الأمم والمنظمة الوحدة الإفريقية في سياق التسوية السليمة لمنازعات والعمل على صون

(1) محمد عادل محمد سعيد (شاهين): التطهير، المرجع السابق، ص ص 411، 413.

(2) مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم: تدخل ، المرجع السابق، ص ص265.

السلم والأمن في إفريقيا ,كذا أصدرت قرار 17/48، 27/49 ورحبت بعقد المؤتمر الإقليمي لمساعدة اللاجئين المتشردين في منطقة البحيرات الكبرى. [1]

في مجمل القول نستشف أن الأمم المتحدة فشلت في الإستجابة لتطور الأحداث في رواندا وكانت أسباب ذلك الإنشغال بالصراعات الأخرى وعدم وجود مصالح إستراتيجية مهمة لأعضاء مجلس الأمن في رواندا كذلك غياب التخطيط الملائم وضعف الإتصال بين القوة وقسم إدارة عمليات حفظ السلام والسكرتير العام ومجلس الأمن، الأمر الذي جعل خيار تقوية UNIMAR مسألة غير مقبولة في نيويورك، وتعتبر الولايات المتحدة بصفة خاصة عن رد فعل منظمة الأمم المتحدة على أحداث رواندا فقد كانت واشنطن متأثرة بأحداث الصومال فلم يكن لديها أية رغبة في التورط في حرب أهلية دموية أخرى، ولذلك كان متوقعا أن يتردد أعضاء مجلس الآخرين في إتخاذ مواقف إيجابية. [2]

وبالرغم من أن عمليات الأممية محدودة وكانت بإمكانها أن تقضي على الصراع في بدايته، لكن لا ننسى أو نتجاهل أن المنظمة الدولية كانت تعاني من ضائقة مالية وديون كبيرة تقدر بـ 3,2 بليون دولار معظمها ديون على الدول الأعضاء وفي مقدمها الولايات المتحدة التي تقدر الديون التي عليها بـ 1,3 بليون دولار، فصحيح أن الأمم قد أخفقت في العديد من عملياتها لكنها حققت إنجازات متواضعة ، ومن المعتقد أنه من الواجب أن نذكر أن الأمم تسعى وفي العديد من مجالات عملها إلى حماية كيان الدول ومساعدة الشعوب، وإن كانت بعض الدول الكبرى المسيطرة أو التي لها نفوذ كبير فيها تستخدمها كمبرر لتدخلها في العالم وفرض إرادتها[3]، ومن هنا نستنتج أن تدخل الأممي في رواندا كان له إيجابيات وسلبيات إلى أن سلبياتها أكثر، لأن التدخل الإنساني في عصر العولمة يعتبر

---

(1) المرجع نفسه، ص 265.

(2) محمود أبو العينين: إدارة وحل الصراعات العرقية في افريقيا، المرجع السابق، ص 165.

(3) جون قاي نوت يوه: إفريقيا والعالم في القرن القادم، المرجع السابق، ص ص71.

كأحد ركائز السياسة الخارجية الأمريكية،[1] لكن لا نستنكر أن هذه الحرب ورغم شدّتها على رواندا إلا أنها حققت عدة خطوات جديدة على مستوى الأمم حيث تم تعيين مستشار خاص جديد لمنع الإبادة الجماعية فمهمة هذا الأخير هي تجميع المعلومات حول الأحداث التي قد تؤدي إلى إبادة وتقديمها للأمين العام، فمنذ عمليات الإبادة في رواندا أصبحت الأمم المتحدة أكثر إيجابية في الإستجابة لمواجهة العنف الشديد لحقوق الإنسان، وليس هذا فقط فقد أقر الأمين العام في إفتتاحية مؤتمر ذكرى الإبادة في رواندا أن المجتمع الدولي مذنب بإغفاله في هذه المذابح بإضافة إلى توجيه رسالة يؤكد فيها أن الأمم ملتزمة بالحيلولة دون تكرار حدوث مآس من هذا القبيل وأن هناك إعترافا من المجتمع الدولي بإخفاقه الجماعي في نجدة شعب رواندا وحتى في توفير الحماية لضحايا الحروب، فالمجتمع الدولي واجه حقيقة مرة مفادها أن تلك المأساة كان بالإمكان تفاديها، ولذا فالسبيل الوحيد لإحياء ذكرى هؤلاء الضحايا هو ضمان ألا تتكّرر هذه الأحداث أبدًا ومفاد القول أن المأساة التي حدثت في رواندا هي عار على الجميع لأن المجتمع الدولي كان يمتلك القدرة لمنع ذلك ولكنه فشل في تجميع الإرادة السياسية على المستوى الوطني والمحلي والدولي، وليس المشكل نقص المعلومات ,فقد تم الإعلان عن إبادة جماعية وشيكة في رواندا، فالجميع ينبغي أن يأسف بمرارة لأنه لم يفعل الكثير لمنع هذه الكارثة. [2]

2-3- موقف القضاء الجنائي الدولي:

بعد إستقرار الأوضاع في رواندا وإنتهاء إطلاق النار وتولي رواندا رئيس جديد (بول كاجامي) [3]، أرسلت اللجنة العليا لحقوق الإنسان مبعوثاً خاصًا إلى رواندا للوقوف على

---

[1] عمر سعد الله: القانون الدولي لحل النزاعات، المطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، جزائر، 2010، ص"211.

[2] علاء عبد الحميد عبد الكريم: دور الأمين العام تجاه الصراعات الداخلية، المرجع السابق، ص 231، ص233.

[3] بول كاجامي: ولد في أكتوبر 1957 في مقاطعة جنوب رواندا فرت عائلته جراء الإضطهاد العرقي والعنف قبل الإستقلال ، في عام 1990، عاد السيد كاغامي إلى رواندا لقيادة جبهة النضال الوطني الرواندي لمدة أربع سنوات لتحرير

حقيقة ما وقع كما ذكرنا سابقا فقد وصف هذا الأخير عمليات القتل بأنها كانت فظيعة ومُنظمة وإنّ هناك تحريض عليها..إلخ، وفي النهاية أوصى لجنة حقوق الإنسان بإنشاء محكمة جنائية دولية لرواندا هذا إلى جانب تقرير لجنة تقصي الحقائق التي أنشاها مجلس الأمن في رواندا للحصول على أدلة خاصة بإنتهاكات القانون الدولي، حيث أكد تقريرها على قائمة تضم 55 إسم للقادة المسؤولين عن المجازر، كما وجدت اللجنة أدلة كافية على إنتهاكات حقوق الإنسان والخاصة بإبادة وطلب هذه اللجنة بتقديم هؤلاء المسؤولين عن تلك الأعمال للعدالة أمام المحكمة[1]، بتاريخ 9 ديسمبر 1994م.

في أكتوبر 1994 قدم الأمين العام تقريره المرحلي إلى المجلس الأمن يطالب فيه المجلس أن يتصرف بموجب الفصل السابع لإنشاء المحكمة الجنائية لمعاقبة المتهمين بإرتكاب إنتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، وبناءًا على تقرير لجنة التقصي والمبعوث الخاص، وعلى إلحاح منظمة الوحدة الإفريقية وطلب حكومة رواندا بإنشاء محكمة دولية جنائية لمقاضاة مرتكبي"[2] الجرائم وعليه, فقد إستجاب مجلس الأمن لهذه الطلبات بإصدار قرار رقم 780 المؤرخ في 27 ماي 1994م تضمن إنشاء محكمة جنائية دولية لرواندا والقرار رقم 955 في نوفمبر 1994م المتضمن قانونها الأساسي بموجب سلطات المجلس المخّولة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السابع المواد 39- 41 ,حيث قرر المجلس ضرورة محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الإبادة من الفترة 1 جانفي إلى 31 ديسمبر 1994م، وبالرغم من إستغاثة رواندا بالمجتمع الدولي وتجاوبه معها[3] إلا أنّ إنشاء

=البلاد، لقي الرئيس كل التقدير اعترافا بقيادته في بناء السلام والمصالحة والتنمية والنهوض بالتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ...الخ (ينظر: بول كاجامي رئيس رواندا ,على الرابط https://itunews.itu.int/ar/Note.aspx?Note بتاريخ : 21/03/2015 .

(1) محمد عادل محمد سعيد (شاهين): التطهير، المرجع السابق، ص 414، 415.

(2) علاء عبد الحميد عبد الكريم: دور، المرجع السابق، ص 224، 225.

(3) قيس محمد سليمان الرعود: جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، أردن، 2010، ص ص 125، 126.

هذه المحكمة لقت معارضة من قبل بعض الأطراف إعتبار أنها تعد إنتهاكًا لسيادة دولة رواندا لأنها في نظرهم هي المعنية بمعاقبة الأشخاص الذين إرتكبوا الجرائم على أرضها وإنّ الضحايا من رعاياها، بإضافة أن المحكمة يجب أن تنشأ بواسطة معاهدة توصي بها الجمعية العامة للأمم، ونجد في المقابل أنصار لقرار المجلس إعتبارًا منهم أن نزوح اللاجئين يؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين وقد يؤدي إلى إشعال صراعات داخلية في الدول....الخ [1] .

هذه المحكمة وبرغم من أنها أنشأت بقرار المجلس إلا أنها مستقلة عنه تماما في عد الروابط الإدارية والمالية فقط. [2]

حُدد إختصاصها بناءًا على ما أوردته المادة الأولى من النظام الأساسي للمحكمة :

أ- **الاختصاص الزماني (Ratione Temporis):** ومعناه رجوع المحكمة إلى بداية الأحداث والمجازر المرتكبة من 1 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر 1994، وهو ما أثبتته لجنة الخبراء السابقة حول الإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي حدثت في هذه الفترة بالرغم من أن حكومة رواندا إقترحت أن بداية الحرب كانت من شهر أكتوبر 1990 ومن ذالك تحديد الاختصاص الزماني للمحكمة.

ب- **الاختصاص المكاني (Ratione Loci):** نقصد بها إختصاص المحكمة بمعاقبة مرتكبي المجازر والإنتهاكات اللإنسانية التي أُرتكبت في إقليم رواندا نتيجة الحرب الأهلية بين جماعة التوتسي والهوتو.

ج- **الاختصاص الموضوعي (Ratione Material):** بمعنى إختصاص المحكمة بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، كما نصت المادة الثالثة من النظام الأساسي للمحكمة على متابعة وملاحقة جميع الأشخاص المسؤولين عن هذه

(1) مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم: تدخل ، المرجع السابق، ص ص 263، 264.

(2) محمد عادل محمد سعيد (شاهين): التطهير، المرجع السابق، ص 416.

الإنتهاكات حيث تعتبر جرائم إبادة الجنس البشري بصورة جماعية هي من أخطر الجرائم، بإضافة إلى إختصاص المحكمة بمتابعة المواطنين الروانديين الذين كانوا مسؤولين أو مخططين أو منفذين لهذه لجرائم حتى خارج إقليم الدولة الرواندية، وكذلك إختصت بإنتهاكات الواردة في المادة الثالثة المشتركة لإتفاقيات جنيف[1] الأربعة لعام 1949.

نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي للمحكمة الأفعال والإنتهاكات التي تدخل في إختصاص المحكمة وتتمثل هذه الأفعال[2]: القتل العمد، التعذيب، والمعاملة غير الإنسانية عقاب جماعي ,أخذ الرهائن ,إغتصاب والإكراه على ممارسة الدعارة.

تأسست المحكمة الجنائية الدولية برواندا بنفس الطريقة وعلى نفس الأسس الذي تأسست عليها محكمة يوغسلافيا السابقة كما تربطهما علاقة وظيفية مثل إمتداد إختصاص النيابة العامة وغرفة الإستئناف لمنحها أكبر قدر ممكن من الخبرة الفّعالة وتوحيد الإجتهاد القضائي الدولي في إتجاه ومسار مشترك مع أن هناك إختلاف في النظام الأساسي بين المحكمتين وهو ما يعتبر تركيبة غريبة لمحكمتين منفصلتين تم إنشاؤهما على حدة، ومن خلال قرارين غير مرتبطين من مجلس الأمن فطبقا لما قال السكرتير العام فإن الروابط المؤسسية تضمن وحدة النظرة القانونية والمصادر الإقتصادية وهذا غير مبني على أي مبررات قانونية مقبولة، إلا أن أمريكا وإعتبار أنها وراء هذه التركيبة بررت تصرفها بأنها

---

(1) انتهاكات هي: الأفعال الواقعة على الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم والأشخاص العاجزين عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب وهذه الأفعال هي:

-الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية لا سيما القتل بأشكاله جميعا والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب....الخ أخذ الرهائن /* الاعتداء على كرامة الشخصية /* وعلى الأخص المعاملة المهينة وخاصة بالكرامة / *إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة قانونيا (ينظر: نبيل عبد الرحمان ناصر الدين: ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها وفقا للقانون الدولي والتشريع الدولي، [د.ن]، إسكندرية، 2006، ص 142).

تتفادى التأخر في إختيار مدعي عام لمحكمة رواندا كما حصل في محكمة يوغسلافيا سابقا أما بالنسبة لإشتراك في دائرة إستئناف واحدة هو توفير لنفقات. [1]

إلا أن رواندا بموجب قرار مجلس الأمن رقم (1503) أقالت المدعية العامة وتم تعيين مدع عام جديد خاص برواندا في سبتمبر 2003 إسمه "حسن جالو"، وقد أشار هذا الأخير أن عرائض الإتهام كافة ستكتمل مع حلول يوليو 2005.[2]

لم تختص هذه المحكمة بجرائم الحرب بذريعة أن الحرب في رواندا كانت حربا أهلية ,كما أن قرار تأسيسها لم يتضمن مكان مقرها لذلك تأخر ذلك إلى غاية العام الموالي من تاريخ صدور قرار إنشائها حيث أصدر مجلس الأمن قرار رقم (977) الذي حدد فيه مقر المحكمة بمدينة آروشا بتاريخ 31 أوت 1995، وتم تعيين (كاما لايتي) رئيسا لها ولقد تم إتخاذ مدينة آروشا بتنزانيا مع على أن الجرائم وقعت برواندا بموجب إتفاق خاص وقع بين الأمم وتنزانيا لإستضافة المحكمة وذلك خشية وقوع المحكمة في قبضة حكومة رواندا التي تشكلت من زعماء قبائل التوتسي المنتصرين والمتهمين بإرتكاب جرائم إبادة ضد الهوتو. [3]

عقدت أول جلساتها في لاهاي بهولندا في الفترة من 26 إلى 30 جويلية 1995، وبدأت المحكمة عملها في أيلول 1997، وأصدرت أول أحكامها في أيلول 1998 ضد "جون أكايسو"[4]، بمسؤولية إرتكاب أعمال عنف جنسية وتعذيب وأفعال غير إنسانية ,مما

---

[1] عبد القادر البقيرات: العدالة الجنائية الدولية (معاقبة مرتكبي لجرائم ضد الإنسانية)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005، ص 190، ص 191، 192، 193، 196.

[2] مركز دراسات الوحدة العربية: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي، 2004، ترجمة :حسن وآخرون، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، 204، ص ص 324، 325.

[3] حسين حنفي عمر: حصانات الحكام ومحاكماتهم عن جرائم الحرب والعدوان والإبادة والجرائم ضد الإنسانية " محاكمة صدام حسين" دار النهضة العربية، قاهرة ، 2006، ص 349.

[4] يعد أكاسيسو من الناشطين السياسيين أنتخب رئيسا محليا للحركة الجمهورية الديمقراطية وهي حركة تمثل حزبا سياسيا بعد ذلك أنتخب رئيسا لبلدية تابا وكان في البداية كان محافظا على مدينة وعقب اجتماع لرؤساء البلدايات وقع تغيير عنده وظن أن مستقبله مرهون بالتحاق بالقوات التي كانت تقوم بإبادة فاتخذ العنف كطريقة للعمل واشترك في القتل

يمكن وصفه بجريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، تقررت مسؤوليته كونه محرض مباشر على إرتكاب هذه الجرائم حيث حكم عليه بالسجن المؤبد.

أما بالنسبة إلى مكان تنفيذ العقوبة، فيكون في رواندا أو في دولة أخرى تعّيينها المحكمة الدولية من بين قائمة الدول التي قدمت إستعدادها لإستقبال المحكوم عليهم.

تمتلك محكمة رواندا أماكن التوقيف والحبس فقد أقامت المحكمة حوالي ثلاث وخمسين وحدة حبس داخل سجن آروشا المركزي بمواصفات عالمية تمثلت في : مركز ترفيه، مكتبة قاعات دراسة، غرفا للانفراد بالمحامين وحدة للعلاج الطبي أمكنة للعبادة كما يتم مراعاة المتطلبات الثقافية والدينية والصحية أثناء تقديم الطعام ويسمح للمسجون من وقت لآخر بالاتصال الهاتفي والبريدي بعائلته فضلا عن الزيارات المتكررة لهم من قبل مسؤولي الصليب الأحمر.

بلغت أنشطة دوائر المحكمة حالًيا الذروة, حيث بلغ عدد المحاكمات الجارية حد كبير وإستمر نشاطها بفضل علم القضاة المختصين العاملين مع القضاة الدائمين أصدرت المحكمة أحكاما بشأن 25 متهًما، وتتواصل محاكمة 25 آخرين حيث بلغ عدد المتهمين فيها 10 ويوجد 16 محتجزا في إنتظار المحاكمة ,بإضافة فقد أصدرت دائرة الإستئناف ثلاثة أحكام بشأن أربعة متهمين فضلاً عن العديد من القرارات التمهيدية. [1]

وبالنسبة لعقوبة المحكمة فتتجسد في الحبس أو التوقيف وهذا كان نقطة خلاف بين الأمم المتحدة وحكومة رواندا التي أرادت تطبيق عقوبة الإعدام كما نص عليها قانونها الداخلي بالأخص أنها لم تصادق على إتفاقية إلغاء عقوبة الإعدام، فنظام المحكمة يعتبر

وتحويل مناطق آمنة إلى مناطق تعذيب وعنف وقتل (ينظر: قيس محمد سليمان الرعود : جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولية، المرجع السابق، ص 127).

[1] رنا احمد حجازي: القانون الدولي الإنساني ودوره في حماية ضحايا النزاعات المسلحة دار المنهل اللبناني ، بيروت، 2009، ص 43، 46.

السجن المؤبد هو أقصى عقوبة، بإضافة أن الأمم المتحدة لم تترك لحكومة رواندا مجالاً للمحكمات الجزائية خوفاً من عمليات الإنتقام هذا بغية حماية حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة.

حث قرار مجلس الأمن رقم (978/ 95) بأن تقوم الدول بقبض وإحتجاز الأشخاص الذين يتواجدون على إقليمها بشرط أن يكونوا متهمين بإرتكابهم جرائم دولية تدخل في إختصاص المحكمة الدولية[1]، مثل إلقاء القبض على "كاليكست مباروشيمانا" من طرف السلطات الفرنسية بباريس وهو الأمين التنفيذي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بتهمة إرتكاب جرائم ضد الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 2009 وذلك على مذكرة توقيف صدرت عن المحكمة الجنائية الدولية. [2]

ومن نشاطات المحكمة أيضا إلقاء القبض على أربعة وعشرين شخص ممن تولوا مناصب قيادية في رواندا، وتم إقرار أربعة عشر لائحة إتهام موجهة إلى 21 شخصا من بين المحتجزين إضافة إلى إصدارها الحكم الثاني ضد (جون كامبندا) Jean Kambanda الوزير الأول السابق بالسجن المؤبد لإرتكابه جرائم ضد الإنسانية[3]، وبالرغم من نشاط المحكمة في تطبيق كل مبادئ العدالة إلا أن هذا لا ينكر أن النظام القضائي في رواندا يعاني من تأخير كبير في إنجاز مع ووجود أكثر من 130,000 مشتبه بممارسة الإبادة الجماعية لذلك وضعت الأمم المتحدة نظام غاكاكا حيث يقوم أكثر من 250,000 ألف قاضي منتخبين من قبل مجتمعاتهم المحلية باستماع إلى 115,000 حالة لمعتقلين وبعد ذلك إعادة كل معتقل إلى ساحة الجريمة المزعومة ومن ثم استدعاء الشهود من اجل تقديم الاتهامات أو الدفاع عن الشخص لاستخراج الحقيقة حول ما حدث(ينظر إلى الملحق رقم

---

(1) عبد القدر البقيرات: العدالة الجنائية الدولية (معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، المرجع السابق، ص 197.

(2) علاء عبد الحميد عبد الكريم: دور، المرجع السابق، ص 235.

(3) عبد القادر البقيرات: العدالة، المرجع السابق، ص 197.

07 ص123) ، وبالرغم من أن النظام لقي إهتمامًا ملموسًا من داخل أو خارج رواندا إلا أنه لا يزال يعاني من بعض النقائص من بينها التدريب المختصر للقضاة وكذلك إقتصار هذا النظام على جرائم الإبادة التي حدثت في مائة يوم. [1]

لكن ما نستنتجه في الأخير أن محكمة رواندا هو مرحلة من مراحل الوصول إلى العدالة في حق الضحايا الروانديين إلا أننا نجد هؤلاء لا يحضّون بهذا في المحكمة فالحماية الوحيدة التي يتمتع بها هؤلاء هي وصفهم شهودًا على الجرائم لا غير، حيث تعترف لهم بأي دور أو حق يمكنهم المطالبة به، بإستثناء الأوامر المتعلقة برد الممتلكات والعوائد إلى المالكين الشرعيين. [2]

وما ينقص من هيبة المحكمة أيضا هو إستناد مجلس الأمن أثناء إنشائه لها على صلاحيات غير مخولة له ففي الفصل السابع من الميثاق الذي يهدف إلى إتخاذ تدابير عسكرية وسياسية وإقتصادية وليس له الحق في إنشاء هيئة قضائية كما أن المحكمة أنشأت بموجب قرار يمكن أن يصدر عنه قرار آخر يلغيه أو يعدله له وليس بموجب قانون أو معاهدة, فنجد هناك غلبة للطابع السياسي في إنشائها وهذا ما ينطوي عليه هيمنة الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس وعلى رأسهم الولايات المتحدة.

مخطط: يوضح الهيكل التنظيمي للمحكمة الدولية الجنائية لرواندا.

---

[1] أنطونيا تشايز ومارثاميناو: تخيل التعايش معا تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف، ترجمة: فؤاد السروجي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006، 77 ,78

[2] نصر الدين بوسماحة: حقوق ضحايا الجرائم الدولية على ضوء أحكام القانون الدولي ، دار الفكر الجامعي، إسكندرية، 2008، ص 130.

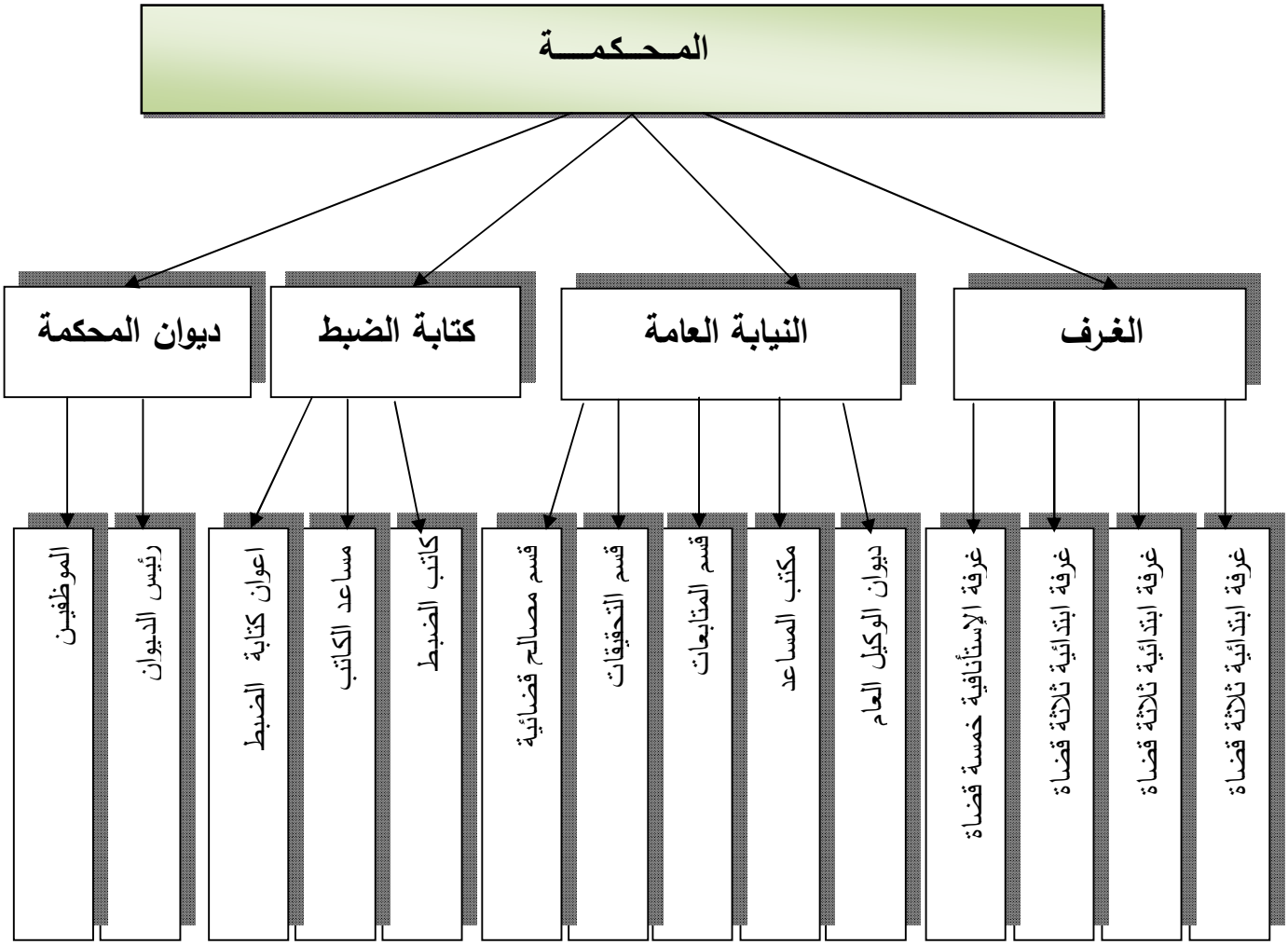

المصدر: فضيل كوسة: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، جزائر، 2007، ص ص 22،20، والمخطط إنجاز الباحثة.

خلاصة الفصل الثالث:

تم التوصل من خلال هذا الفصل إلى عدة نقاط هي:

- أن مواقف الدول الإقليمية وقفت عاجزة أمام التصدي إلى نزاع إثني مدعم من طرف أطراف خارجية هذا في العموم إلا أنّ هذا لا ينفي مساعيها في إيواء اللاجئين الروانديين منذ نهاية الخمسينيات حيث تحملت أعبائهم بإضافة إلى مشاركتهم في إتفاقية "آروشا" بدولة تنزانيا إلى جانب أن هذه الأخيرة إستقبلت المحكمة الدولية الجنائية الخاصة برواندا على أراضيها هذا في جانب وفي جانب آخر نجد دولة أوغندا متحيزة إلى جانب التوتسي وكانت المساعد الأول لهم في تشكيل جبهة الوطنية الرواندية.
- الحرب الأهلية الرواندية أثرت في الدول الجوار خاصة الكونغو والبورندي إلا أنها في نفس الوقت تأثرت بهم هي الأخرى خاصة مع البورندي لإشتراكهما في نفس العرق والنزاع.
- موقف منظمة الوحدة الإفريقية كان محدود فقد إقتصر على محاولة التنسيق مع الأمم المتحدة وإدارة المفاوضات بين أطراف النزاع قبل التوقيع على إتفاق وقف إطلاق النار ومشاركتها في التوقيع إضافة إلى وضع مجموعة من ملاحظين حياديين في رواندا فقد باءت جهودها بالفشل.
- وقف المجتمع الدولي عاجزًا وفاشلاً في منع الإبادة الجماعية بل لعبت بعض الدول في إزدياد تفشي القتل وإستمرار الإبادة من بينها أمريكا التي لم تتدخل من البداية وإعتبرته صراع محلي ولم تشارك في القوات الأممية إلا في إطار المحافظة على مصالحها في منطقة البحيرات الكبرى ضد التواجد الفرنكفوني وهذا ما فعلته مقابل ذلك فرنسا في إدعائها للتدخل بقيادة التوتسي.

إنعدام الإرادة السياسية لهذه الدول الأعضاء للقيام بإسهام أو تعزيز البعثة الأممية جعلها مقيدة كما أن قرارات المجلس الأمن بقيت حبر على ورق دون تنفيذ ,ماعدا قرار إنشاء

المحكمة الذي جاء إعتبارًا منه ومن المجتمع الدولي أنه سوف يتدارك أخطائهما المقصودة وأنه سوف ينشر حالة الرضا والسلام في رواندا

خاتمة

أوضحت الدراسة أن النزاع الرواندي هو نزاع عرقي بين عنصر التوتسي (الأقلية) و عنصر الهوتو(الأغلبية) ,تداخلت فيه عدة عوامل و أطراف أدت إلى خلق النزاع فيما بينهم , ثم العمل على تغذيته إلى غاية وصوله إلى حرب أهلية ,التي خلفت ورائها أكبر إبادة جماعية شهدها القرن العشرين.

ومن أهم النقاط التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة هي:

- رواندا منذ القديم تشهد علاقات إثنية تقليدية بين الهوتو والتوتسي و التوا ,أين كانت الأقلية من التوتسي تسيطر على الأغلبية من الهوتو إلى جانب الأقلية من التوا ,في جميع المجلات (سياسيا-إقتصاديا- إجتماعيا) مستندين في ذلك على الإعتقاد الأسطوري الذي أعطاهم الحق في الملكية ,فكان لرواندا بناءا على ذلك ملك من التوتسي يدعى (الموامي) باللغة الرواندية ,و بالرغم من هذا الأنقسام إلا أنهم يتعايشون مع بعضهم البعض في سلام ,فهؤلاء لم يكن لديهم إختلاف ديني أو لغوي ,فأغلبهم يتحدثون الكينارواندية و يدينون الديانة المسيحية .
- تغيرت طبيعة الأحداث في رواندا بعد مجيء الإستعمار البلجيكي(عامل تاريخي),لأن هذا الأخير عمل على زرع الخلاف و من ثم تغذيته وذلك من خلال السياسات التميزية الذي إنتهجها ,حيث فضل أقلية التوتسي على أغلبية الهوتو في كل شيء ,على إعتبار أنهُّم الأكثر ذكاءاً ,و الأحسن شكلاً ,حيث جعلوهم على رؤوس المناصب الراقية في الدولة وذلك على حساب الهوتو ,لكن كل هذه

الإجراءات لم تكن حكرًا في التوتسي و إنما في كونهم أقلية و من ثم يسهل التحكم فيهم عكس الهوتو .

- كان للعامل السياسي المتمثل في الإديولوجية الإثنية الجهوية المطلقة ,دور في زيادة شدة التوتر,حيث ركزت الجمهورية الأولى على الهوتو الوسط و الجنوب ,أما الثانية فقد ركزت على الهوتو الشمال بينما ركزت الثالثة و الحالية على التوتسي ,هذا ما جعل كل جمهورية تركز على جماعتها الإثنية الموالية لها و تهميش الأخرى بل وصلت إلى محاولة نفيها مطلقًا ,ما جعل الدولة الرواندية تعاني من نظام تسلطي, و بالتالي وجود صعوبة في تحديد الهوية الوطنية وبناء أمة التي توصلها إلى بناء دولة بكل مقوماتها ,فسياسيين لم ينظروا للعامل الإثني على أنه عنصر لتشكيل القومية بل أداة لخلق الصراعات الإثنية و عدم تحقيق التكامل الإقليمي,فنتج عن ذلك علاقات إجتماعية متوترة و متضادة يسعى كل طرف إلى القضاء على الآخر.
- إلى جانب العامل السياسي نجد رواندا تعاني كذلك من صغر المساحة مقابل كثافة سكانية متزايدة ,ما أدى هذا إلى حصول إختلال إقتصادي في المقام الأول ,خصوصًا إذا علمنا أن رواندا دولة زراعية بالدرجة الأولى ,إضافة إلى عدم إستغلال مواردها الأولية ما جعلها في تأخر إقتصادي مستمر وفي تبعية إقتصادية متزايدة.
- تميزت الحرب الرواندية بالنّظام و التخطيط المسبق فلم تكن عنفًا عشوائيًا أو وليد للحظة نتيجة توتر أو إحتكاك بين الأطراف المتنازعة.
- إنعكاسات هذه الحرب كانت ثقيلة على عاتق الشعب الرواندي , فإلى جانب الخسائر البشرية حيث قتل حوالي مليون شخص نجدها خلفت مشاكل إجتماعية ,ثقافية ,صحية ضخمة إستمرت لفترات طويلة.
- كانت الحرب الرواندية حرب شاملة و بدون إستثناء,فحتى الأطفال والنساء أستهدفوا حيث قتل الآلاف منهم إلى جانب هذا فقد تعرضت العديد من النساء إلى

الإغتصاب وأبشع طرق للتعذيب, إضافة أن المرأة وجدت على عاتقها مسؤولية كبيرة بعد وفاة الزوج و تركه لمجموعة من الأولاد بلا مأوى وبلا مصدر للرزق مما جعل العديد منهن يمارسن الدعارة كمصدر وحيد للرزق,بعدما ضيقت عليها الظروف سبل المعيشة.

- الحرب لم تأثر على المستوى الداخلي فقط ,بل إمتدى تأثيرها إلى الدول المجاورة لها ,حيث تكبدو أعباء اللاجئين الروانديين الذين فروا إليهم منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي ,هذا إلى جانب مافعله هؤلاء على أراضيهم , حيث كانوا السبب في إشعال فتيل حرب أخرى في دولة الكونغو (1996) ,إضافة إلى زيادة الضغط على الحرب الأهلية القائمة في دولة البور نديٍنظراً للوجود نفس التركيبة البشرية في كلتا الدولتين.
- ومن الملاحظ أيضا أن الأطراف الإقليمية سواء كانت الدول المجاورة أو منظمة الوحدة الإفريقية تحركت في ضوء إمكانيتها المتواضعة بغية الحد من هذا النزاع ,فقد حققت مساعيها بعض النتائج كإتفاق "أروشا" ,إلا أن إمكانياتها الضعيفة من جراء المشاكل السياسية و الإقتصادية التي تعاني منها أغلب الدول الإفريقية حالت دون حل الأزمة الرواندية .
- كان موقف المجتمع الدولي و المنظمة الأممية فاشلاً ,مقارنة بإمكانياتهم التي لو تم تسخيرها بما يخدم رواندا لأخمدت نار الحرب قبل أن تشتعل ,حيث بقيت قرارات مجلس الأمن حبر على ورق بإستثناء قرار إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذي جاء كتعويض عن الأخطاء التي أرتكبت في حق رواندا .
- من الواضح أن للفشل الدولي في الصومال أثر بالغ على الأزمة الرواندية ,فقد رفضت الدول الكبرى التدخل خوفاً من تكرار الفشل مرة أخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي بليت بخسائر كبيرة ,لهذا كان هناك تماطل في بعث مساعدة

لرواندا بإستثناء القوات البلجيكية المشاركة ضمن القوات الأممية التي إنسحبت فيما بعد بإضافة إلى تدخل فرنسا العسكري تحت ما يسمى بعملية "التوركواز "التي لم تحقق الشيء المطلوب سوى تمكين الهوتيين من الفرار إلى الأراضي المجاورة.

- رواندا عانت من عدم توفر الإرادة السياسية لتلك الدول ,إضافة أنها كانت عرضة للمصالح الإستراتجية للدول الكبرى كونها جزء من منطقة البحيرات الكبرى.

الملاحق

ملحق رقم 01

خريطة توضح الموقع الجغرافي لدولة رواندا

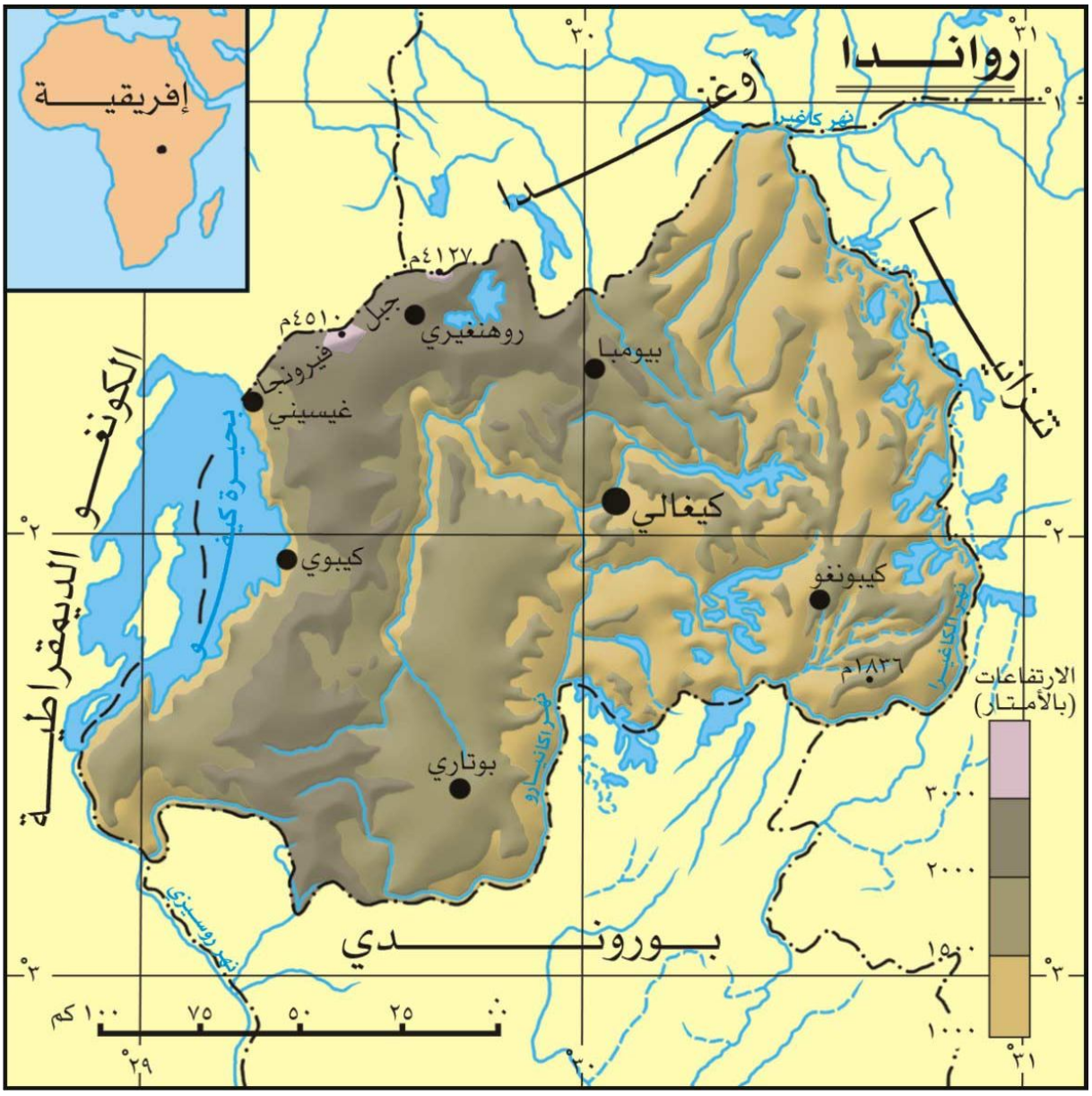

المصدر : رواندا ,على الرابط : http://www.arab-ency.com , بتاريخ 11 / 05 /2015

ملحق رقم 02

خريطة توضح عدد اللاجئين و المشردين الروانديين حسب إحصائيات 31 مارس 1995

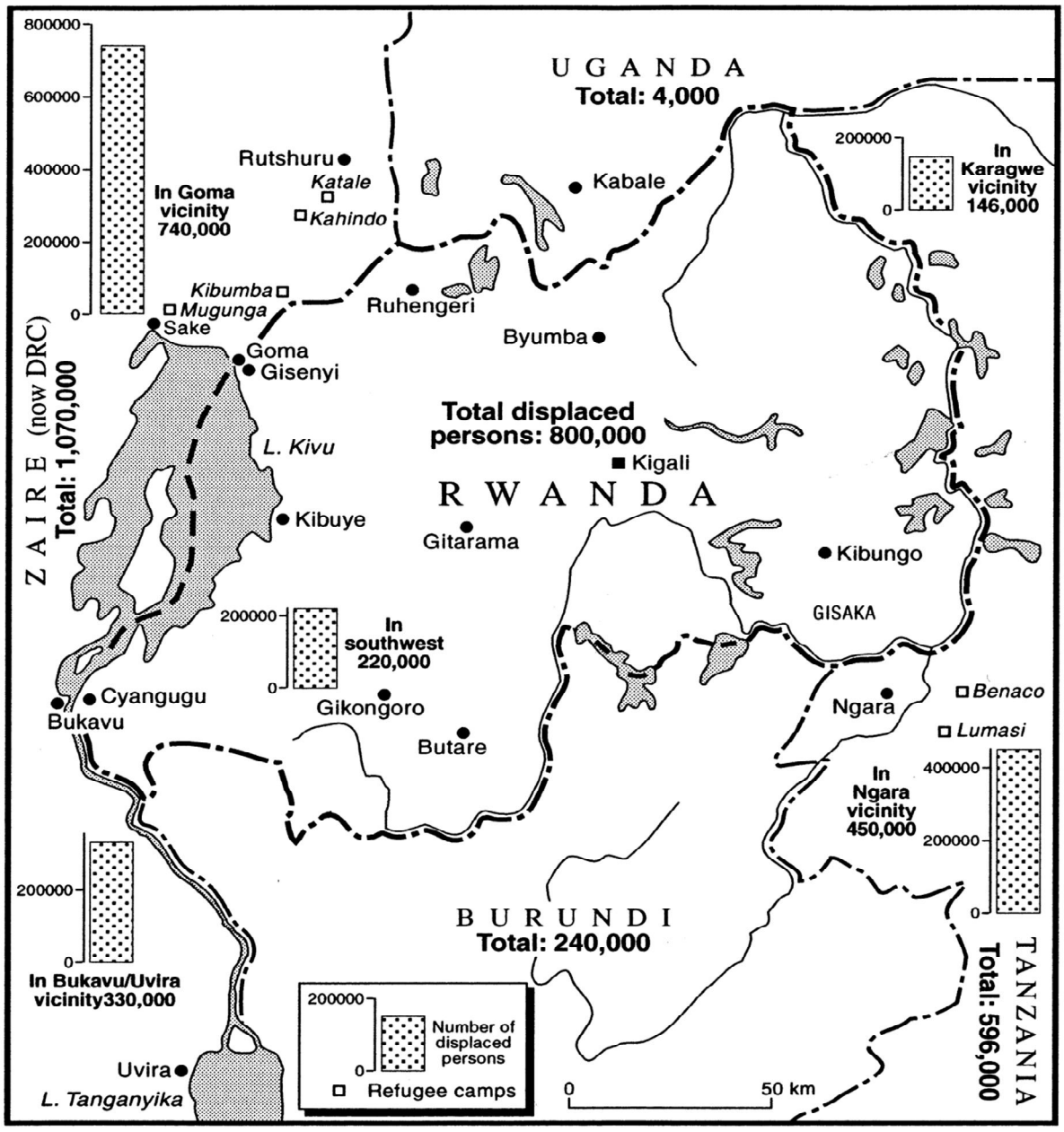

المصدر :

Johan Pottier :re-imagining rowanda ,conflict survival and disinformation in the late twentieth century , cambridage university press , new york ,2002

ملحق رقم 03

صورة توضح ضحايا مجزرة 1994

ملحق رقم 04 قرار مجلس الأمن يتضمن تمديد التفويض القوة الأممية الموجودة في رواندا **1993**

S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/RES/909 (1994)
5 April 1994

مجلس الأمـن

القرار ٩٠٩ (١٩٩٤)

اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٣٥٨،
المعقودة في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٨٧٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وكذلك قراره ٨٩٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤،

وإذ يشير إلى قراراته ٨١٢ (١٩٩٣) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ و٨٤٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ و ٨٩١ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ يشير أيضا إلى بيانه المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ (S/PRST/1994/8)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/360)،

وإذ يرحب بالإسهام القيم في السلم الذي قدمته في رواندا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه للتأخير في تشكيل الحكومة الانتقالية ذات القاعدة العريضة وكذلك الجمعية الوطنية الانتقالية،

وإذ يؤكد أن مجلس الأمن قد أذن، في القرار ٨٩٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، بوزع كتيبة ثانية في المنطقة المجردة من السلاح على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره المؤرخ

../..

94-16660

٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (S/26927) وأن المجتمع الدولي قد قام، بذلك، بدوره في ضمان توفر الظروف اللازمة لتنفيذ الاتفاق،

وإذ يرى أن عدم إقامة المؤسسات المؤقتة يشكل عقبة كبرى في طريق تنفيذ اتفاق أروشا للسلم،

وإذ يساوره القلق لتدهور الأمن في البلد، ولا سيما في كيغالي،

وإذ يساوره القلق أيضا لتدهور الحالة الإنسانية والصحية،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام عن رواندا المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٤؛

٢ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا حتى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، على أساس أن مجلس الأمن سيقوم، في غضون الأسابيع الستة المقبلة، باستعراض الحالة في رواندا، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ذلك البلد، إذا أبلغه الأمين العام في تقرير له أن المؤسسات الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق أروشا للسلم لم تنشأ وأن التقدم الذي تحقق لم يكن كافيا لتنفيذ المرحلة الثانية من خطة الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/26488)؛

٣ - يأسف للتأخير في تنفيذ اتفاق أروشا للسلم، ويحث الأطراف على العمل دون إبطاء على حل خلافاتها الأخيرة حتى يتسنى على الفور إنشاء تلك المؤسسات الإنتقالية التي لا تزال مطلوبة لمواصلة العملية، وبخاصة تنفيذ المرحلة الثانية؛

٤ - يرحب بأنه رغم الصعاب القائمة في سبيل تنفيذ اتفاق أروشا للسلم، فإن هناك احتراما لوقف إطلاق النار ويثني في هذا الصدد على المساهمة الجوهرية التي أسدتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا؛

٥ - يشير مع ذلك إلى أن استمرار الدعم للبعثة، بما في ذلك توفير ٤٥ مراقبا إضافيا من الشرطة المدنية على النحو الوارد في الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام، يتوقف على تنفيذ الأطراف لاتفاق أروشا للسلم على الوجه التام والفوري؛

٦ - يرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص في سبيل المساعدة على تشجيع وتيسير الحوار بين جميع الأطراف المعنية؛

٧ - يثني على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي توفر المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال المساعدة، ويشجعها على مواصلة هذه المساعدة وزيادتها، ويحث مرة أخرى الآخرين على تقديم تلك المساعدة؛

٨ - يثني بوجه خاص على الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية ووكالاتها وعلى جهود الطرف التيسيري التنزاني في سبيل توفير الدعم الدبلوماسي والسياسي والإنساني وغيره من أشكال الدعم لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة؛

٩ - يكرر طلبه إلى الأمين العام أن يواصل رصد حجم وتكاليف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا إلتماسا للاقتصاد؛

١٠ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر النشط.

- - - - -

المصدر : الأمم المتحدة ,قرارات مجلس الأمن ,تمت الزيارة :12 .05 .2015 ,على الساعة : 23:36 المتاح على الرابط

http://www .un .org /fr

ملحق رقم 05 **قرار مجلس الأمن يتضمن تخفيف القوات الأممية الموجودة برواندا في 21 أفريل 1994**

S

الأمم المتحدة

Distr
GENERAL

S/RES/912 (1994)
21 April 1994

مجلس الأمن

القرار ٩١٢ (١٩٩٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٣٦٨، المعقودة
في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في رواندا، ولا سيما قراره ٨٧٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا،

وإذ يشير الى قراره ٩٠٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، الذي قرر فيه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا حتى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ ونص على إجراء استعراض في غضون ستة اسابيع على أساس إحراز تقدم في إقامة المؤسسات الانتقالية المنصوص عليها في اتفاق أروشا للسلم بين حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية،

وإذ يشير أيضا إلى بيانه المؤرخ ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (S/PRST/1994/16) الذي أكد فيه من جديد، في جملة أمور، التزامه باتفاق أروشا للسلم وحث جميع الأطراف على تنفيذه بالكامل،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (S/1994/470)،

وإذ يؤكد أن اتفاق أروشا للسلم لا يزال أساسيا لعملية السلم في رواندا،

وإذ يعرب عن أسفه العميق لفشل الأطراف في تنفيذ أحكام اتفاق أروشا للسلم تنفيذا كاملا، لا سيما الأحكام المتعلقة بوقف اطلاق النار،

وإذ يعترف بالمبادرات التي قام بها الرئيسان الراحلان لرواندا وبوروندي للعمل على حل المشاكل في بلديهما بالوسائل السلمية وبالتعاون مع الزعماء الاقليميين،

94-19083

../..

وإذ يشعر بالصدمة التي أحدثها الحادث المفجع الذي أودى بحياة رئيسي رواندا وبوروندي يوم ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٤،

وإذ يهوله اندلاع العنف على نطاق واسع في رواندا مما أسفر عن وفاة الألوف من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، وتشريد عدد هائل من السكان الروانديين، بما في ذلك هؤلاء الذين لجأوا الى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا، وزيادة عدد اللاجئين الى البلدان المجاورة زيادة كبيرة،

وإذ يشعر ببالغ القلق لاستمرار القتال، وأعمال النهب وقطع الطرق وانهيار القانون والنظام، ولا سيما في كيغالي،

وإذ يؤكد على ضرورة قيام جميع البلدان بتجنب اتخاذ أي اجراءات من شأنها زيادة الحالة سوءا في رواندا،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء سلامة وأمن أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وغيرهم من أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الذين يقومون بالمساعدة على تنفيذ عملية السلم وفي توزيع الإغاثة الإنسانية،

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛

٢ - يعرب عن الأسف للحادث المفجع الذي أودى بحياة رئيسي رواندا وبوروندي، ويكرر دعوته الى الأمين العام ليقدم تقريرا الى المجلس كما هو مطلوب في بيانه المؤرخ ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤؛

٣ - يعرب عن الأسف أيضا إزاء اندلاع أعمال العنف التي أودت بحياة رئيس الوزراء وعدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين وآلاف من المدنيين الآخرين؛

٤ - يدين أعمال العنف الجارية في رواندا، وبخاصة في كيغالي، التي تعرض حياة السكان المدنيين وسلامتهم للخطر؛

٥ - يدين بقوة الهجمات على أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وغيرهم من أفراد الأمم المتحدة، التي أسفرت عن وفاة وإصابة العديد من أفراد البعثة ويطلب إلى جميع من يعنيهم الأمر وضع حد لأعمال العنف هذه واحترام القانون الإنساني الدولي احتراما كاملا؛

٦ - يطالب بوقف الأعمال العدائية فورا بين قوات حكومة رواندا وقوات الجبهة الوطنية الرواندية ووضع حد للمذابح والعنف الأهوج في رواندا؛

٧ - يثني على الدور النشط الذي يقوم به كل من الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة لإقرار وقف إطلاق النار وللتوسط بين الطرفين من أجل حل الأزمة الرواندية بأسرع وقت ممكن؛

٨ - يقرر، في ضوء الحالة الراهنة في رواندا، تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا على النحو التالي:

(أ) العمل كوسيط بين الطرفين في محاولة لتأمين اتفاقهما على وقف لإطلاق النار؛

(ب) المساعدة على استئناف عمليات المساعدة الإنسانية الى الحد الممكن؛

(ج) رصد التطورات في رواندا والإبلاغ عنها، بما في ذلك سلامة وأمن المدنيين الذين التمسوا اللجوء لدى البعثة؛

ويأذن بمستوى للقوة على النحو المحدد في الفقرات ١٥ الى ١٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ ديسان/ابريل ١٩٩٤ تحقيقا لهذا الغرض؛

٩ - يقرر إبقاء الحالة في رواندا قيد الاستعراض المستمر ويعرب عن استعداده للنظر على الفور في أي توصيات قد يقدمها الأمين العام بشأن مستوى القوة وولاية البعثة في ضوء ما يستجد من تطورات؛

١٠ - يكرر تأكيد ما للتنفيذ التام لاتفاق أروشا للسلم من أهمية حاسمة في تسوية النزاع الرواندي ويدعو منظمة الوحدة الافريقية الى مواصلة التعاون التام مع الأمم المتحدة في هذا الصدد؛

١١ - يثني على الجهود التي يبذلها زعماء المنطقة دون الاقليمية من أجل التوصل الى حل للأزمة في رواندا ويدعو زعماء المنطقة، وخاصة وسطاء عملية أروشا للسلم، مواصلة وتكثيف جهودهم بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة؛

١٢ - يعيد تأكيد أن اتفاق أروشا للسلم لا يزال يشكل الإطار الوحيد القادر على حل النزاع في

واندا، وتوفير الأساس اللازم للسلم والوحدة الوطنية والوفاق في البلد. ويدعو الطرفين الى تجديد التزامهما بهذا الاتفاق؛

١٣ - يطلب أيضا إلى الطرفين أن يتعاونا تعاونا كاملا في كفالة توصيل المساعدة الإنسانية دون عائق إلى كافة المحتاجين في جميع أنحاء رواندا، ويناشد، في هذا الصدد، المجتمع الدولي تقديم مزيد من مساعدة الإنسانية يتناسب مع حجم المأساة الإنسانية في رواندا؛

١٤ - يؤكد التزامه بالحفاظ على وحدة رواندا وسلامة أراضيها؛

١٥ - يدعو الأمين العام إلى أن يواصل رصد الأحداث في رواندا وأن يقدم تقريرا كاملا إلى مجلس عن تطور الحالة في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

١٦ - يقرر أن يبقي المسالة قيد نظره النشط.

- - - - -

المصدر : الأمم المتحدة ,قرارات مجلس الأمن ,تمت الزيارة :12 .05 .2015 ,على الساعة : 23:36 ,المرجع السابق المتاح على الرابط

http://www .un .org /fr

ملحق رقم06 **قرار مجلس الأمن يتضمن زيادة أفراد البعثة الأممية إلى 5500 فرد**

S **الأمم المتحدة**

Distr.
GENERAL

S/RES/918 (1994)
17 May 1994

مجلس الأمن

القرار ٩١٨ (١٩٩٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣٣٧٧،
المعقودة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في رواندا، لا سيما قراره ٨٧٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وقراره ٩٠٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، وقراره ٩١٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ الذي عدل بموجبه ولاية البعثة؛

وإذ يشير إلى الساعين اللذين أدلى بهما رئيس المجلس بالنيابة عنه في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/PRST/1994/16) و ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (S/PRST/1994/21)،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/565)،

وإذ يؤكد من جديد قراره ٨٦٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بشأن أمن عمليات الأمم المتحدة،

وإذ يدين بشدة أعمال العنف الجارية في رواندا، ويدين على وجه الخصوص عمليات قتل المدنيين العديدة جدا التي جرت في رواندا، واستطاعة الأفراد المسلحين القيام بعملياتهم ومواصلتها دون عقاب،

وإذ يؤكد أهمية اتفاق أروشا للسلم بالنسبة لحل الصراع في رواندا بالوسائل السلمية وضرورة التزام جميع الأطراف من جديد بتنفيذه تنفيذا كاملا،

وإذ يثني على جهود منظمة الوحدة الافريقية وأجهزتها وكذلك جهود الطرف التيسيري التنزاني، في توفير الدعم الدبلوماسي والسياسي والانساني اللازم لتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة،

../..

94-21834

وإذ يساوره بالغ القلق لأن الحالة في رواندا، التي أسفرت عن مقتل آلاف كثيرين من المدنيين الأبرياء، من بينهم نساء وأطفال، والتشريد الداخلي لنسبة مئوية كبيرة من سكان رواندا، والهجرة الجماعية للاجئين إلى البلدان المجاورة، تمثل أزمة إنسانية هائلة الأبعاد؛

وإذ يعرب مرة أخرى عن جزعه إزاء الأنباء المتواصلة عن وقوع انتهاكات صارخة ومنظمة وواسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي في رواندا؛ فضلا عن الانتهاكات الأخرى للحق في الحياة والملكية،

وإذ يشير في هذا السياق الى أن قتل أفراد جماعة إثنية بهـــدف تدمير هذه الجماعـــة، كليا أو جزئيا، يشكل جريمة يُعاقب عليها بموجب القانون الدولي،

وإذ يحث بقوة جميع الأطراف على أن تتوقف فورا عن أي تحريض، ولا سيما عن طريق وسائط الاعلام، على أعمال العنف أو الكراهية الإثنية،

وإذ يشير أيضا إلى أنه طلب إلى الأمين العام أن يجمع معلومات عن المسؤولية إزاء الحادث المفجع الذي أودى بحياة رئيسي رواندا وبوروندي؛

وإذ يشير كذلك الى أنه طلب الى الأمين العام أن يقدم مقترحات من أجل التحقيق في أنباء حدوث انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي أثناء الصراع،

وإذ يشدد على الحاجة الملحة إلى تدابير دولية منسقة للتخفيف من معاناة شعب رواندا وللمساعدة على إعادة السلم الى رواندا، وإذ يرحب في هذا الصدد بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وكذلك مع بلدان المنطقة، ولا سيما الطرف التيسيري لعملية أروشا للسلم،

وإذ يرغب في هذا السياق بأن يوسع ولاية البعثة لأغراض إنسانية، ويؤكد الأهمية التي يعلقها على دعم وتعاون الأطراف في سبيل تنفيذ جميع جوانب تلك الولاية بنجاح؛

وإذ يؤكد من جديد التزامه بوحدة رواندا وسلامتها الاقليمية،

وإذ يسلم بأنه تقع على عاتق شعب رواندا المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية وإعادة بناء بلده،

وإذ يشعر بانزعاج بالغ إزاء حجم المعاناة الانسانية المترتبة على الصراع، وإذ يقلقه أن استمرار الحالة في رواندا على هذا النحو يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة؛

ألف

١ - يطالب جميع أطراف النزاع بإيقاف القتال فورا والاتفاق على وقف إطلاق النار وإنهاء أعمال العنف الفاشم والمذبحة التي تجتاح رواندا؛

٢ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/565)؛

٣ - يقرر توسيع ولاية البعثة بموجب القرار ٩١٢ (١٩٩٤) لكي تشمل، في حدود الموارد المتاحة لها، المسؤوليتين الإضافيتين التاليتين:

(أ) أن تسهم في أمن وحماية المشردين واللاجئين المدنيين المعرضين للخطر، بطرق من بينها إنشاء مناطق إنسانية آمنة، حيثما أمكن، والحفاظ عليها،

(ب) أن توفر الأمن والدعم لتوزيع إمدادات الإغاثة ولعمليات الإغاثة الإنسانية؛

٤ - يدرك أن البعثة قد يتعين عليها أن تتخذ اجراءات للدفاع عن النفس ضد الجماعات أو الأشخاص الذين يهددون المناطق المحمية والسكان المحميين، وأفراد الأمم المتحدة وسائر أفراد البعثات الانسانية أو يهددون وسائط إيصال وتوزيع الإغاثة الإنسانية؛

٥ - يأذن في هذا السياق بزيادة قوام البعثة حتى ٥٥٠٠ فرد؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم على الفور، كما هو موصى في تقريره، وكمرحلة أولى، بإعادة وزع مراقبي البعثة العسكريين الموجودين حاليا في نيروبي إلى رواندا وأن يكمل عناصر كتيبة المشاة الميكانيكية الموجودة حاليا في رواندا حتى تصل إلى قوامها الكامل؛

٧ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريرا عن المرحلة المقبلة من وزع البعثة يشمل، في جملة أمور، معلومات عن تعاون الأطراف، والتقدم المحرز صوب تحقيق وقف لإطلاق النار، والموارد المتاحة، ومدة الولاية المقترحة، كيما يتسنى للمجلس إجراء المزيد من الاستعراض واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب الاقتضاء؛

٨ - يشجع الأمين العام على التعجيل بما يبذله من جهود، مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، للحصول من الدول الأعضاء على الأفراد اللازمين للتمكين من الشروع في الوزع العاجل للبعثة الموسعة؛

٩ - يدعو الدول الأعضاء الى أن تستجيب فورا لطلب الأمين العام تقديم الموارد اللازمة بما في ذلك قدرة الدعم السوقي اللازمة للوزع السريع لقوام البعثة الموسع ودعمها في الميدان؛

١٠ - يحث بشدة جميع الأطراف في رواندا على التعاون بشكل تام مع البعثة في تنفيذ ولايتها وعلى وجه الخصوص في ضمان حرية تنقلها وإيصال المساعدة الإنسانية دونما عائق، وتطلب منهم كذلك معاملة مطار كيغالي كمنطقة محايدة تحت مراقبة البعثة؛

١١ - يطالب جميع الأطراف في رواندا بأن تحترم بكل دقة أفراد وأماكن الأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى العاملة في رواندا، وأن تمتنع عن القيام بأي عمل من أعمال التخويف أو العنف ضد الأشخاص القائمين بأعمال إنسانية أو بحفظ السلم؛

١٢ - يثني على الجهود التي تبذلها الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي قدمت مساعدة إنسانية ومساعدات أخرى، ويشجعها على مواصلة تلك المساعدات وزيادتها، ويحث غيرها على تقديم تلك المساعدات؛

باء

إذ يقرر أن الحالة في رواندا تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة،

إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١٣ - يقرر أن تمتنع جميع الدول عن بيع أو توريد الأسلحة والعتاد ذي الصلة بجميع أنواعه الى رواندا، بما في ذلك الأسلحة والذخائر، والمركبات والمعدات العسكرية، ومعدات الشرطة شبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة، من جانب مواطنيها أو من أراضيها أو باستخدام سفن أو طائرات ترفع علمها؛

١٤ - يقرر أيضا أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس، للاضطلاع بالمهام التالية وتقديم تقرير عن أعمالها الى المجلس مشفوعا بملاحظاتها وتوصياتها:

(أ) أن تلتمس من جميع الدول معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها بشأن التنفيذ الفعال للحظر المفروض بموجب الفقرة ١٣ أعلاه؛

(ب) أن تنظر في أية معلومات تعرضها عليها الدول بشأن انتهاكات الحظر، وأن تقدم في هذا السياق توصيات الى المجلس عن الطرق الكفيلة بزيادة فعالية الحظر؛

(ج) أن توصي باتخاذ التدابير المناسبة ردا على انتهاكات الحظر المفروض بموجب الفقرة ١٣ أعلاه وأن تقدم معلومات بشكل منتظم للأمين العام للتوزيع العام على الدول الأعضاء؛

١٥ - يدعو جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية أن تلتزم بدقة في تصرفاتها بأحكام هذا القرار، وإن كانت هناك حقوق أو التزامات مترتبة أو مفروضة بموجب أي اتفاق دولي أو أي عقد مبرم أو أي ترخيص أو إذن ممنوح قبل تاريخ اتخاذ هذا القرار؛

١٦ - يقرر أن الأحكام المحددة في الفقرتين ١٣ و١٥ أعلاه لا تنطبق على الأنشطة المتصلة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا - رواندا؛

١٧ - يطلب الى الأمين العام أن يقدم جميع المساعدات الضرورية الى اللجنة وأن يتخذ الترتيبات اللازمة في الأمانة العامة لهذا الغرض؛

جيم

١٨ - يطلب أيضا الى الأمين العام أن يقدم تقريرا بأسرع ما يمكن بشأن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في رواندا أثناء الصراع؛

١٩ - يدعو الأمين العام وممثله الخاص الى أن يواصلا، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وبلدان المنطقة، جهودهما للتوصل الى تسوية سياسية في رواندا في إطار اتفاق أروشا للسلم؛

٢٠ - يقرر أن يبقي الحالة في رواندا قيد الاستعراض المستمر ويطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريرا آخر، بما في ذلك عن الحالة الإنسانية، في غضون خمسة أسابيع من اتخاذ هذا القرار، ومرة أخرى قبل انتهاء الولاية الحالية للبعثة بمهلة كافية؛

٢١ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المصدر : الأمم المتحدة ,قرارات مجلس الأمن ,تمت الزيارة :12 ,05 ,2015 ,على الساعة :23:36 ,المرجع السابق ,المتاح على الرابط : http://www,un

ملحق رقم 07

صورة توضح يوميات العمل بنظام غاكاكا

المصدر :

susan thomson :whispering truth To power Everyday Resistance postgenocide Rwanda ,the university of wisconsin press ,congress ,united states of America,p164

البيبليوغرافيا

المصادر و المراجع باللغة العربية:

1. البقيرات عبد القادر :**العدالة الجنائية الدولية (معاقبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية)**,ديوان المطبوعات الجامعية ,جزائر ,2005
2. الرعود قيس محمد سليمان :**جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي** ,دار وائل للنشر و التوزيع ,عمان ,2010
3. رزيق المخادمي عبد القادر :**التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية** ,دار الفجر للنشر و التوزيع ,القاهرة ,2006
4. أبو العينين ,محمود:**إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا** ,دار الجامعية للنشر و التوزيع ,عمان,1998
5. بن حنفى عمر:**حصانات الحكام و محاكماتهم عن جرائم الحرب و العدوان والإبادة ,جرائم ضد الإنسانية "محاكمة صدام حسين"**,دار النهضة العربية ,القاهرة,2006
6. بوذينة محمد :**أحداث العالم في القرن العشرين 1990 -1999 ,**منشورات محمد بوذينة,تونس ,2000 .
7. بوسماحة نصر الدين :**حقوق الضحايا الجرائم الدولية على ضوء أحكام القانون الدولي** ,دار الفكر الجامعي ,إسكندرية ,2008
8. بوعزيز يحي: **تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين ويليه الإستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا و أسيا وجزر المحيط** ,دار البصائر ,الجزائر ,2009 .
9. تشايز أنطونيا و ميناومارثا : **تخيل التعايش معا ,تجديد الإنسانية بعد الصراع الإثني العنيف**,ترجمة: فؤاد السروجي ,دار الأهلية للنشر والتوزيع ,الأردن,2006.
10. جون قاي نوت يوه : **إفريقيا و العالم في القرن القادم** ,دار فارس للنشر و التوزيع ,عمان ,1998
11. حجازي رنا أحمد :**القانون الدولي الإنساني و دوره في حماية ضحايا النزاعات المسلحة** ,دار المنهل اللبناني ,بيروت ,2009

12. حمدي عبد الرحمن حسن:**قضايا في النظم السياسة الإفريقية** ,مركز الدراسات المستقبل الإفريقي ,القاهرة ,1998

13. سامي ريحانا :**العالم في مطلع القرن 21 ,دار العلم للملايين** ,بيروت ,1998

14. علي حسن شعبان سعاد :**الأنثربولوجيا الثقافية لإفريقيا** ,معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ,جامعة القاهرة,2004

15. سعد الله عمر :**القانون الدولي لحل النزاعات** ,الطبعة الثانية,دار هومه لطباعة و النشر و التوزيع ,جزائر ,2010

16. شاكر محمود:**التاريخ الإسلامي ,التاريخ المعاصر ,الأقليات الإسلامية** , الطبعة الثانية, المكتب الإسلامي ,بيروت,1995

17. صبح علي :**النزاعات الإقليمية في نصف القرن 1945-1995** ,الطبعة الثانية ,دار المنهل اللبناني ,بيروت ,2006

18. صلوخ فوزي :**مقاربات دبلوماسية ,النزاعات الإقليمية و الدولية** ,دار المنهل اللبناني ,بيروت ,2006

19. أحمد عبد الغفار محمد:**فض النزاعات في الفكر و السياسة العربية** ,ج1 ,دار هومه للنشر و التوزيع ,جزائر ,2003

20. عبيد ربيع عبد العاطي :**دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات الأخرى في فض المنازعات** ,دار القومية العربية للثقافة والنشر ,[د ,ب],[د ,ت].

21. عبد الكريم علاء عبد الحميد:**دور الأمين العام إتجاه الصراعات الداخلية** ,منشورات الحلبي الحقوقية ,بيروت ,2014

22. فليجة أحمد نجم الدين :**إفريقيا دراسة عامة و إقليمية** ,مؤسسة الشباب ,إسكندرية ,[د,ت]

23. كوسة فضيل : **المحكمة الجنائية الدولية لرواندا** ,دار هومه لطباعة و النشر و التوزيع ,جزائر ,2007 .

24. مانع جمال عبد الناصر :**التنظيم نظرية العامة و المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة** ,دار الفكر الجامعي ,الإسكندرية ,2007

25. محمد عادل محمد سعيد (شاهين) :**التطهير العرقي ,دراسة في القانون الدولي العام و القانون الجنائي المقارن و القانون الجنائي المقارن** ,دار الجامعية الجديدة ,[د,ب],2009

26. محمود جميل مصعب :**تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا و إنعكساتها الدولية** ,دار المجدلاوي للنشر و التوزيع ,عمان ,2006

27. مركز دراسات الوحدة العربية :**التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي** ,الكتاب السنوي ,2004 ,ترجمة :حسن حسن و آخرون ,معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ,بيروت ,2004 .

28. مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم :**تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي** ,دار الجامعية الجديدة ,الإسكندرية ,2003

29. ناصر الدين نبيل عبد الرحمن:**ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها وفقا للقانون الدولي و التشريع الدولي** ,[د,ن],إسكندرية ,2006

30. نهيما ألفريد :**قضايا السلم المنشود في إفريقيا ,التحولات و الديمقراطية السياسات العامة** ,ترجمة :مصطفى مجدي جمال ,دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ,القاهرة ,2005

31. وهبان أحمد :**الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر ,دراسة في الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية** ,دار الجامعية للنشر و التوزيع ,[د,ت] ,[د,ب].

المجلات :

1- أمين جوزيف رامز :**حول رئاسة مصر للدورة ال29 لمنظمة الوحدة الإفريقية (يونيو1993 –يونيو 1994)**,**مجلة السياسة الدولية** :العدد 118 ,الجزء الثاني ,يونيو 1994 ,مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية ,القاهرة.

2- حديدي علاء :**السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل** ,**مجلة السياسة الدولية** ,العدد:104 ,أفريل 1991 ,مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية ‘القاهرة .

3- شبانة أيمن السيد: **الصراعات الإثنية في إفريقيا الخصائص – التداعيات ...سبل المواجهة**,**مجلة القراءات الإفريقية** ,منتدى الإسلامي السادس ,سبتمبر 2010.

4- عبد السيد نادية :**نشاط الأمم المتحدة** ,**مجلة السياسة الدولية** :العدد 118 ,الجزء الثاني ,يونيو 1994 ,مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية,القاهرة .

5- عودة عبد المالك و حمدي عبد الرحمن :**التعاون الإقليمي في القرن الإفريقي و حوض النيل** ,**مجلة السياسة الدولية** ,العدد:104 ,أفريل 1991 ,مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية ,القاهرة .

6- كامل أنس مصطفى :**الصراعات الإثنية في حوض النيل و النظام الدولي الجديد** ,**مجلة السياسة الدولية** :العدد, 107 ,الجزء الأول ,يناير 1992 ,مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية ,القاهرة .

7- محمود إبراهيم أحمد: **تجربة التدخل الدولي في الصومام و رواندا** ,**مجلة السياسة الدولية** : العدد 122,يوليو 1995 ,مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية ,القاهرة.

الندوات :

1- إبراهيم عبد الله عبد الرزاق : **"الجذورالتاريخية للصراع بين الهوتو و التوتسي في هضبة البحيرات** ",**ندوة التوتسي و أزمة البحيرات العظمى** ,معهد البحوث و الدراسات الإفريقية,جامعة القاهرة ,21-22 أفريل ,2002 .

2- بركة سعد عبد المنعم **:" الأصول التاريخية للتوتسي** ",**ندوة التوتسي و أزمة البحيرات العظمى ,** معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ,جامعة القاهرة ,21-22 أفريل ,2002

3- حجاج أحمد : **"السلام و البناء في منطقة البحيرات العظمى ,بحث حول دور الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية** " ,**ندوة التوتسي و أزمة البحيرات العظمى** ,معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ,جامعة القاهرة ,21-22 أفريل ,2002 .

4- حمدي عبد الرحمن حسن : "**التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى و الأمن المائي المصري** ",**ندوة التوتسي و أزمة البحيرات العظمى** ,معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ,جامعة القاهرة ,21-22 أفريل ,2002 .

5- درويش يوسف سلوى **:" تأثير الحرب الأهلية على المرأة الرواندية ,منظور أنثربولوجي**",**ندوة التوتسي و أزمة البحيرات العظمى ,** معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ,جامعة القاهرة ,2002 .

6- سلطان فولى حسن **:"أزمة الطاقة في إقليم البحيرات العظمى** ,**ندوة التوتسي و أزمة البحيرات العظمى ,** معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ,جامعة القاهرة ,21-22 أفريل ,2002 .

7- شاهين عبد العزيز راغب : "**القبيلة و الصراع على السلطة في رواندا و بورندي ,دراسة في الأنثربولوجيا السياسية** ,**ندوة التوتسي و أزمة البحيرات العظمى** ,معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ,جامعة القاهرة ,21-22 أفريل ,2002 ,القاهرة .

8- شعبان سعاد **:" ثقافة التوتسي (رواندا ,بورندي)** "**ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى** ,معهد البحوث والدراسات الإفريقية ,جامعة القاهرة ,21-22 أفريل ,2003 .

9- قنصوه صبحي **:" العنف الإثني في رواندا :ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو و التوتسي** "**ندوة التوتسي و أزمة البحيرات العظمى** ,معهد البحوث والدراسات الإفريقية ,جامعة القاهرة ,21-22 أفريل ,2002 .

الموسوعات :

1. خوند مسعود :**الموسوعة التاريخية الجغرافية** ,الجزء الثامن ,الشركة العالمية للموسوعات ,بيروت ,2004 .
2. شربل موريس أسعد :**موسوعة بلدان العالم بالأرقام** ,ترجمة :كمال حنا ,[د,ن],بيروت ,1999 .
3. صفدي سفيان :**الموسوعة التاريخية لدول العالم و قادتها** ,دار أسامة للنشر و التوزيع ,عمان ,2005 .
4. القوال أنطوان :**الموسوعة الجغرافية ,أضواء على العالم** ,الطبعة الثانية ,دار الشمال ,لبنان ,2009 .
5. كيالي عبد الوهاب **: الموسوعة السياسية** ,الجزء الأول ,المؤسسة العربية للدراسات و النشر ,بيروت ,[د,ت].
6. محمود محمد موسى : **الموسوعة الجغرافية** ,دار دجلة ,عمان ,2008 .
7. مصطفى أحمد أحمد و حسام الدين إبراهيم عثمان : **الموسوعة الجغرافية** ,الجزء الأول ,دار العلوم للنشر و التوزيع ,القاهرة ,2004 .

رسائل الماجستير و الد كتوراه:

1- زيدان برباح :**تطبيقات القانون الدولي الإنساني على الحروب الأهلية** ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية , كلية الحقوق ,إشراف :بن الزين محمد الأمين ,جامعة الجزائر 1 , بن عكنون ,2011 -2012 .

2- شابوني سامية :**النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية و المؤثرات الدولية** ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية :قسم العلاقات الدولية ,إشراف :بوقارة حسين ,جامعة دالي إبراهيم ,2009-2010 .

المراجع باللغات الأجنبية:

A :**ouvrages :**

1- Jan vansina :**anteced ents to Modern Rwanda , the yiginya Kingdom** ,university of wisconsin press , library congress , United states of Amirca ,2004

2- jefremovas villia :**brickyards to graveyards ,from production to genocide in Rwanda** ,University of New york press ,library of congress , United states of America,2002.

3- Kuperman Alan .j **:the limits of Humanitarian Intervention, genocide in Rwanda** ,Brooking Institution press washington ,D,c ,library of congress ,2001.

4- Newbury, David :**Defeat is the only bad News ,Rwanda under Musinga,1896-1981**, University of wisconsin. press, library of congress, United states of America,2011

5- Pottier johan :**Re imagining Rwanda , confliat ,survival and Disinformation in the late Twentieth century** , cambridge University press , New yourk ,2000 .

6- Scott peterson :**My Against My brother At war in somalia ,sudan ,And Rwanda** ,Routledge, New yourk ,2000.

7- Scott straus and waldrof lars :**Remaking Rwanda ,state Building and Human Rights after Mass violence** ,University of wisconsin press , library of congress , United states of America ,2011.

8- Thomson Susan: whispering truth To power Everyday Resistance postgenocide Rwanda ,the University of Wisconsin press , library of congress,united states of America ,2013.

B :**sites internet**

1- www .aljazzeera .net.

2- www.alhokoul .com

3- https:// itunews ,itu.int /ar/Note .aspx ?Note

4- http//www.arab-ency.com

5- http://www.marefa.org/index.php?title=%8%B1%D9%88%D8%A7

6- http://www.un.org/fr/%3F

فهرس الموضوعات

شكر و عرفان

إهداء

مقدمة

. الفصل الأول:جغرافية رواندا و خلفيات النزاع.....11-36

1- الإطار الجغرافي و السكاني.....11-24

1-1الإطار الجغرافي 11-15

1-1 الإطار السكاني 16-24

2- خلفيات النزاع : 24-34

1-2 خلفيات تاريخية 24-28

2-2 خلفيات سياسية.....29-31

3-2 خلفيات اقتصادية 31-34

خلاصة الفصل الأول..... 35-36

الفصل الثاني:الحرب الأهلية 1994 (مجرياتها - تداعياتها) 39-65

1- مجريات الحرب الأهلية 39-53

1-1 بدايتها 39-44

2-1 تطورها 44-51

3-1 نهايتها.....51-53

2- تداعيات الحرب الأهلية 53-63

1-2 التداعيات الداخلية..... 53-58

2-2 التداعيات الخارجية..... 58-63

خلاصة الفصل الثاني.....64-65

الفصل الثالث : الموقف المختلفة من الحرب الأهلية..... 68-101

1- المواقف الإقليمية..... 68-76

1-1 موقف دول الجوار (كونغو - أوغندا - بورندي - تنزانيا)..... 68-72

2-1 موقف منظمة الوحدة الإفريقية .....72 -76

2- المواقف الدولية 77-99

2-1 موقف الدول الغربية (فرنسا ـ بلجيكا –أمريكا –إسرائيل).....77-85
2-2 موقف منظمة الأمم المتحدة 85-91
2-3 موقف القضاء الجنائي الدولي (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا).....91-99
خلاصة الفصل الثالث.....100-101
خاتمة 103-106
الملاحق 108-123
الببليوغرافيا..... 125 -131